جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي
بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات
دراسة حالة الجزائر
خلال الفترة (1970-2017)

من إعداد الطالبة:
زاوي عبير

تحت إشراف:
د/ بن زيدان حاج

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
وهراني مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
بن زيدان حاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا ومشرفا
مخفي أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مساعد المشرف
بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
غريسي العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مناقشا
مدوري نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكروتقدير

بفضل الله وعونه وبعد جهد ومثابرة تم إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور بن زيدان الحاج الذي رافقني بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل، حفظه الله وأطال في عمره وجزاه عنا خير الجزاء.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

ع.زاوي

إهداء

إلى الذي ترعرعت بين أحضانهما.....إلى الذي أفتخر أن نُسبت إليهما

إلى من وجدت أينما بحثت ومهما قرأت ومهما نسجت أن كل ما قيل فيهما تقصير في حقهما

إلى من كلَلهما الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علماني العطاء بدون انتظار

الوالدين الغاليين .....برا وإحسانا.

إلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة مستغانم.

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا، رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل

وإلى جميع من أعاننا على انجاز هذا العمل أثاب الله الجميع.

أهدي الجميع ثمرة جهدي.

ع.زاوي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول VIII

قائمة الأشكال IX

قائمة الملاحق XI

المقدمة ..... **(أ-ح)**

الفصل الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية والاستيراد 2

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية **3**

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية والعوامل المؤدية لقيامها 3

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية 8

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية 14

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات **30**

المطلب الأول: ماهية الطلب على الواردات 30

المطلب الثاني: مناهج دراسة الطلب على الواردات 34

المطلب الثالث: محددات الطلب على الواردات 36

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للواردات في الجزائر **41**

المطلب الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر 41

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الواردات الجزائرية 47

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحد من الواردات 54

الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق النفط وأسعاره **60**

المبحث الأول: ماهية النفط **61**

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط 61

المطلب الثاني: الصناعة النفطية 65

المطلب الثالث: أهمية النفط 68

المبحث الثاني: مسح تاريخي لتطور سعر النفط **73**

المطلب الأول: عموميات حول الأسواق النفطية 73
المطلب الثاني: سعر النفط وأهم العوامل المحددة له 77
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط 83
المبحث الثالث: ملامح قطاع النفط في الجزائر 87
المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر 87
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر 90
المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري 99
الفصل الثالث: دراسة قياسية لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر 107
المبحث الأول: الدراسات السابقة ودراسة المتغيرات المعتمدة 108
المطلب الأول: الدراسات السابقة 108
المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة 111
المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR 114
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية 114
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك (Co-integration test) 117
المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) 118
المبحث الثالث: النتائج والمناقشة 126
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة): 126
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية 128
المطلب الثالث: تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) وتفسير النتائج 131
الخاتمة 140
قائمة المراجع 145
الملاحق 159

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	إمكانيات الانتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	16
02	تكلفة انتاج وحدة واحدة من كل السلعتين بساعات العمل	18
03	تطور الصادرات ومعدل تغطيتها للواردات للفترة (1980-2017)	48
04	التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000-2017)	50
05	التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2017)	52
06	الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2017	53
07	الطلب على مصادر الطاقة	69
08	تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي والنفط الأمريكي للفترة 1945-1960	84
09	ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره خلال الفترة 1966-1972	89
10	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية	91
11	مقارنة النفط الجزائري ببعض أنواع نفوط دول أوبك	92
12	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	93
13	تطور اكتشافات النفط في الجزائر خلال (2000-2016)	94
14	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال 2000-2016	96
15	تطور حجم صادرات النفط الخام في الجزائر خلال 2000-2017	98
16	تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة 2000-2017	100
17	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة 2000-2017	101
18	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2000-2017	102
19	أثر صدمة في البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات	124
20	نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF والفروقات من الدرجة الأولى على السلسلتين LM وLPP	126
21	نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير	129
22	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن	130
23	تحديد درجات الإبطاء للنموذج VAR	131
24	نتائج اختبار السببية غرانجر	137

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنيات الطلب المتبادل	21
02	الفجوة التكنولوجية	27
03	دورة حياة المنتوج	29
04	منحنى دالة الطلب على الواردات	32
05	اشتقاق منحنى الطلب على الواردات	33
06	أسعار النفط الفعلية والمتوقعة	87
07	نسبة الاحتياطي النفطي لدول الأوبك نسبة إلى الاحتياطي العالمي سنة 2018	95
08	خريطة لشبكة خطوط أنابيب النقل	97
09	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2002-2017	103
10	تطورات قيمة الواردات في الجزائر	112
11	تغيرات أسعار النفط	112
12	تطورات LM	112
13	تغيرات LPP	112
14	سلسلة LM للفروق الأولى	128
15	سلسلة LPP للفروق الأولى	128
16	سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	129
17	جذور عكسية ل AR متعدد الحدود	134
18	تحليل نتائج دوال الاستجابة	135
19	الأشكال البيانية لتحليل التباين	136

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات متغيرات الدراسة	159
02	اختبار استقرارية السلسة الزمنية LM	160
03	اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LPP	166
04	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-غرنجر	172
05	نتائج اختبار استقرارية البواقي	172
06	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن	175
07	نتائج اختبار درجة الإبطاء	176
08	تقدير نموذج VAR	176
09	نتائج اختبار صدمة أسعار النفط	177
10	نتائج اختبار صدمة الواردات	178
11	جدول مكونات التباين	178
12	نتائج اختبار السببية	179

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن النفط كان ولا يزال المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة لها، حيث يمثل أحد أهم عوامل الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي وسوق النفط الخام هو أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم. ما يجعل تغيرات أسعار النفط أكثر إثارة للاهتمام ليس فقط تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي، ولكن أيضا التغيرات في أسعار النفط قد تعكس أو حتى توقع التغيرات في الاستقرار عبر القارات.

سوق النفط هي أكبر سوق للسلع الأساسية في العالم، وتتسم بعدم استقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، يصبح من البديهي القول، بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية، التي هي أساس واردتها المالية، مما تؤثر إيجابيا فيها ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار فيكون لصالح الدول المستهلكة.

وفقا لوكالة الطاقة الدولية (IEA) لا يزال الأداء الاقتصادي العالمي مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار النفط. وعموما، تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى نقل الثروة من الاستيراد إلى البلدان المصدرة من خلال التحول في معدلات التبادل التجاري. زيادة تدفق النقد الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين معدلات البطالة، ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، ومن المتوقع عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار النفط، ويتوقف حجم الأثر المباشر لزيادة سعر معين على حصة تكلفة النفط في الدخل القومي ودرجة الاعتماد على النفط المستورد وقدرة المستخدم النهائي على خفض استهلاكه والابتعاد عن النفط (وكالة الطاقة الدولية، IEA 2006).

بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط في العالم، تختلف آثارها الاقتصادية وفقا لسلوك الأسعار في سوق النفط العالمية، الذي شهد تقلبات عميقة في العقود القليلة الماضية، ولاسيما الارتفاع المسجل في 2008، حيث بلغ سعر البرميل 148 دولارا أمريكيا، والهزات الناجمة عن آثار سلبية أو إيجابية بالنسبة للعديد من العوامل أهمها: السياسية، الاقتصادية والطبيعية، وهو ما انعكس في

أسعار تقلبات النفط، مما تسبب في حالة من عدم الاستقرار، لأن صدمة النفط يمكن أن تجعل اقتصاديات العالم مشلولة، لاسيما اقتصاديات المتصلة بصناعة النفط.

في السنوات الأخيرة، حدد الاقتصاديون مجموعة من العوامل المساهمة في تقلبات أسعار النفط، على سبيل المثال، صدمات العرض الناجم عن أحداث سياسية مثل الحروب والثورات في البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، والتحسينات في تكنولوجيا استخراج سعر النفط الخام، واكتشاف حقول جديدة. كما أن هناك خطوات هامة في هذا الصدد، على سبيل المثال، في تايوان "خطة تنمية الطاقة المتجددة" من القدرة المركبة لتوليد الطاقة الشمسية المخطط لها بين السنوات 2002-2020. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صدمة الطلب على النفط على أسعار النفط المرتبطة بحركات غير متوقعة في دورة الأعمال العالمية. وتشمل الفترة الكثير من التذبذب واثنين من الأزمات الشديدة هي: الأزمة الأولى، في الأشهر الأخيرة من عام 2008، ما يسمى أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير، بسبب التوسع في أدوات المشتقات المالية، التي غالبا ما كانت مسؤولة عن تفاقم الأزمة المالية في عام 2008. أما الأزمة الثانية، انخفاض سعر النفط بشكل حاد أكثر من 100 دولار للبرميل منذ يونيو 2014 إلى حوالي 30 دولار سنويا، ويشكل هذا الانخفاض تحديات كبيرة للسياسة المالية والنقدية والهيكلية.

باعتبار أن الواردات تمثل جزءا هاما من النشاط الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية، فيمكن أن تكون الواردات مصدرا لتمويل الجهاز الإنتاجي بالمواد الأولية الضرورية، وكذا التجهيزات الإنتاجية التي تمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية، في هذه الحالة فالواردات تعتبر ضرورية واستراتيجية وتعمل على زيادة في الصادرات، برغم ذلك فالواردات تعتبر تسربا في أغلب الأحيان.

ولقد بذل الكثير من الاقتصاديين جهودا كثيرة في دراسة هذا التغير في سعر النفط نظرا للأثر الذي يمكن أن تلحقه هذه الظاهرة بالمجتمع إذ يتسبب في تأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية، وهذا أثر يظهر بصورة واضحة فيما يخص الواردات، فمن الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة عند انهيار أسعار النفط أدى إلى انخفاض الواردات، مما يدعو إلى إعادة النظر في السياسات المستخدمة ومعرفة مدى الارتباط الذي يربط أسعار النفط بالواردات.

المقدمة العامة

أصبحت الجزائر منذ أكثر من أربعة عقود تعتمد على قطاع النفط الذي أصبح العمود الفقري للاقتصاد، حيث أن لديها عائدات مالية ضخمة، كما هو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، وأهم عامل لزيادة الدخل، نسبة الصادرات النفطية حوالي 95٪ من إجمالي الصادرات ونحو ثلثي الإيرادات الحكومية (البنك الدولي، 2016)، ما يقرب من 65.5٪ من ضريبة الدخل وحوالي 31.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب هذا الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للعملة الصعبة أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، وهذا ما سيؤثر على وضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية، على غرار الواردات التي تعتمد أساسا على المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة.

على الرغم من أن دخل النفط ساهم إلى حد كبير في الازدهار الاقتصادي للجزائر من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في قطاعات أخرى، فإن الأداء الاقتصادي الشامل للبلد والتنمية لم يصل أبدا إلى مستوياته الكاملة.

إن غرضنا من هذه الدراسة هو بيان وتوضيح العلاقة بين أسعار النفط وحجم الواردات في الجزائر، وذلك بإلقاء الضوء على أسعار النفط وانعكاساتها على الواردات، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي المراحل التي مرت بها سياسة الاستيراد في الجزائر؟
- ✓ ما هي مختلف التطورات التي شهدتها أسعار النفط؟ وما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط، في ظل سوق النفط العالمي؟
- ✓ ما العلاقة بين الواردات و تقلبات أسعار النفط في الجزائر؟

المقدمة العامة

فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة ومجموعة الأسئلة الفرعية فقد قمنا ببناء مجموعة من **الفرضيات** وهي كما يلي:

- ✓ تطورت السياسة الاستيرادية في الجزائر وفقا لمقتضيات المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، قد عرفت تطورات عدة بدء بالمراقبة إلى احتكار الدولة ثم التحرير التام؛
- ✓ لا تخضع التغيرات في سعر النفط لعوامل الطلب والعرض فقط، بل تعود لعوامل هيكلية في السوق لها علاقة كبيرة بالقرارات السياسية والأزمات والظروف الطارئة؛
- ✓ باعتبار أن الجزائر دولة مصدرة للنفط فهي تعاني من التبعية المفرطة للعائدات النفطية إضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني، وبالتالي أي تغير الحاصل في أسعار النفط سينعكس على حجم الواردات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تضطلع به أسعار النفط، باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إذ تسلط الدراسة الضوء على أهم الآثار الاقتصادية الكلية على غرار الواردات التي يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط باعتبارها المحدد الرئيسي للعائدات النفطية، الأمر الذي يحتم ضرورة البحث عن بدائل تمويلية جديدة واتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية الهادفة إلى التنويع الاقتصادي المنشود.

أهداف الدراسة:

إن من بين الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها ما يلي:

- إبراز المراحل التي مرت بها السياسة الاستيرادية في الجزائر وأهم العوامل التي تؤثر على الواردات الجزائرية؛
- إبراز المراحل التي مر بها تسعير النفط وأهم العوامل المحددة في تسعيره؛
- معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وحجم الواردات، مع تحديد الأثر الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية؛

- محاولة إسقاط صحة النظرية الاقتصادية على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال اختبار العلاقة بينهما بالاعتماد على أدوات التحليل القياسي؛
- إثراء المكتبة من خلال تقديم إضافة علمية.

حدود الدراسة:

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى تحليل وقياس حجم الواردات في الجزائر، في ظل تقلبات أسعار النفط التي لم تر ثباتا لا على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، أين ستركز الدراسة التحليلية والقياسية معا على الجزائر خلال الفترة 1970-2017 ، لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدء بالطفرة النفطية الأولى سنة 1973، مرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986 حتى الصدمة النفطية سنة 2008 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، وصولا إلى الصدمة النفطية الأخيرة للانخفاض غير المسبوق لأسعار النفط في سنة 2014. وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا مجال الدراسة حول الجزائر التي تعتبر دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، أي أن اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط مما يجعلها عرضة لأي هزة.

الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، والتي نشير إليها فيما يلي:

1-دراسة قويدري قوشيح بوجمعة (2009)[1]: عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي خلال الفترة 1986-2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة (2009): **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

2-دراسة مهوب مسعود (2012)[1]: ركزت هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي، الواردات، الاحتياطيات والنفقات العامة، اعتمدت على بيانات سنوية للفترة 1986-2010، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة، كما استخدمت المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

3-دراسة جمعة رضوان (2007)[2]: حاول تقدير حجم وكيفية تأثير تطورات الأسعار العالمية للنفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1970-2004).

4-دراسة بوعوينة مولود (2010)[3]: قام بدراسة العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية منها: الناتج المحلي الخام، الإيرادات الكلية والواردات في الجزائر بالاعتماد على مقاربة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية VAR وباستخدام عينة بيانات سنوية تمتد على طول الفترة 1970-2008، بتحليل وصفي للسلاسل الزمنية، ودراسة استقرائية لهذه المتغيرات بتطبيق مختلف الاختبارات.

5-دراسة لباني يسمينة (2009)[4]: اهتمت بتقدير انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وفق نموذج التوازن العام القابل للحساب –باعتبار السنة (2002) كسنة مرجعية.

6-دراسة صالح صالحي (2015)[5]: اهتمت هذه الدراسة بتحديد الآثار المتوقعة لانخفاض أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في: الناتج الداخلي الخام، الاحتياطات، الموازنة العامة، التجارة الخارجية، المديونية، أسعار الصرف، القدرة الشرائية والاستراتيجيات البديلة للطاقات المتجددة والطاقات غير التقليدية.

---

[1] مهوب مسعود (2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

[2] جمعة رضوان (2007)، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004)**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

[3] بوعوينة مولود (2010)، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

[4] لباني يسمينة (2009)، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002-**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

[5] صالح صالحي (2015)، **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-نعمة الموارد ولعنة الفساد-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر.

منهجية الدراسة:

لاختبار هذه الفرضيات والإجابة على الإشكالية السابقة اعتمدنا على الأسلوب الوصفي كونه المناسب للجانب النظري الذي يلخص موضوع النفط وكل ما له صلة بتسعيره وأسباب تقلب أسعاره من جهة، ومن جهة ثانية للتعريف بماهية التجارة الخارجية بصفة عامة والاستيراد بصفة خاصة وأهم العناصر المرتبطة به ثم سرد تطور سياسة الاستيراد في الجزائر منذ استقلالها إلى غاية اليوم مع محاولة تحديد أهم العوامل التي تؤثر على الواردات في الجزائر، ثم استخدمنا الأسلوب التحليلي لتحليل مسار كل من أسعار النفط وحجم الواردات الجزائرية ومحاولة عرض أهم التطورات التي شهدتها هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، لنختتم في الأخير بالأسلوب القياسي الكمي الذي يساعدنا على قياس أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات في الجزائر معتمدين في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي العشوائي "VAR".

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف تتضمن دراستنا على ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

حيث خصص الفصل الأول الموسوم "مدخل إلى التجارة الخارجية والاستيراد" فتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول جاء لشرح مصطلح التجارة الخارجية وإبراز أهم العوامل المؤدية إلى قيامها، أنواع سياساتها ونظرياتها، بينما اهتم المبحث الثاني بشرح الطلب على الواردات وأهم مناهجها والعوامل المحددة لها، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية للواردات الجزائرية بذكر مختلف تطورات التي مرت بها سياسة الاستيراد في الجزائر واتجاه وارداتها منذ استقلالها إلى يومنا هذا.

أما الفصل الثاني المدرج تحت عنوان "الإطار النظري لسوق النفط وأسعاره" لسرد تاريخ النفط من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول انفرد بعرض أهم العناصر التي توضح مادة النفط من حيث تسميتها، أصلها، خصائصها، مراحل استخراجه والأهمية الكبيرة التي اكتسبها على صعيد كافة الجوانب، والمبحث الثاني خصص لدراسة ماهية السوق النفطية، التعريف بأسعار النفط والأنواع التي اتخذتها وتحديد طريقة تسعير النفط ومسببات التقلب في أسعار النفط، في حين كان نصيب المبحث الثالث بإبراز ملامح قطاع النفط في الجزائر.

في حين اشتمل الفصل الثالث الذي كان بعنوان " دراسة قياسية لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر" على الدراسة القياسية لموضوع البحث، أين تطرقنا فيه إلى عرض المتغيرات المعتمدة في الدراسة في المبحث الأول، ثم تناولنا الجانب النظري للنموذج المعتمد عليه في دراستنا القياسية في المبحث الثاني، في حين قمنا في المبحث الثالث والأخير بقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة.

الفصل الأول

مدخل إلى التجارة الخارجية والاستيراد

الفصل الأول: مدخل إلى التجارة الخارجية والاستيراد

تمهيد:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة من الدول، فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، وقد زادت هذه الأهمية مع تقدم المنتجات وتطورها واتساع درجة التكامل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب.

إن إعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة، والواردات بصفة خاصة، مكانتها وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع باقي السياسات الاقتصادية، ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي، من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والمعدات والآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، كذلك فإن الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة الارتفاع الدخول والزيادات السكانية.

تشكل الواردات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري لكونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج، لذلك أعدت لها السلطة ترسانة قانونية خلال تجربتها في مجال تنظيم التجارة الخارجية.

ولإلمام أكثر بالموضوع من كل جوانبه، تم تقديم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول :مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات؛

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للواردات في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول، وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها أو استيراد حاجياتها من فائض إنتاج دول أخرى. وبالتالي فإن العلاقات التجارية بين الدول مهمة، فزيادة الروابط التجارية تزيد من قدرة الدولة على تعزيز الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأوجه اختلافها عن التجارة الداخلية، كما سنتعرض إلى أسس قيام التجارة الخارجية ومختلف تأثيراتها على الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية والعوامل المؤدية لقيامها

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من السلع وخدمات غير متوفر حاليا من خلال أنشطة الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

أولا-مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءً على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها: "تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات".[1]

يلاحظ أن هذا التعريف اقتصر على الجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على إطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات.

أثارت موضوع التجارة الخارجية اهتمام مجموعة مختلفة من المفكرين الاقتصاديين سنحاول إدراج أهم المفاهيم المتعلقة بها:

[1] حسام علي داود وآخرون (2002)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، ص 13.

يعرفها **محمد أحمد السريتي** على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[1]

يعرف **Adam Gonnelli** التجارة الخارجية: "هو نظام التي يمكن للبلدان تبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض للحصول على الأشياء التي هي ذات جودة أفضل وأقل تكلفة. السلع والخدمات التي يشتري بلد من بلدان أخرى تسمى الواردات، وتسمى السلع والخدمات التي يتم بيعها إلى دول أخرى الصادرات.[2]

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".[3]

من خلال المفاهيم السابقة نخلص إلى أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسة مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

ثانيا-أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، فهي تربط الدول مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، كما تنمي زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وآثارها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وانعكاسات ذلك على الميزان التجاري.

[1] محمد أحمد السريتي (2009)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، ص 08.

[2] Adam Gonnelli (1993), **THE BASICS OF FOREIGN TRADE AND EXCHANGE**, Federal Reserve Bank of New York, Public Information Department, Printed, p 06.

[3] شعيب بونوة وزهرة بن يخلف (2010)، **مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 103.

من خلال ما سبق يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تحقيق منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي؛
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، لزيادة الاستثمار وانشاء المصانع باعتبارها البنية الأساسية خاصة الدول النامية، للنهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد ومستويات الدخول فيها، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لبناء اقتصادات متينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- رفع رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك من خلال الصادرات والواردات؛
- تحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛[1]
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقليص المسافات، لتحول العالم إلى قرية كونية جديدة، استفادة من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود؛[2]

[1] رشاد العصار وآخرون (2000)، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 13-14 و16.

[2] رعد حسن الصرن (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر والتوزيع، ج1، ط1، دمشق، ص 20.

- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي.[1]

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي[2].

ثالثا-العوامل المؤدية لقيام التجارة الخارجية:

يرجع قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

1. **الظروف الطبيعية:** المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة، فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار تختلف من دولة إلى أخرى ولذا فهي تؤثر تأثيرا ملحوظا على الإنتاج الزراعي الذي يتوقف على هذه العوامل مما يؤثر بدوره في تحديد التخصص والتبادل الدولي، ومع ذلك ورغم أهمية المناخ كعامل أساسي وقيام التخصص الدولي وبالذات في الإنتاج الزراعي إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي، كما أصبح بالإمكان إحداث تغير مصطنع من الظروف المناخية للتلاؤم والظروف الإنتاجية المطلوبة.
2. **فروق الأسعار:** التفاوت في نفقات الإنتاج عموما يؤثر بالطبع في أسعار السلع وبالتالي يمكن الدولة من إنتاج سلع بأسعار أقل من الدول الأخرى، ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج.[3]
3. **نفقات النقل:** تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات، فالتوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو

[1] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] سلمي رشيد (2015)، **دراسة اقتصادية قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة 1980-2012**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 6.

[3] حربي محمد موسى عريقات (2006)، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، ص 249.

بالقرب من موارد الوقود أو القوة الكهربائية[1]. وقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة، فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة ولكن ارتفاع تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي قد يفقدها ميزة هذا التخصص.

4. **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** إن التخصص في إنتاج سلعة معينة لايتركز على الموارد الطبيعية فحسب، بل يجب توفر طاقة من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة، فبعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من اليد العاملة كالدول المزدحمة بالسكان، ولكنها تفتقر إلى رأس المال اللازم للصناعة فتتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة وهي لا تتطلب مهارات فنية عالية ولا رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة وعلى العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول عند الحد الأدنى في حين يزيد رؤوس الأموال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى وعليه فهذه الدول ستتجه إلى الصناعات الثقيلة.

5. **توافر التكنولوجيا:** لا يمكن أن نستغني عن هذا العنصر وهو أن الدولة إذا توفرت لها إمكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع والابتكار فإنها تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية لم تشهدها في الأسواق ولم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى، فتكون هذه السلع على جانب التعقيد الإنتاجي ولكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها[2].

6. السعي إلى زيادة الدخل القومي، اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

7. اختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.

8. الأسباب الاستراتيجية والسياسية، المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا.[3]

[1] عادل أحمد حشيش (2000)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 24.

[2] بهلول مقران (2011)، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال 1970-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 5.

[3] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

أمام حتمية التبادل التجاري بين مختلف الدول، كان لابد من وضع إجراءات ووسائل توجه هذا التبادل وتسيره، وهذا ما أطلق عليه بالسياسات التجارية، وهذه الأخيرة تعتبر إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن، وتختلف أدوات تطبيقها حسب نوع السياسة المتبعة حمائية كانت أو انفتاحية، وسنحاول في هذا المطلب توضيح المقصود بالسياسة التجارية، ثم إبراز أنواعها مع التطرق لحجج المدافعين عن كل نوع من هذه الأنواع.

أولا-مفهوم السياسات التجارية وأهدافها:

1-مفهوم السياسة التجارية: تتبع جميع الدول في تجارتها مع العالم الخارجي مجموعة من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة الاقتصاد السائد.

وعليه سنقوم بإعطاء مجموع من التعاريف للسياسات التجارية قبل التطرق لأنواعها.

- تعرف السياسة التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[1]
- تعرف على أنها: "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهداف معينة ".[2]
- كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار

[1] عبد المطلب عبد الحميد (2003)، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، ج2، ط1، القاهرة، ص 124.

[2] سميحة بن محياوي (2015)، **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية _دراسة بعض الدول العربية_**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 162.

الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع".[1]

- ويقصد بالسياسة التجارية أيضا: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة التجارية بشكل مختصر على أنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي تلجأ إليها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، وتحدد من خلالها كيفية التبادل التجاري لهذه الدولة مع باقي دول العالم حيث تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف وحماية اقتصادياتها الوطنية.

2-أهداف السياسة التجارية: تسعى السياسة التجارية المنتهجة إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف أهدافها باختلاف نوعية السياسة المطبقة حمائية أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي[3]:

أ-الأهداف الاقتصادية، وتتلخص في:

- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير الظروف الملائمة لها ودعم حركة التنمية؛

- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛

- تخفيض معدلات البطالة؛

[1] فيصل لوصيف (2014)، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص 15.

[2] فوزي عبد الرزاق (2016)، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، ص 70.

[3] نفس المرجع، ص 71-73.

- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

ب-الأهداف الاجتماعية، وتتمثل فيمايلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين أو المنتجين لبعض سلع معينة التي تعتبر ضرورية أو أساسية للمجتمع؛

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع؛

- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو فرض القيود على استيراد السلع كالكحول والمخدرات.

ج-الأهداف السياسية والاستراتيجية، ولعل أبرزها مايلي:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛

- توفير أكبر قدر من الاستقلال وتأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية.

ثانيا-أنواع سياسات التجارة الخارجية:

إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعا لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعا وقادرا على المنافسة في الأسواق العالمية فإن قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل، أما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج إلى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة، تأخذ السياسات التجارية نوعين هما:

I -سياسة تقييد التجارة الخارجية.

1-مفهومها : يقصد بسياسة تقييد التجارة على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة .لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 410.

كما تعرف على أنها سياسة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية عن طريق التعريفات أو الإعانات أو حصص الاستيراد أو غيرها من القيود أو المعوقات المفروضة على واردات المنافسين الأجانب. تم تنفيذ سياسات الحمائية من قبل العديد من الدول على الرغم من حقيقة أن جميع الاقتصاديين السائدين يتفقون على أن الاقتصاد العالمي يستفيد عموما من التجارة الحرة.[1]

2-حجج أنصار تقييد التجارة:

1. **حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة:** تعتبر هذه الحجة من أهم المبررات التي تقدم عادة من جانب حكومات الدول لفرض القيود على التجارة الخارجية، وتقوم هذه الحجة على أن الدول النامية لا تقوى على منافسة إنتاج الدول المتقدمة ومواجهتها في الأسواق العالمية، لذلك فإنه من الضروري توفير الحماية لصناعاتها خلال فترة معينة حتى تتمكن من تقويتها لتصبح قادرة على منافسة منتجات الدول المتقدمة.[2] لقد ارتبطت هذه الحجة بالمفكر الألماني **فريدريك ليست** عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى.

2. **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** في حالة احتياج بلد ما إلى رؤوس الأموال لتنمية صناعة معينة فإنه يستخدم إجراء الحماية بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها، ذلك أن فرض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة داخليا مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع من الاستثمار فيها، وينتج عن ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المتوقع، ومن هنا فإن سياسة حماية الصناعة الوطنية ستشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل وذلك بغرض تجنب الرسوم الجمركية المفروضة.

3. **تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يرى بعض أنصار الحماية أن تنوع الاقتصاد الوطني وعدم تخصصه في إنتاج عدد محدود من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية كأساس للتجارة الخارجية، تمثل ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاعتماد الدولة على نوع واحد أو بضعة أنواع من المنتجات تصدرها وتستورد باقي احتياجاتها في الخارج، قد يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها.

---

[1] KIMBERLY AMADEO (2019), **Trade Protectionism Methods With Examples, Pros, and Cons,** https://www.thebalance.com/what-is-trade-protectionism-3305896, consulte 19/07/2019, 20:03.

[2] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص 121.

4. **معالجة البطالة:** مفاد هذه الحجة هو أنه في حالة فرض الرسوم الجمركية سوف يتم تحويل طلب المستهلكين من السلع الأجنبية المستوردة إلى السلع المحلية، الأمر الذي يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي واستغلال الطاقات العاطلة وتوظيف عمال جدد قصد توفير الاحتياجات الوطنية محليا، وبالتالي التقليل من مستوى البطالة.[1]

5. **الحماية من أجل مكافحة الإغراق:** يقصد بالإغراق قيام إحدى الصناعات ببيع منتجاتها في سوق دولة أجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تبيع به في سوقها المحلي. وبالتالي يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق، حيث أنه يشكل تهديدا للمنتجين المحليين وذلك بسبب أسعار الواردات المنخفضة، وعلى ذلك تلجأ الدولة التي يتم الإغراق فيها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها القومي كأن تفرض رسوم جمركية عالية فتصبح على قدم المساواة مع مثيلتها المنتجة محليا أو أن تمنع استيراد هذه السلعة بشكل كلي.

6. **تحقيق إيراد للخزينة العامة**: من بين ما يتحجج به أنصار الحماية هو ذلك المكسب المالي الممكن تحقيقه من وراء فرض الرسوم الجمركية أو الضرائب على الواردات أو كليهما عند مرور السلع عبر الحدود، هذا المكسب الذي يزيد من الايرادات العامة للدولة وبالتبعية يزيد من قدرتها على تمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة، أو بتعبير آخر العمل على إشراك التجارة الخارجية في تمويل التنمية المحلية للدولة، غير أن ما يعاب على هذه الحجة هو أن زيادة الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى تحمل المستهلك هذه الزيادة بما ينعكس في انخفاض مستوى رفاهيته.[2]

II - سياسة حرية التجارة الخارجية.

1-تعريفها : إن المقصود بهذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال

[1] آيات الله مولحسان (2011)، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص 28.

للمنافسة الحرة، وبهذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة.[1]

قد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفزيوقراطية، وانتعشت مع أفكار آدم سميث وريكاردو وغيرهم، التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما حيث يحق للأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي، كما يرغبون بابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحرار فيما يعملون.

يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدءً أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها إلى قيود تعريفية.

2-حجج أنصار حرية التجارة الخارجية : يعتمد أنصار هذا المذهب على مجموعة من الحجج تتمثل في ما يلي:

أ-الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج: إن حرية التجارة تسمح لكل دولة بأن تتخصص في إنتاج السلعة التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة[2]، مما يسمح بزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة، وحسن استغلال موارد الدولة. أما إذا أقيمت العقبات في وجه التجارة الدولية واضطرت كل دولة إلى الاكتفاء الذاتي فإن هذا سيؤدي على إفقار العالم من حيث ضعف حجم المنتوج وارتفاع تكلفة إنتاجه، مما يؤدي إلى الإضرار برفاهية كل دولة.

ب-زيادة التنافسية: إن الحرية التجارية تعمل على خلق جو تنافسي دولي مما يؤدي إلى تحقيق منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على دفع المنتجين المحليين على رفع كفاءة منتجاتهم وذلك لزيادة حجم المنافسة الأجنبية، فيعمدون إلى استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي

[1] طارق يوسف حسن جابر (2012)، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص 111.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 412.

تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.[1]

ج-الحد من قيام الاحتكارات: أن حرية التجارة من شأنها منع قيام الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية، فحرية التجارة تخلق المنافسة المحلية فهي تفرض عليها سعر ونوعية المنتج، هذا ما يؤدي إلى تضييق الخناق على قيام الاحتكارات. أما في حالة الحماية فإن كثيرا من المشروعات التي لا تتمتع بأي كفاءة تذكر تصبح في وضع احتكاري يمكنها من أن ترفع من مستوى أسعار سلعها وأن تقلل من كميات الإنتاج، وأن تبيع منتجاتها إلى المستهلكين مهما ساءت جودتها، وبالتالي تعمل على الإسراف في استخدام الموارد واستغلال المستهلك، وعلى النقيض من ذلك فإن حرية التجارة تمنع من قيام احتكارات في الداخل إذ يستطيع المستهلك أن يدافع عن نفسه بشرائه للسلع الأجنبية.

د-الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وأساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية تدعو إلى إضعاف حجم التجارة الدولية بوجه عام، فالتقليل من حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وبما أن التجارة ماهي إلا وسيلة للتبادل أو المقايضة في السلع والخدمات بين الدول، فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي[2].

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

تفسر نظريات تحرير التجارة الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، والأسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي، وتخصص كل دولة في إنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات، بمعنى أنها تحدد السلع التي يتم تصديرها، وتلك التي يتم استيرادها. حيث تعددت وجهات نظر المفكرين تبعا للعصر والمدرسة التي يؤمن بها كل منهم في تفسير هذا التبادل الدولي. وعليه سنتناول في هذا المبحث النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بدءا بالنظريات الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

[1] زينب حسين عوض الله (1999)، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص 291-292.

[2] عادل أحمد الحشيش، مجدي محمود شهاب (2005)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 202.

أولا-النظرية الكلاسيكية (التقليدية):

لم يكن **للمذهب التجاري** نظرية مفصلة في التجارة الدولية، حيث كانت آراء التجاريين تتلخص في أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من نقود (ذهب وفضة)، والوسيلة الرئيسة للحصول عليها هي التجارة الخارجية، ولا يتأتى ذلك إلا بتحقق فائض في الصادرات عن الواردات. ومن هنا انطوت آراء التجاريين حول مختلف القيود والعقبات في وجه التجارة الخارجية، إذ دعوا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة، وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى. (شاعت هذه الأفكار من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر في دول مثل: بريطانيا، إسبانيا، فرنسا وهولندا).[1]

هذا وقد جاءت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن 18، حيث هاجم التقليديون آراء التجاريين وسياساتهم ودعوا إلى حرية المبادلات، كما تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى الاختلاف في تكاليف الإنتاج. وتتضمن هذه النظرية مجموعة من الاتجاهات وهي كالتالي:

1-نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة Absolute Advantage Theory

يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى الاقتصادي آدم سميت، في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، الذي يعتبر أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة.

قد ركز آدم سميث على أهمية التجارة الدولية الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، وحسب ما يرى فإن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة، فقد تكون الدولة لديها كفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع وكفاءة قليلة في إنتاج سلع أخرى مقارنة بدول أخرى، لذا يرى سميث أنه يتوجب عليها أن توجه مواردها كافة لإنتاج هذه السلع وتصديرها، وتمتنع عن ذلك مع السلع الأخرى التي ليس لها فيها ميزة مطلقة، على أن تحصل عليها من الدول الأخرى. وبغض النظر عن سبب الاختلاف في الكفاءة فإن كلا البلدين يمكن أن يستفيدا إذا تخصص كل منهما في إنتاج السلع بكفاءة أكبر من البلد الأخر[2].

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (الاقتصاد السوري أنموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص 16.

[2] خالد محمد السواعي (2009)، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، ص 68.

على سبيل المثال فإن **كندا** وبسبب الظروف المناخية تنتج القمح وبفعالية ولا تستطيع إنتاج الموز الذي يتطلب منها استعمال البيوت البلاستيكية لتوفير المناخ اللازم لإنتاجه، ومن جهة أخرى فإن **نيكاراغوا** تصلح بها زراعة الموز والعكس بالنسبة إلى القمح، وبالتالي فإن كندا تملك الميزة المطلقة في إنتاج القمح بالمقارنة مع **نيكاراغوا**، ونفس الشيء لمنتوج الموز **لنيكاراغوا** بالنسبة إلى **كندا**[1]. وبالتالي فإنه وتحت هذه الظروف فإن كلتا الدولتين تستفيدان من التخصص في إنتاج المنتوجين وتتم عملية التبادل بينهما.

ويمكن توضيح نظرية الميزة المطلقة لـ آدم سميث من خلال المثال التالي:

الجدول رقم 01: إمكانيات الانتاج لوحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل

الدولة	مصر	السودان
القمح (كغ/إنتاج ساعة عمل-رجل)	60	40
قصب السكر (كغ/إنتاج ساعة عمل-رجل)	30	60

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة، ط7، الأردن، ص 35.

من الجدول نلاحظ أن مصر لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، والسودان ميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر، وبالتالي حسب النظرية تتخصص مصر في إنتاج القمح، بينما السودان تتخصص في إنتاج قصب السكر.

قبل قيام التجارة كان مجموع إنتاج: دولة مصر هو 90 كغ (60 كغ قمح+30كغ قصب السكر)، دولة السودان هو 100 كغ (40كغ قمح +60 كغ قصب السكر)، بالنسبة لمردود إنتاج الدولتين فيقدر بـ 190كغ (90 كغ +100 كغ)

حساب مكاسب من قيام التجارة (بعد التخصص) نجد:

دولة مصر: تستطيع أن تنتج 120 كغ من القمح (60 كغ +60 كغ)، أي بزيادة 30 كغ قبل قيام التجارة.

دولة السودان: تستطيع أن تنتج 120 كغ من قصب السكر (60 كغ +60 كغ)، أي بزيادة 20 كغ قبل التجارة.

[1] Dominick Salvator (2011), **international economics**, John Wiley and Sons, tenth edition, Singapore, p 35-36.

وبالنسبة لمردود الدولتين فيصبح 240 كغ، أي بزيادة 50 كغ (240-190)، وعليه يرى ادم سميث أن التبدل يعود بالمكاسب على الدولتين.

لقد انتقد **سميث** كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، لأنه يرى أن تقسيم العمل يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج سلعة أو السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[1]، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين[2]:

- **أولا:** تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير؛

- **ثانيا:** تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجر من خلال اتساع حجم السوق.

وجهت عدة انتقادات لأفكار **آدم سميث**، وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة، فقد ترك تحليله الكثير من الأسئلة بدون إجابة، ومن أبرزها ماذا لو لم تحرز الدولة أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة؟ فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر؟ وقد أشار هذا السؤال واحد من الاقتصاديين وهو(David Ricardo) الذي أثبت أن أساس التجارة قائم حتى وإن كانت إحدى الدول المشتركة في التجارة لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.

2-نظرية المنفعة (الميزة) النسبية (التكاليف النسبية) Comparative Advantage Theory

لقد جاءت هذه النظرية للإجابة على الأسئلة التي لم يجب عليها آدم سميث ماذا ولو كانت الدولة تملك ميزة مطلقة في كلتا السلعتين، كذا في حالة ما إذا لم تتمتع إحدى الدول بمزايا مطلقة، كحالة الدول النامية بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو ربما عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، وهذا يدفعها بطبيعة الحال إلى حماية صناعاتها الناشئة وفرض

[1] MICHEL RAINELLI (2002), **le commerce international**, édition la DECOUVERTE, 8ème édition, PARIS, France, p 45.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 17.

الرسوم والتعريفات الجمركية، ما يعني عدم قيام التجارة الدولية. وكحل لهذه المشكلة جاء جواب ريكاردو بأن العبرة بالميزة النسبية، وقيام التجارة المربحة سيعتمد على اختلاف التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة.

طبقا لهذه النظرية فهي تقوم على الاعتبارات والمكاسب الاقتصادية المترتبة على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، وتبعا لمبدأ المزايا النسبية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. يتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة.[1]

يمكن شرح نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو بالمثال التطبيقي التالي:

الجدول رقم 02: تكلفة انتاج وحدة واحدة من كل السلعتين بساعات العمل

الدولة / المنتج	الخمر (لكل وحدة)	القماش (لكل وحدة)	النفقة النسبية ب
البرتغال	80 ساعة عمل	90 ساعة عمل	0.88
انجلترا	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل	1.2
النفقة النسبية أ	0.66	0.9	

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة، ط7، الأردن، ص 38.

* يقصد بالنفقة النسبية أ: النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعة نفسها في البلدين.

* أما النفقة النسبية ب: فيقصد بها النسبة بين نفقة الإنتاج للسلعتين في البلد الواحد.

من الجدول نلاحظ:

1. في حالة تطبيق نظرية آدم سميث (نظرية الميزة المطلقة) هناك تفوق مطلق للبرتغال في إنتاج السلعتين ولا تستفيد انجلترا لأنها تستورد كلتا السلعتين.
2. النفقة النسبية للبرتغال بالنسبة لإنجلترا في إنتاج الخمر أقل من النفقة النسبية للبرتغال بالنسبة لإنجلترا في إنتاج القماش.

[1] PATRICK A. Messerlin (1998), **commerce international**, THEMIS Economie, 1ère édition, Paris, p 18.

3. النفقة النسبية للخمر بالنسبة للقماش في البرتغال أقل من النفقة النسبية للخمر بالنسبة للقماش في انجلترا.

من التحليل السابق يمكن أن نستنتج أن للبرتغال ميزة نسبية على انجلترا في إنتاج الخمر، بينما لإنجلترا ميزة نسبية في إنتاج القماش. وعليه فالتبادل الدولي سيقوم بين البرتغال وانجلترا، إذا تتخصص البرتغال في إنتاج الخمر وتتخصص انجلترا في إنتاج القماش.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى، وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.

- تغفل النظرية إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وخاصة رأس المال، وهي إذ تفترض ثبات النفقة فإنها تغفل انخفاضها الناجم عن الإنتاج الكبير، وتغفل النظرية التغيرات التكنولوجية، ونفقات النقل، وهي من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها في التجارة الدولية، فارتفاع هذه التكاليف قد يؤدي إلى فقدان الميزة النسبية في الإنتاج.

- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل، إذ تفترض النظرية أن حالة التوظيف الكامل هي الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد لأن قوى السوق الحرة كفيلة بإصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد، إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن **كينز** أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.

- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.

-تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.

عموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3-نظرية الطلب المتبادل (القيم الدولية) Theory of International Values

كان لجون ستيوارت ميل (1848) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية حيث أجاب على سؤال هام بخصوص كيفية تحديد المعادلات التي يتم بها وعلى أساسها التبادل، وذلك من خلال نظريته " الطلب المتبادل " حيث نرى أن جون ستيوارت ميل أعطى لتكاليف النقل أهمية باعتبار أن عملية التبادل تستوجب مصاريف أخرى إضافية منها الرسوم والحقوق الجمركية.

ساهم في إبراز أهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي، وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي، ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة[1].

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال أول من تناول تحليل جون ستيوارت ميل "للطلب المتبادل" بطريقة بيانية، وأتى بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل أو منحنيات مارشال لشرح نظرية القيم الدولية، ويشير ألفريد مارشال أن تحليل منحنيات الطلب المتبادل تساعد على تحديد معدل التبادل الدولي، والفائدة التي تعود على كل دولة من التجارة الدولية.

من خلال الشكل رقم (01)، نجد أن نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يمثلها ميل الخط (**AE**)، ونسبة التبادل الداخلي في الدولة الثانية يمثلها ميل الخط (**AF**)، ومن خلال نسبة التبادل الداخلي في البلد الأول يستطيع منتج السلعة الأولى (القماش مثلا) الحصول على السلعة الثانية (القمح مثلا) مقدارها"**BE**" مقابل كمية من السلعة الأولى مقدارها" **AB** ". في حين يستطيع منتج

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 50-51.

السلعة الأولى الحصول من خلال السوق العالمية على كمية أكبر من القمح مقدارها " BD " مقابل نفس الكمية من السلعة الأولى (القماش). أي أن منتج السلعة الأولى يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره " ED " وحدة من السلعة الثانية (القمح) .

الشكل رقم 01: منحنيات الطلب المتبادل

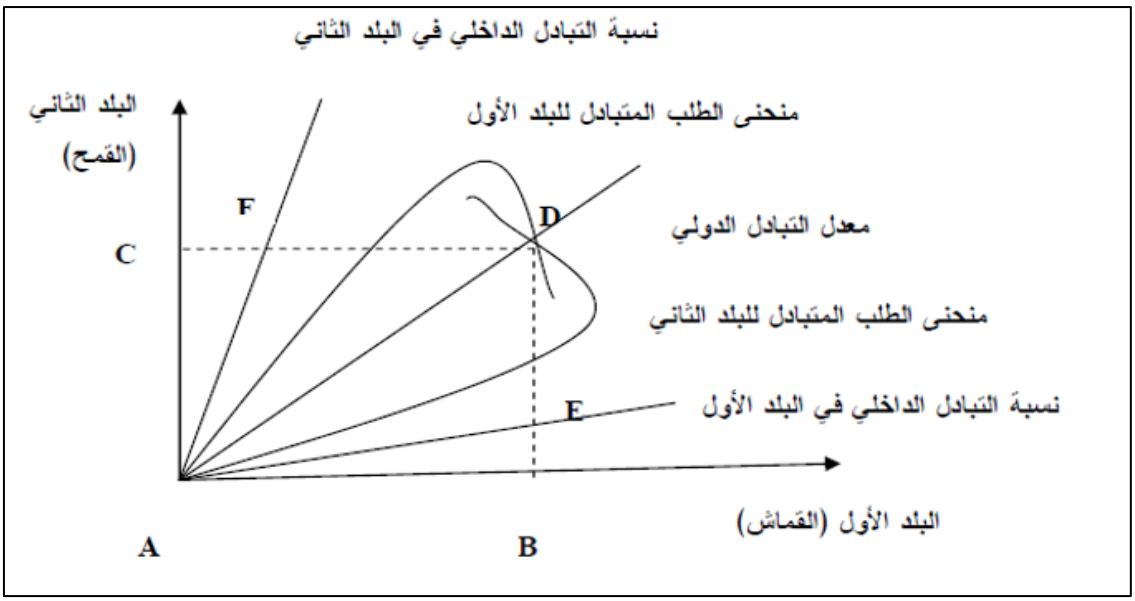

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، (1987)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 87.

طبقا لنسبة معدل التبادل الداخلي في الدولة الثانية، يستطيع منتج السلعة الثانية (القمح)، الحصول على كمية من السلعة الأولى (القماش) مقدارها "CF " مقابل كمية من السلعة الثانية مقدارها "AC" في حين يستطيع الحصول في السوق العالمية على كمية من السلعة الأولى مقدارها " CD"مقابل نفس الكمية من السلعة الثانية، أي أن منتج السلعة الثانية يحقق كسبا من التبادل الدولي مقداره "FD " وحدة من السلعة الأولى.[1]

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها على الدولة الصغيرة.[2]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 90.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد (2006)، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي، لبنان، ص 59.

ثانيا-النظرية النيوكلاسيكية:

أوضحت النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في الدول المختلفة، سواء تمثلت في نفقات العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظريات لم توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين هذه الدول، أي أن النظرية الكلاسيكية تفسر فقط السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول، وقد وقعت مهمة تفسير هذا الاختلاف في الواقع على عاتق اثنين من الاقتصاديين السويد هما هكشر وأولين من خلال نظريتهما المسماة "نظرية عناصر الإنتاج". وبصفة عامة فإن هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما[1]:

- درجة وفرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة؛
- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

1- نموذج هيكشر وأولين (وفرة عناصر الإنتاج): طور الاقتصاديون فكرة التجارة بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج هيكشر –أولين ونموذج هيكشر-أولين-ساموبلسون ونموذج وفرة عناصر الإنتاج، وجميعها يشير إلى نفس مجموعة الأفكار المطورة من طرف الاقتصاديين السويديين في بداية القرن العشرين وهما: Eli Hecksher (1919) وBertil Ohlin (1933) ويشار إلى هذا النموذج ب HO.[2]

قد توصلا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول. فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا،[3] وقد اعتمد هيكشر وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها، مما يجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا مقارنة بدولة أخرى أصغر منها، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة والتي لها وفرة في رأس المال والتكنولوجيا وبالتالي يكون سعر رأس المال وهذه التكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، وبالتالي فالسلع التي تتطلب عنصر

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 21.

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 185.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون (1998)، **أسياسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 99.

الأرض مثل المحاصيل الزراعية ستكون أرخص في الدول التي تتوفر على هذا العامل، ونفس الشيء بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة، ستكون أرخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى.

هذا يعني أن كل دولة تتمتع بتفوق في إنتاج السلعة التي تملك عامل إنتاجها بكثافة، مما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتطلب عامل إنتاجها بكثافة، وتحصل على السلع الأخرى عن طريق قيامها بالتجارة الخارجية من الدول الأخرى التي أنتجتها بنفس المعيار وهو مدى توافر عوامل إنتاج السلع.

هذه النظرية هي أيضا لم تسلم من الانتقادات حيث أخذ عليها[1]:

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج.

- أهملت هذه النظرية على غرار نظرية **ريكاردو** انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول.

- إمكانية اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة، فقد نصت النظرية على ضرورة تماثل دالة الانتاج للسلعة الواحدة، وعلى ذلك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل وكميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما والعكس في بلد آخر.

في هذا المجال يمكن القول إنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها. بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

2-لغز ليونتيف: منذ صياغة نظرية **هكشر-أولين** ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها ليونتيف عام 1953، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى، وحسب نظرية (**H-O**) فإنها يجب أن

[1] أشرف أحمد العدلي (2006)، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر، ط1، المعمورة، مصر، ص 31-33.

تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال، إلا أن النتيجة التي توصل إليها ليونتيف قد أوضحت أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل بينما تستورد سلع كثيفة رأس المال.[1]

قد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتائج على ضوء نظرية هكشر-أولين، فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا ما أخذ في عين الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال، ولا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى[2]، أي أن ليونتيف أرجع سر كثافة صادرات الولايات المتحدة لعنصر العمل إلى مهارة العمالة الأمريكية، وذاك نتيجة للتطوير والتدريب المستمر للرفع من مستوى إنتاجيتها.

بهذا فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

وخلاصة القول إن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغير المستمر، لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعنى بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

ثالثا-النظريات الحديثة:

حاولت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية إعطاء تفسير لقيام التجارة الدولية، لكن وجهت لها انتقادات خاصة عدم قابليتها للتطبيق على أرض الواقع، ظهرت هذه النظريات الحديثة محاولة تجاوز تلك الانتقادات والاقتراب أكثر إلى الواقع.

1- نظريات معدل التبادل الدولي لليندر: تعطي هذه النظرية هنا اعتبارا هاما ودورا فعالا لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سابق، ص 86.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 60.

لقد اتبع **ستيفان ليندر** في نظريته عن معدل التبادل الدولي منهج التحليل الديناميكي فبالإضافة إلى مقارنته لوضع التوازن قبل التجارة وبعدها، اهتم كذلك بدراسة المسار القومي عند الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، وعليه تختلف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية ونظرية نسب عناصر الإنتاج، اللتين تعتمدان على التحليل الاستاتيكي المقارن فحسب. هذا ومن ناحية أخرى يرى ليندر أنه من الخطأ علميا افتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، والصحيح أنه بينما تتميز اقتصاديات بعض الدول بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغير في هيكل الأسعار وفرص التجارة، فإن اقتصاديات الدول الأخرى تتميز بدرجة عالية من الجمود وعدم القدرة على تخصيص الموارد.

وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يرى **ليندر** أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج قيمته محدودة، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن اعتبارات أخرى، ولقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما فتتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعيقة للتجارة.

الطلب المحلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لأن تكون هذه السلع قابلة للتصدير، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتدادا للسوق الداخلي، في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية .

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما.

2- **نموذج اقتصاديات (وفورات) الحجم:** من بين فروض نظرية هكشر وأولين هو أن كلا السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة دولية ذات نفع متبادل حتى ولو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهو ما لم يتم شرحه في نموذج هكشر-أولين[1].

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج هكشر-أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.[2] وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة.

3- **نموذج الفجوة التكنولوجية:** وضع **بوسنر** POSNER هذا النموذج في سنة 1961، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة، حيث يرى أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا.[3] وبما أن التجديد ناتج عن

[1] سامي خليل (2001)، **الاقتصاد الدولي –نظرية التجارة الدولية-**، دار النهضة العربية، ج1، القاهرة، ص 240.

[2] سامي عفيفي حاتم (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط1، القاهرة، مصر، ص 48.

[3] J.-L. Mucchielli (1991), **Relations économiques internationals**, Hachette supérieur, Paris, P 56-64.

التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية، حيث إن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.

استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود[1]:

1-فجوة الطلب : هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

2-فجوة التقليد : هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.

حسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة النسبية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عند تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج، والشكل التالي يشرح ذلك بوضوح:

الشكل رقم 02: الفجوة التكنولوجية

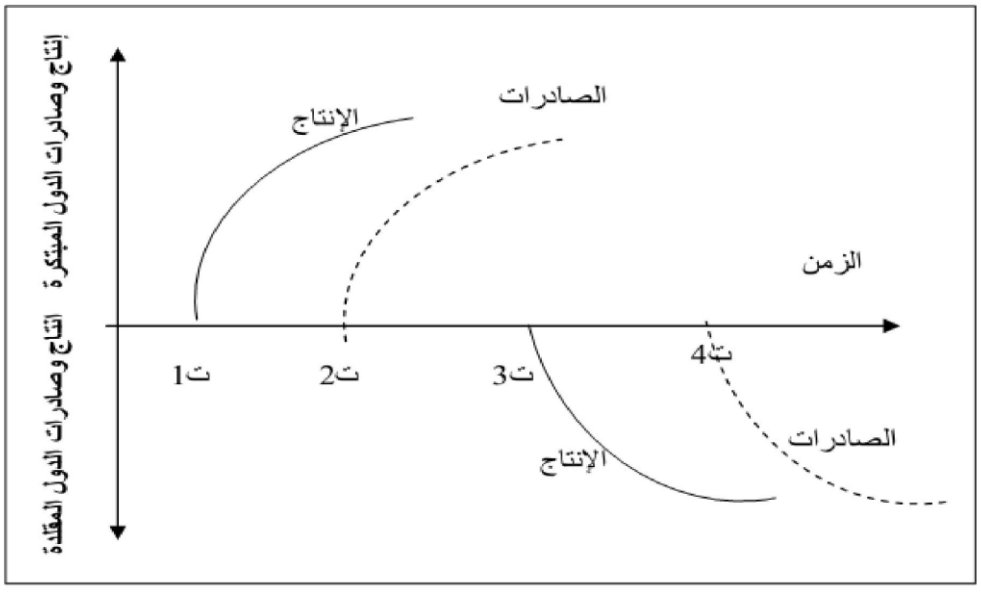

المصدر: سامي عفيفي حاتم، (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط1، القاهرة، مصر، ص 221.

[1] فليح حسن خلف (2004)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة البيارق للنشر، ط 1، الأردن، ص 87.

يتضح من الشكل السابق أن المرحلة الأولى بين ت1 وت2 هي المدة الفاصلة بين إنتاج المنتوج لأول مرة ثم تصديره إلى الخارج، أما المرحلة الثانية بين ت2 و ت3 هي الفجوة التكنولوجية معبرا عنها بالمدة الفاصلة بين التصدير من البلد الأصلي للمنتوج وتقليده أو إنتاجه بنفس المواصفات في بلد الاستيراد، والذي تتبعه مرحلة أخرى معبرا عنها في الشكل بين ت3 و ت4 والتي تعني تصدير المنتوج المقلد إلى بلدان أخرى أقل تكنولوجيا من البلد الأول، وتستمر الحلقة إلى نهاية المنتوج واستبداله بآخر.

بالرغم من أهميتهما الكبرى، فإن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع توضيح مدى الفترة الزمنية التي ينتقل فيها الانتاج من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة هما الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية أي انتقال الانتاج من الدول المنتجة إلى الدول المقلدة والمزايا النسبية التي تصاحبها، الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليها.

4- نظرية دورة حياة المنتوج: يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية قد تقدم **فرنون** R.Vernon سنة 1966 بنظرية دورة حياة المنتوج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكل المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل حياة هذا المنتوج، وهذا النموذج الأوسع والأعم من نموذج الفجوة التكنولوجية التي جاء بها بوسنر، حيث تعتمد هذه النظرية على أن الميزة النسبية تعتمد على القدرة غير المتكافئة للأمم على استيعاب التطور التقني، وإلى تحويل هذا التطور إلى اختراعات تكنولوجية تؤدي إلى إنتاج سلع جديدة وإلى نشر هذه الاختراعات تدريجيا من خلال التجارة الخارجية.[1] تعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

حيث إن هذا النموذج يقوم بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج والميزة النسبية التي تتحقق للدولة صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج. وقسم مراحل نموذج دورة المنتج إلى أربعة مراحل ويمكن إيضاحها في الشكل التالي:

[1] D. Phan (1980), **le commerce international,** Economica, paris, p 202.

الشكل رقم 03: دورة حياة المنتوج

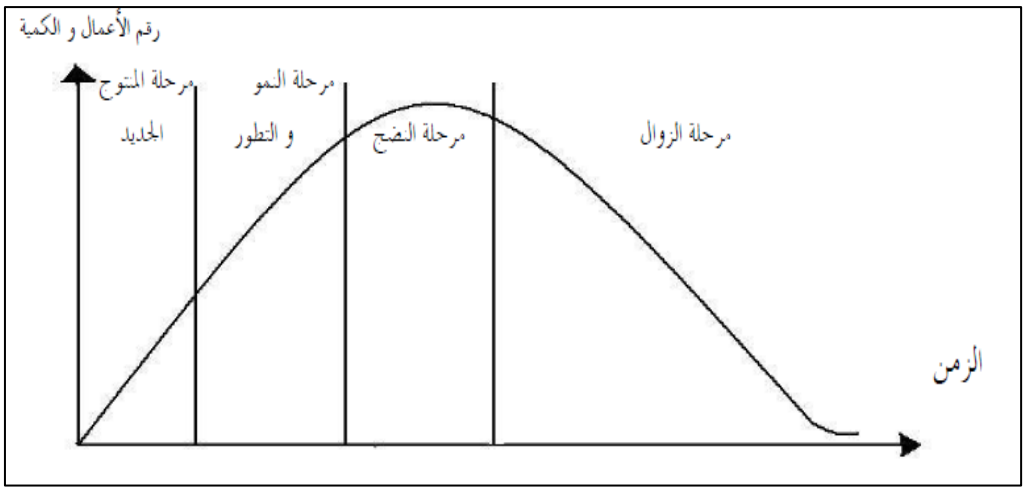

المصدر: آيات الله مولحسان (2011)، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 14.

-المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد

في هذه المرحلة يتم طرح المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا بسعر مرتفع ومرونة الطلب ضعيفة وبكميات محدودة وحصريا في سوق الدولة صاحبة الاختراع، ويأخذ الإنتاج شكل دورات قصيرة سريعة التغير. في هذه المرحلة لا توجد تجارة دولية، وهكذا يصبح السوق الداخلي السوق الأكثر قابلية على أن يستعمل كسوق اختياري للمنتوج الجديد.

-المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتطور

في هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، تحدث زيادة كبيرة في الطلب الخارجي على تلك السلعة، لانخفاض سعرها بسبب كبر حجم الانتاج، وعندئذ يفكر المبتكر في إقامة تسهيلات إنتاجية في الأسواق الرئيسية بالخارج. ولا يمر وقت طويل حتى تجد الشركة المبتكرة نفسها في مواجهة منافسة شديدة من المنشآت المقلدة.

-المرحلة الثالثة: مرحلة النضج

في هذه المرحلة تصبح السلعة نمطية تماما، وهنا يبحث المنتجون عن أقل مواطن الإنتاج تكلفة لإنتاج السلعة فيها، وقد تتمثل هذه المواطن في الدول الآخذة في النمو، ومن هنا تفقد الدولة صاحبة الاختراع ميزتها التكنولوجية بصفة تدريجية ثم تقوم مراكز الإنتاج الجديدة بتصدير السلعة إلى الأسواق الرئيسية في الدول المتقدمة، التي تتحول في مرحلة النمطية إلى مستورد لها، ومعنى ذلك

انتقال الميزة النسبية في إنتاج السلعة من الدول المتقدمة صاحبة الابتكار إلى دول أقل تقدما ولكن تتمتع بمؤهلات أخرى تتفق مع نمطية الإنتاج.

-المرحلة الرابعة: مرحلة الزوال

تتسم هذه المرحلة بتقادم المنتج وبروز منتجات جديدة منافسة له فيتراجع سوقه في البلدان المتقدمة كما أن تكلفته تنخفض، ومنه يحدث انتقال جديد لإنتاجه ليستقر في الدول النامية، وبذلك تصبح هذه الأخيرة مصدرة له نحو البلدان المتقدمة لتلبية ما تبقى من طلبها المتراجع.

من خلال نظرية فرنون Vernon فهو يحاول إعطاء تفسير لأسس قيام التجارة الدولية، كما بين بأن تنوع التقدم التكنولوجي يعد مصدرا للميزات النسبية، كما أنه يشير ضمنيا بعدم التكافؤ في علاقات التبادل الدولي.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات

تكتسي الواردات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورا هاما في التنمية الاقتصادية، من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية، وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة.

سنحاول في هذا المبحث دراسة جزء الطلب على الواردات، وتبيان العوامل التي تحدد حجم هذا الطلب، من خلال إبراز مفهوم الواردات والطلب عليها ثم استعراض بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب على الواردات.

المطلب الأول: ماهية الطلب على الواردات

1-مفهوم الطلب على الواردات: هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

تعرف على أنها: "إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج".[1]

كما تمثل الواردات: "السلع والخدمات المنتجة بالخارج والمستهلكة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن ".[2]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان (2004)، **مقدمة في الاقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 45.

[2] عمر صخري (2005)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، ص 132.

الواردات هي: "تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد، وذلك بغض النظر عن غير المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها".[1]

2-أهمية الواردات في التجارة الخارجية: إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها، نظرا للدور المهم الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في معزل عن العالم، حيث تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.[2]
2. تحتاج بعض الدول للاستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا، أو إنها تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج فضلا عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة.
3. تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدم التنوع السلعي، في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد مما يتطلب الحاجة للمزيد من الاستيراد السلع الصناعية خاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتوجه نحو الصادرات المصنعة.

3-دالة الواردات: تعبر عن دالة الاستيراد بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية بمعنى إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح.[3]

$$M= f(y)$$

حيث: y: تمثل الدخل

M: تمثل قيمة الواردات

وللتبسيط نفترض أن العلاقة التي تربط الواردات مع مستوى الدخل الوطني هي علاقة خطية، وبالتالي يمكن التعبير عنها جبريا كالآتي: $M= M_0 + my$

[1] Kada Akacem, (1991), **comptabilité national**, OPU, Alger, p 135.

[2] كامل بكري، رمضان محمد مقلد واخرون (2002)، **مبادى الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 93.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 276.

حيث (M) تمثل الواردات و(M_0) تمثل مستوى للواردات المستقلة عن الدخل، و **(m)** تمثل الميل الحدي للاستيراد، الذي هو عبارة عن التغير في مستوى الواردات **(M)** الناتج عن التغير في الدخل **(y)** $m = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$، أما الميل المتوسط للاستيراد فيساوي (M/y) أي حاصل قسمة قيمة الواردات على الدخل ويبين الشكل التالي منحنى الدالة الخطية للواردات.

الشكل رقم 04: منحنى دالة الطلب على الواردات

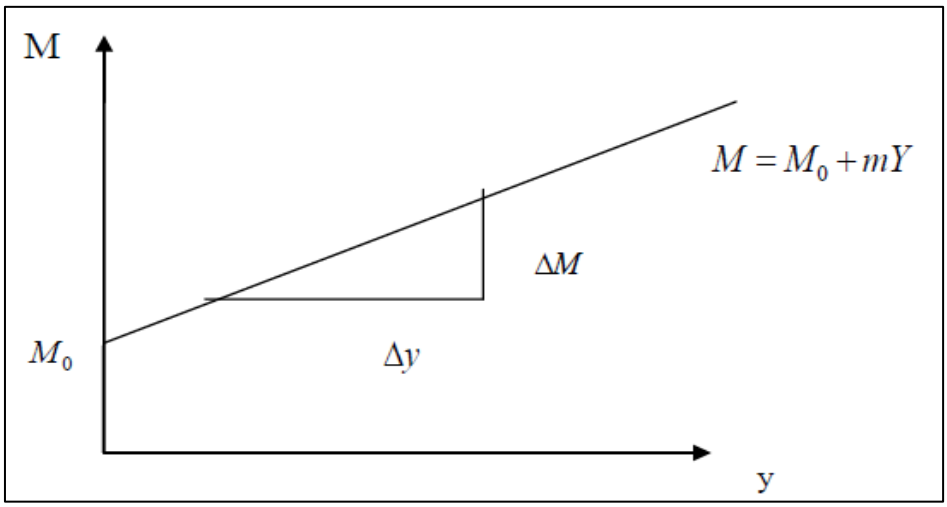

المصدر: عمر صخري (2005)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، ص 132.

إذا كانت الواردات هي تلك السلع والخدمات المنتجة بالخارج ولكنها مستهلكة داخل الوطن، والصادرات ذلك الجزء المقتطع من الناتج الوطني الداخلي الذي يباع في الخارج، فإن الفارق بين الصادرات والواردات يشير إلى رصيد المبادلات بين العالم الخارجي ويطلق عليه اسم الميزان التجاري.

4-اشتقاق منحنى الطلب على الواردات: منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أنه عند ارتفاع سعرها تنخفض الكمية المطلوبة، والعكس صحيح، وبالتالي يكون منحنى الطلب على الواردات يبين العلاقة العكسية بين سعر السلعة المستوردة وكميتها، لذلك فإن الكميات المستوردة تنخفض أو ترتفع حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع المستوردة، والشكل التالي يشرح كيفية اشتقاق هذا المنحنى:

الشكل رقم 05: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

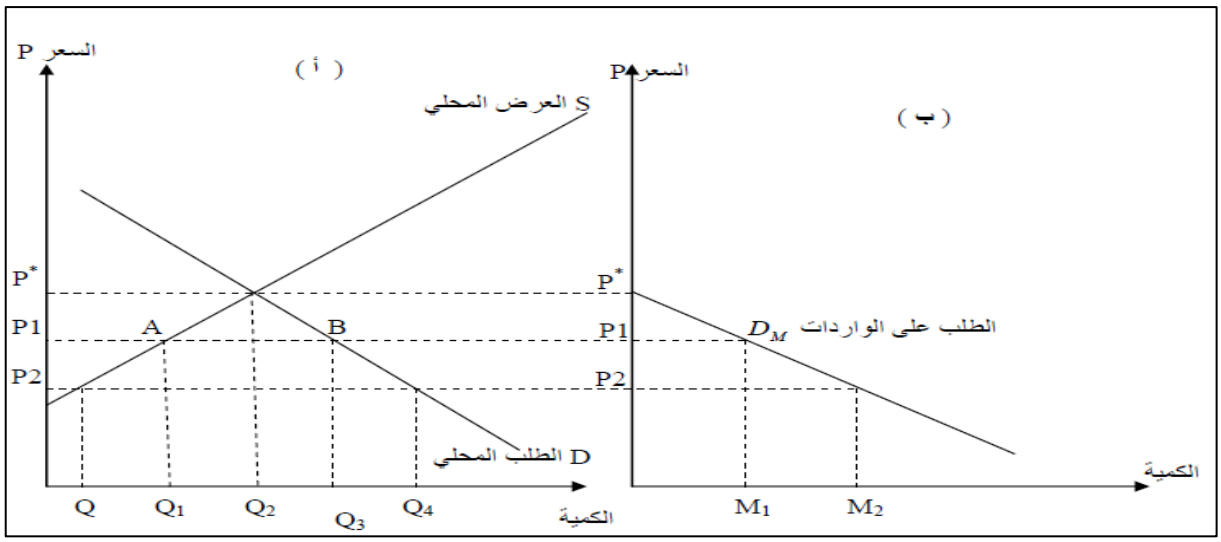

المصدر: حسام علي داود وآخرون (2002)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، ص 22.

في الشكل (أ) تم رسم منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي، لذلك عند نقطة التوازن بين العرض المحلي **S** والطلب المحلي **D** فإن السعر التوازني هو **P*** ، في ظل هذا التوازن ليس هناك أي مكان للاستيراد، أو بمعنى آخر، أن الواردات تساوي صفرا، أما إذا افترضنا أن السعر العالمي قد تحقق عند أي سعر أقل من هذا السعر المحقق محليا، وهذا من شأنه فتح باب التجارة، حيث أنه من المفضل استيراد السلعة من الخارج، فإذا كان السعر المحقق هو P_1، فإن هذا السعر يتقابل مع منحنى العرض المحلي (S) عند النقطة A، ومع منحنى الطلب المحلي عند النقطة **B**، لذا فان الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لعرضها محليا هي Q_1، في حين أن الكمية التي يطلبها المستهلكون هي Q_3. وبناء على ذلك يمكن القول إن هناك طلبا زائدا، حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة محليا، وهي تعادل نفس الكمية في الشكل (ب)، والتي توضح كمية الواردات **(M_1)** عند هذا السعر.

كما أنه إذا انخفض السعر العالمي إلى P_2 فإننا بذلك نحصل على نقطة جديدة، يمكن بها تحديد كمية العرض والطلب المحليين، وعند هذا السعر الجديد P_2، فإن الكمية المطلوبة ستكون **Q_4**، في حين أن الكمية المعروضة محليا هي Q مما يستوجب استيراد $Q-Q_4$ فإنه يمكن استخراج منحنى كميات جديدة للواردات، وبإيصال هذه النقط التي تتعادل عندها هذه الواردات عند الأسعار المختلفة، يمكن استخراج منحنى الطلب على الواردات، المبين في الشكل (ب)، ومن خلال هذا المنحنى

يتضح أن ميله سالب، حيث أن بارتفاع السعر تنخفض الكمية المستوردة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[1]

المطلب الثاني: مناهج دراسة الطلب على الواردات

هناك عدد من المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات، ولعل أهم تلك المناهج منهج البديل غير التام ومنهج فائض الطلب، حيث الأول يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية وإنما تطلب لذاتها، وهو ما يعني أن الطلب على الواردات في هذا المنهج هو نتيجة لتعظيم سلوك المستهلك أو المنتج. أما الثاني فيفترض أن الواردات تطلب لتلبية فائض الطلب المحلي.

1-منهج البديل غير التام The imperfect substitute approach:

حسب هذا المنهج تعتبر السلعة المستوردة بديل غير تام للسلعة المنتجة محليا، إذ تتميز هذه السلعة المستوردة عن السلعة المحلية بأنها تطلب لذاتها، وهنا يكون طلب المستهلك على السلعة بناء على أن هذه السلعة تشبع حاجة في نفسه.

ويعني الطلب بالمنفعة الاعتماد على التحليلي النيوكلاسيكي بهدف صياغة دالة الطلب للمستهلك، وتبدأ النظرية النيوكلاسيكية لسلوك المستهلك بدالة المنفعة التي تجعل إشباع المستهلك يعتمد على كميات السلع التي يستهلكها[2]، أي:

$$U= f(x_1,x_2,....,x_i,.....,x_n)$$

حيث: U: دالة منفعة المستهلك

xi : الكمية المستهلكة من السلعة i.

بما أن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة U في حدود قيد الميزانية، أي أن مجموع الانفاق على كل السلع يجب ألا تتجاوز دخله. ومعادلة هذا القيد هي:

$$\sum_{i=1}^{n} \mathrm{p}i\ xi = y$$

Pi : أسعار السلع المختلفة i، سواء أسعار السلع البديلة أو السلع الأخرى.

[1] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

[2] علي كساب (2004)، **النظرية الاقتصادية :التحليل الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 229.

Y : دخل النقدي للمستهلك.

فبتعظيم دالة المنفعة في ظل وجود قيد الميزانية يمكن التوصل إلى دالة طلب المستهلك j للسلعة iالتي تتخذ الشكل التالي:

$$X_{ij}= f_j(P_1,P_2,....,P_i,....,P_n,y_i)$$

يعني أن طلب المستهلك يمثل دالة في سعر السلعة نفسها وأسعار السلع البديلة والمكملة وكذلك دخله، إلا أن هناك صيغة أخرى يمكن التوصل إليها من خلال استخدام متوسط مرجح لكل أسعار السلع المستهلك P حيث:

$$P = \sum_{i=1}^{n} wi\ Pi$$

حيث: w_i: أوزان ثابتة، بحيث يكون: $\sum_{i=1}^{n} wi = 1$

وبذلك تكون دالة الطلب المستهلك *j* على الشكل التالي: $x_{ij}= f(\frac{P1}{P}\frac{P2}{P}, \dots, \frac{Pi}{P}, \dots, \frac{Pn}{P}, \frac{yi}{P})$

حيث أن: $(\frac{Pi}{P})$: متغير السعر النسبي.

$\left(\frac{yi}{P}\right)$: متغير الدخل الحقيقي.

2-منهج فائض الطلب Excess demand approach

أدت الأزمات في موازين مدفوعات الدول المتخلفة إلى الاهتمام بدراسة محددات حركة الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية، وهذا ما جعل السعر والدخل طبقا للنظرية الكلاسيكية هي محددات ليسا كافيين لتفسير الحركة الدورية للواردات، حيث أن هناك متغيرا مرتبطا بما يسمى فائض الطلب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار،[1]وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يقتصر على الأسعار النسبية والدخل الحقيقي كمتغيرات مستقلة في دالة الطلب على

[1]محمود رضا فتح الله (2006)، **اقتصاديات الطلب على الواردات، النظرية-السياسات-منهجية القياس**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ص 7.

الواردات يؤدي إلى حذف بعض المتغيرات التي قد تكون هامة في علاقة دالة الطلب ويمكن أن يؤدي إلى التحيز وضعف القدرة التنبؤية للنموذج.

يقرر منهج فائض الطلب أنه إذا كانت السلع المستوردة بدائل تامة للسلع المنتجة محليا، فإن الواردات تمثل بفائض الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فإن منهج فائض الطلب يتضمن العرض المحلي، وتصبح دالة الواردات على الشكل التالي:

$$M= Q_d-Q_s$$

حيث: M: الواردات.

Q_d: الطلب المحلي.

Q_s: العرض المحلي (السلع المنتجة محليا)

فالواردات حسب هذا المنهج تطلب لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، حيث يفترض هذا المنهج أن الواردات هي بدائل تامة للمنتجات المحلية، فلا يمكن أن يحدث اختلاف في أسعارهما، وبالتالي لا يكون هناك متغير السعر النسبي. فالسلع المستوردة والسلع المحلية تعتبر بدائل تامة أو متكافئة بحيث أن المرونات السعرية لهما تكون عالية جدا. بالتالي يمكن القول إن العرض المحلي في هذه الحالة -منهج فائض الطلب-له أثر مباشر على الواردات، بينما في حالة البديل غير التام فإن العرض المحلي يؤثر على الواردات من خلال تأثيره على الأسعار المحلية، وهذا ما يجعل أخذ العرض المحلي كأحد المتغيرات المفسرة في دالة الطلب على الواردات.[1]

المطلب الثالث: محددات الطلب على الواردات

تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق السلع والخدمات ولصعوبة معرفة محددات عرض الواردات يفترض أن يكون للعرض مرونة لانهائية (infinite elasticite) وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبط فقط بالتغيرات في الطلب.

[1] محمد نجيب غزالي خياط (2000)، **تقدير دالة الطلب على الواردات، المملكة العربية السعودية (1969-1997)**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، ص 16.

يقصد بالمحددات مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير حجم الواردات إلى إجمالي الكمية المطلوبة منها في فترة زمنية معينة، بينما يشير هيكل الواردات إلى كل من التوزيع السلعي والجغرافي للواردات خلال فترة معينة. ومن هنا سنحاول تقسيم تلك العوامل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أولا-العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات:

زيادة عن أن تلك المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، هناك محددات الطلب على الواردات بشكل خاص، وتتمثل أهم محددات حجم الطلب على الواردات في: الدخل الوطني، الأسعار النسبية، سعر الصرف، الصادرات واحتياطات الصرف الأجنبي.

1-الدخل: يؤكد أغلب الاقتصاديين وفقا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات على أهمية عامل الدخل الوطني كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل،[1] وبافتراض هذه الدالة خطية فإن: $M= \alpha+ by$

حيث يطلق على معامل الدخل b في هذه الدالة الميل الحدي للاستيراد، وهو يعبر عن مقدار الزيادة في الواردات الحقيقية التي تنتج عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة. يقرر النموذج الكينزي في التجارة أن القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لا بد أن تكون أقل من الواحد، وتفسير ذلك أن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة.

2-الأسعار: تعتبر أسعار الواردات من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات، حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة، حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:

أ- أثر الإحلال (substitution effect) في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات.

ب- أثر الدخل (incom effect) حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات.

[1] صالح تومي (2013)، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، ص 161.

ت- أثر الإنتاج (production effect) أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي الواردات.

3-الصادرات: يمكن القول إن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الواردات. أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج الى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها، وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية يلزم زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.

4-سعر الصرف: إن التغيرات في سعر الصرف لها أثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات، حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل فترات التكييف أو التعديل.

5-احتياط الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات[1].

ثانيا-العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات :[2]

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للوردات، والتي نذكر من أهمها: التغيرات الديمغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية وسياسات توزيع الدخل.

1. **التغيرات الديموغرافية:** تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد

[1] مدياني محمد (2009)، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 24.

[2] محمود رضا فتح الله، مرجع سابق، ص 16-19.

الغذائية، ومع نقص في الإمكانيات المحلية في عرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2. **التنمية الاقتصادية:** إن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي الى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد.

إضافة الى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه الى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي. وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3. **سياسة توزيع الدخل:** تلعب سياسة توزيع الدخل دورا مهما في التأثير على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى، فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فان الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام سوف ترتفع بالمقارنة بباقي الواردات، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة الى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهة.

4. **هيكل الحماية الجمركية**[1]**:** يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل الحصص والتراخيص.

يعتقد (Kindleberger1973) أن أثر ميزان المدفوعات ربما يجعل السياسة التجارية في نهاية الأمر تقود إلى زيادة حجم الواردات. فعلى سبيل المثال، التعريفات الجمركية تحد من الإنفاق على السلع الخارجية، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق على السلع المحلية على افتراض أن ما لا ينفق في الخارج لا يدخر محليا، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق محلي الناتج عن تخفيض الإنفاق على الواردات، تفضي إلى

[1] عابد العبدلي (2007)، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، ص 06.

زيادة الدخل محليا حتى يصل إلى مستوى يتطلب عنده المزيد من الإنفاق على الواردات بالقدر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات. وعليه يمكن القول إن انخفاض الواردات نتيجة لتعريفات الجمركية قد يقود في نهاية المطاف إلى فائض في الواردات.

ثالثا-العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل والميزات النسبية والتنافسية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

1. **التكتلات الاقتصادية:** تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال، ووضع سياسة موحدة للنهوض بالإنتاج، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب علية زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة[1].

2. **تكاليف النقل:** من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة الى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول. ومن جهة أخرى هناك من يفسر أن وجود تكلفة النقل تزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.

3. **الميزات النسبية والتنافسية للدول:** الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية (نظرية الميزة النسبية لريكاردو) في التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة.

[1] بن جدو سامي (2011)، **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2009**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص 55.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للواردات في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطور الواردات الجزائرية، على ضوء مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، وذلك من خلال دراسة تطور الميزان التجاري، البنية السلعية، والتوزيع الجغرافي للواردات ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها

المطلب الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر

عرفت سياسة الاستيراد في الجزائر عدة تطورات، فبعد التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة في المبادلات الخارجية خلال السبعينات، ثم الاحتكار التام خلال الثمانينات، لكن بعد ثبوت فشل السياسة الاحتكارية، اتخذت الجزائر في أواخر الثمانيات وبداية التسعينات مسارا مغايرا، حيث تبنت إصلاحات اقتصادية شاملة مست كل القطاعات من أهمها القطاع الخارجي، وهذا سعيا لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وإتباع إيديولوجية اقتصاد السوق.

أولا-السياسة الاحتكارية للاستيراد (1970-1989): وتتضمن مرحلتين:

1-مرحلة التطبيق التدريجي لنظام احتكار الدولة لعمليات الاستيراد: لم توح الفترة الممتدة بين 1963-1970بوجود احتكار شديد للدولة على التجارة الخارجية وبالخصوص تجارة الاستيراد بل تضمنت مجموعة من الإجراءات توحي إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وكذا تنويع الأطراف التي يتم معها التبادل. حيث أن رقابة الدولة للتجارة الخارجية تجسدت من خلال الديوان الوطني للتسويق (**ONACO**) والذي أسس بموجب المرسوم رقم63 -188 لنظام الإذن، هذا الأخير هو عبارة عن تصريح سنوي تصدره الدولة للمؤسسات ليغطي مجمل عمليات الاستيراد التي تقوم بها هذه المؤسسات، كما يمثل الظرف المالي اللازم لتحقيق هذه العملية، ولكن فترة تطبيق هذا المرسوم الأخير كانت قصيرة وهذا راجع للنقائص الموجودة فيه.

في سنة 1964 تم إحداث ما عرف آنذاك بمجموعة الحرفيين للشراء (**GPA**) وهي عبارة عن شركات تخضع للقانون التجاري تضم الدولة ومستوردين خواص مجتمعين في شكل شركات برأسمال أغلبه عمومي مكلفة بأنشطة التصدير والاستيراد، لكن في سنة 1970 تم إلغاء (**GPA**) بصفة رسمية ليكون بعد ذلك سنة 1971 احتكار شبه تام من قبل الدولة للتجارة الخارجية حيث أنه ما يقارب 20 مؤسسة عمومية كانت تمارس احتكار ومراقبة % 80 من التبادلات الخارجية.[1]

[1] H.Benissad (1991), **La réforme économique en Algérie**, OPU, Alger, P 77.

على المستوى التنظيمي، تم إعطاء تراخيص تحتكر بموجبها المؤسسات الوطنية عملية استيراد المواد التي تدخل في دائرة تخصصها الإنتاجي، مثل الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية **(SONACOM)**، الشركة الوطنية لمواد البناء **(SNMC)**، والشركة الوطنية للمواد الحديدية **(SNS)**، أين تكون المؤسسة التي توكل لها مهمة الاحتكار مؤسسة وطنية إنتاجية أو مؤسسة وطنية توزيعية أو تقوم بالوظيفتين معا، وهي مؤسسات أصبحت تتمتع بسلطات جديدة في ظل نظام احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي.

غير أن الممارسة العملية لمهمة الاحتكار من قبل المؤسسات العمومية الوطنية والمؤسسات الوصية قد أفرزت جملة من النقائص تمثلت في:[1]

- لقد ترتب على هذا التقسيم الوظيفي للمؤسسات تداخل في مهام بعضها البعض، حيث قد تستورد مؤسسة إنتاجية نفس السلعة أو مثيل تلك التي تستوردها المؤسسة التوزيعية، وقد أدى هذا التداخل إلى تنافس هذه المؤسسات فيما بينها عند استيرادها لنفس السلعة بصورة فردية من طرف نفس المورد الأجنبي، وبالتالي الحد من جدوى الاحتكار من حيث الهدف المنتظر منه؛

- غياب برمجة صارمة في مجال الواردات قد أدى إلى انقطاعات في مجال التموين بسلع الاستهلاك النهائي من السوق الداخلية، وبعدم احترامها لمعايير الصنع من حيث النوعية عند استيرادها؛

- تشكيل تكاليف زائدة على مستوى شبكة التوزيع، حيث نجد أن المؤسسة الوطنية صاحبة الاحتكار يمكنها أن ترخص لمؤسسة أخرى بأن تستورد مباشرة منتجات مع اقتطاع هامش غير مبرر يتراوح ما بين1% و5% من قيمة الواردات، وهي ممارسات كانت تطبق في فروع الصلب والميكانيك (Sidérurgie) وغيرها، لكنها لا تشمل جميع الفروع الاقتصادية.

2-مرحلة احتكار الدولة لعمليات الاستيراد: اتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية من طرف الدولة بهدف تحقيق رقابة صارمة لاسيما على الواردات، تجسد ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين من بينها:[2]

[1] بن ديب عبد الرشيد (2003)، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية :حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 269-270.

[2] كلثوم صافي (2015)، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق على الجزائر في الفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص 121-123.

- الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد وتتلخص هذه الرخص في أربعة أصناف حسب نوع المواد المستوردة وهي كالتالي:

- **الرخصة الاجمالية للاستيراد "الاحتكارية":** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات العمومية المكلفة باستيراد المواد اللازمة لسد حاجيات الاقتصاد الوطني؛
- **الرخصة الاجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي للمؤسسة:** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات الوطنية المنتجة للسلع والخدمات، والتي تسمح لها بتموين نفسها بالمواد غير المتوفرة في السوق الوطنية؛
- **الرخصة الاجمالية للاستيراد بالنسبة للأهداف المخططة:** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات المكلفة بتحقيق الاستثمارات المخططة وذلك باستيراد السلع والخدمات الضرورية لذلك؛
- **الرخصة الاجمالية للاستيراد "بدون تسديد":** هي الرخص التي تمنح لكل مؤسسة أجنبية تشتغل في الجزائر في إطار تعاون ثنائي، حيث يسمح لها باستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية الضرورية الإنجاز مشاريعها، ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية، وهذا خلال الفترة الزمنية المحددة مسبقا.

- قانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فبراير 1978، والمتعلق بتوسيع نطاق احتكار التجارة الخارجية إذ تم منع جميع أشكال التدخلات على مستوى التجارة الخارجية من طرف الأعوان الخواص، أو الاقتصاديين الذين يمارسون عمليات الوساطة لحساب الشركات الأجنبية؛

- مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984، والمتعلق بممارسة الدولة للتجارة الخارجية الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتعامل مع الشركاء الأجانب وبعض التجمعات في إطار مبادلات التجارة الخارجية؛

- قانون 88-29 الصادر في 19 جويلية 1988، جاء ليكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق منح حقوق امتياز إلى المؤسسات والهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة الخاصة عن طريق دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات صاحب الامتياز، وذلك باستخدام آلية الميزانية بالعملة الصعبة التي ترصدها الدولة، وإذ يهدف هذا القانون إلى:

- تنظيم الخيارات والأولويات في المبادلات التجارية الخارجية بإتباع التوجيهات الحكومية؛

- رفع الإنتاج الوطني وتقليل تكاليف الواردات؛
- ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تسهيل وتنظيم دخول المؤسسة العمومية والخاصة إلى الأسواق الخارجية.

- المرسوم 89-10 المؤرخ في 15 جانفي1989، والذي يحدد كيفيات تحديد دفاتر الشروط المتعلقة بامتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

في الأخير فإن مرحلة احتكار الدولة للاستيراد بل التجارة الخارجية بصفة عامة والتي بدأت من أوائل السبعينيات واستمرت حتى نهاية الثمانينات (1970-1989) شهدت اتجاه قوى من قبل الدولة إلى إتباع سياسة الحماية في ممارسة التجارة الدولية، أين أخضعتها إلى إجراءات رقابية صارمة باستثناء احتكار المؤسسات العمومية وكانت من وراء ذلك محاولة ترشيد الاستيراد لدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة، وبالتالي تحمي الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من جهة وتعمل على تنميته والنهوض به من جهة أخرى.

ثانيا-سياسة التحرير لعمليات الاستيراد:

كانت أزمة النفط 1986 وما أنجر عنها، الأثر البالغ على السياسة الاقتصادية عامة والسياسة التجارية خاصة، حيث أبرزت الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة وكذلك جوانب الضعف في الاقتصاد حيث انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و1986، وانخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38%، بذلك تأكدت فشل تجربة التصحيح الهيكلي بعيدا عن صندوق النقد الدولي، الأمر الذي استدعى على السلطات ضرورة تخطي مرحلة الاحتكار والعمل على انتهاج سياسة تجارية مرنة توافق منطق التحرير، فبدأت السلطات التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتعزيز التوجه نحو التحرير التدريجي، فاضطرت الجزائر إلى إجراء اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي منذ 1988 إلى أن تم التوصل إلى اتفاق **Stand-By** في 1989/05/30، وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة[1]:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

[1] صالح تومي وعيسى شقدقب (2006)، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، ص 32.

- رفع الدعم عن الأسعار؛

- تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير؛

- رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات؛

- انشاء قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها.

1-التحرير المقيد للاستيراد 1990-1993: تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض رقم 90-10[1] المؤرخ في 14 أفريل1990، الذي جاء ليعزز حرية الاستثمار الأجنبي وما يتعلق بمجال الاستيراد والتصدير، وقانون المالية التكميلي في أوت 1990، الذي منح الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين المقيمين داخل التراب الوطني، باستيراد البضائع لإعادة بيعها، واعفائها من إجراءات الرقابة. إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي وذلك لعدة أسباب أهمها:[2]

- كانت تخص فئة معينة من المتعاملين الاقتصاديين يعرفون بالملتزمين أو البائعين بالجملة والذين كان يستوجب نشاطهم موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية؛
- لأنه يتطلب انتقال رؤوس الأموال، ذلك لأن تسديد ثمن البضائع يستوجب وجود رصيد بالعملة الصعبة؛
- لم يكن الاستيراد يخص كل البضائع، فقد تم تحضير قائمة مقيدة.

وعليه قامت الدولة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، حيث يلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا تراخيص الاستيراد الأمر الذي لم يكن بالكافي لتشجيع حرية المنافسة، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد الصرف، حيث قام في 1991/04/21 بنشر تعليمة، والتي تلغي الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية، كما تم إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطنية

[1] الجريدة الرسمية رقم 16، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] زايد مراد (2006)، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 187.

للسلع المستوردة (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لـ 1990) وتعويضه بالتسوية بالدينار، وذلك في غياب آلية لحماية المستوردين ضد مخاطر الصرف[1].

رغم القوانين الصادرة في تلك الفترة والداعية لتحرير التجارة الخارجية، إلا أنها جاءت بشكل غير مضبوط وفوضوي، ما جعل هدف المستثمرين في عمليات الاستيراد هو الحصول على الربح، فلم تكن الإجراءات والشروط المفروضة متماشية مع الغاية المرجوة للتحرير، الأمر الذي استدعى إلى سن واتخاذ قوانين أعطت صبغة جديدة على مسار تحرير التجارة الخارجية.

مع تجدد الاختلالات المالية في سنة 1992، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية وضبط مجال نطاق الواردات، التي أثرت سلبا على الدين الخارجي والعملة الصعبة. تم إصدار التعليمة (625) المؤرخة في 18 أوت 1992 المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث يتم تحديد معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وكذا تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن بالنسبة للمتعاملين التجاريين. ومن أجل مراقبة حسنة لتنفيذ التعليمة تم إنشاء لجنة خاصة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية **(AD-HOC)*** في 29 نوفمبر 1992 مكلفة بمتابعة العمليات التجارية وتصحيح الاختلافات التي يمكن حدوثها، والتسيير الأمثل للموارد المالية بالعملة الصعبة.

بالتالي فمن خلال تلك الإجراءات التي أصدرتها الدولة، نجد أنها تعود بالسياسة التجارية إلى مرحلة الرقابة، إلا أنه لم تستطع الدولة تجسيد إجراءاتها، نتيجة الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى ندرة الموارد المالية، ما جعلها تعيد النظر في طبيعة الإجراءات المتخذة بما يخدم المصلحة داخليا وبما يفرضه عليها الواقع خارجيا، متجهة نحو التحرير التام للتجارة الخارجية.

2-التحرير التام للاستيراد ابتداء من 1994: كما هو الحال جاءت هذه المرحلة لمعالجة سلبيات المرحلة التي سبقتها بما يخدم السياسة التجارية حتى تكون مرنة تتماشى مع العوامل الخارجية والداخلية، وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاقية "ستاند باي" ثم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاث سنوات.

[1] مدياني محمد، مرجع سابق، ص 53.

* AD-HOC لجنة تضم ممثلين عن بنك الجزائر، وزارة الخارجية ووزارة الصحة يرأسها وزير التجارة.

قبل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بمبادرة حسن النية التي بموجبها ألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد استنادا للنظام رقم 94-11 الصادر من بنك الجزائر بتاريخ 11 أبريل 1994 والمتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها، كما تم حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات واستبدالها بالتعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أبريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات، التي أصدرها بنك الجزائر، فمن خلال هذه التعليمة يعود الاعتبار للبنك كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة[1].

كما أنه تبعا للأوضاع السائدة وفي إطار **برنامج التعديل الهيكلي*** وجدت الدولة نفسها مضطرة لإعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 وعليه فمن خلال أهم الإجراءات التي انتهجتها السلطات وضعت السياسة التجارية في رواق يكاد تحرير التجارة الخارجية فيه أن يكون كاملا، وذلك من خلال إصلاح مؤسسات القطاع العام وتهيئتها للخوصصة، إصلاح النظام الضريبي، إلغاء القيود المالية على الواردات وتحرير الصادرات والسعي لتفعيلها خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات الواردات الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال استعراض تطور الواردات الإجمالية، ثم التطرق إلى تركيبها السلعي، ثم بعد ذلك إلى تتبع توزيعها الجغرافي.

أولا-تحليل تطور الواردات الإجمالية ومعدل التغطية (1980-2017)

نبرز تطورات واردات وصادرات الجزائر وكذا معدل التغطية خلال الفترة 1980-2017 من خلال الجدول الموالي:

[1] عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 44.

* برنامج التعديل الهيكلي: يرعاها البنك الدولي، حيث إدارة جانب العرض، وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة، وتكون سياساته توسعية وتشمل مجموعة من الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة، سواء كانت خارجية أو داخلية،

الجدول رقم 03: تطور الصادرات ومعدل تغطيتها للواردات للفترة (1980-2017): (الوحدة: مليون دولار)

السنة	الواردات	الصادرات	معدل التغطية(%)	السنة	الواردات	الصادرات	معدل التغطية(%)
1980	10558.7	13719.35	129.93	**1999**	9164	12522	136.64
1981	11302.66	14559.76	128.28	**2000**	9173	22031	240.14
1982	10754.12	13170.01	122.46	**2001**	9940	19132	192.47
1983	10396.16	12680.8	121.98	**2002**	12009	18825	156.76
1984	10285.34	12793.82	124.39	**2003**	13534	24612	181.85
1985	9843.27	12841.15	130.46	**2004**	18308	32083	175.24
1986	9213	7820	84.88	**2005**	20357	46001	225.97
1987	7056	8233	116.68	**2006**	21456	54613	254.53
1988	7324	8105	110.66	**2007**	27631	60163	217.74
1989	9208	8968	97.39	**2008**	39479	79298	201
1990	9684	11304	116.73	**2009**	39294	45194	115
1991	7681	12101	157.54	**2010**	40473	57053	141
1992	8406	10837	128.92	**2011**	47247	73483	156
1993	8788	10091	114.83	**2012**	50376	71866	143
1994	9365	8340	89.05	**2013**	54903	65823	119.88
1995	10761	10240	95.16	**2014**	58330	61172	104
1996	9098	13375	147.01	**2015**	51646	35138	68
1997	8687	13889	159.88	**2016**	46727	29698	63
1998	9403	10213	108.61	**2017**	46059	35132	76

المصدر: اعتمادا على احصائيات المديرية العامة للجمارك وبنك الجزائر (التقرير السنوي: 1962-2011، 2017، 2019).

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الواردات الجزائرية كانت تقدر سنة 10558.7 مليون دولار سنة 1980، لينخفض سنة 1985 وتبقى في التراجع ليصل إلى أقل قيمة في الثمانينيات والتي سجلت سنة 1987 نتيجة الأزمة البترولية لتعود وترتفع من جديد إلى 9208 مليون دولار سنة 1989.

إن الحصيلة التي سجلتها الواردات سنة 1990 بقيمة 9684 مليون دولار، هي حصيلة مرتفعة، والسبب في ارتفاعها يعود إلى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، بينما عرفت انخفاضا سنة 1991 بنسبة 20.68 %، لترتفع سنتي 1992 و1993 مسجلة ما قيمته 8406 و8788 مليون دولار على التوالي، لكن حصيلتها بقيت منخفضة نسبيا، وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات.

فيما سجلت سنتي 1994 و1995 ما قيمته 9365 و10761 مليون دولار على التوالي، وهي حصيلة مرتفعة مقارنة بـ 1996 و1997، والسبب في ذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في سبيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، ودخولها مرحلة التحرير الكلي، كما أوردناه في المطلب الأول من هذا المبحث.

عرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014 ارتفاعا مستمرا في حصيلة الواردات، حيث انتقلت من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58330 مليون دولار سنة 2014، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المستمر في حصيلة الصادرات، والذي يعود بدوره إلى ارتفاع في أسعار النفط، كما أن جزءا من ارتفاعها يعود إلى السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي. في سنة 2015 تراجعت الواردات بسبب تراجع حاد في الصادرات بعد أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014.

تميزت حصيلة الواردات بالتذبذب مثلها مثل الصادرات، والسبب راجع في ذلك إلى اعتماد حصيلتها في الأساس على الصادرات، وهذه الأخيرة هي الأخرى متعلقة بأسعار النفط والتي تعرف تذبذبات مستمرة، كما أن جزءا آخر منها يعتمد على السياسة التنموية التي يعتمد عليها البلد.

أما فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، شهدت معدلات التغطية في الثمانينات من القرن العشرين نسبة تغطية الصادرات للواردات تحسنا بمقدار النسبة التي تفوق مستوى التوازن إلا في سنتين 1986 و1989، ثم عرفت تذبذبات أخرى نحو الزيادة والانخفاض سنتي 1994 و1995، ثم انطلاقا من سنة 1996 عرفت تحسنا ملحوظا ومستمرا رغم النمو الملحوظ للمستوردات، ليبقى أقصى معدل من سنة 2000 إلى 2008 تجاوز 200%، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع مرتبط بارتفاعات أسعار النفط، ليعود وينخفض ليبلغ 63 % سنة 2016 بسبب انهيار سعر النفط.

ثانيا-التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017):

إن التركيب السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عموما عن غيره من التركيات السلعية لباقي الدول النامية، وهو يتميز بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية وتليها السلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية الصناعية، على إجمالي الواردات الجزائرية، وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكلة جهازه الانتاجي، وهو ما يتجل خصوصا في استيراد الغذاء من الخارج.

الجدول رقم 04: التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000-2017): (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية	مجموع الواردات
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	130	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2798	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1201	10165	233	15139	6145	39294
2010	6 027	9 45	1409	9 944	330	15573	5 987	40473
2011	9 805	1 164	1 776	10 431	2 29	15 951	7 944	47247
2012	9 023	4 955	1 839	10629	329	13604	9997	50376
2013	9572	4356	1766	10810	499	15745	12205	54903
2014	11005	2851	1884	12740	657	18906	10287	58330
2015	93329	2352	1508	11512	579	16593	9773	51646
2016	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
2017	8438	1992	1528	10985	611	13992	8513	46059

Source : - Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.I.S.

- Bank of Algeria (période : 2008, 2013, 2017, 2019)

يوضح الجدول أعلاه أن التجهيزات الصناعية قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال السنوات، باعتبارها ضرورية لعملية الإنتاج، حيث قدرت سنة 2000 بـ 3086 مليون دولار أي بنسبة 33.41 % من الواردات وظلت في الارتفاع مع احتياجات التنمية لها حيث بلغت 18906 مليون دولار سنة 2014، لتنخفض سنة 2015 بقيمة 16593 مليون دولار وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر بعد أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014. هذا الارتفاع المسجل في قيمة هذا النوع من الواردات يفسر ضعف صناعات التجهيز الصناعي في الجزائر إضافة إلى الطلب الكبير على التجهيزات الصناعية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي.

تأتي في المرتبة الثانية المواد نصف المصنعة التي قدرت سنة 2000 بـ 1655 مليون دولار لترتفع وتبلغ ما قيمته 10985 مليون دولار سنة 2017. واحتلت المرتبة الثالثة المواد الغذائية التي تشكل نسبة 26.32 % من الواردات سنة 2000 لتنخفض سنة 2017 إلى نسبة 18.32 % من قيمة الواردات الإجمالية، ثم المواد الاستهلاكية غير الغذائية، ثم تأتي تواليا إنتاج الخام، الطاقة، السلع التجهيزية الفلاحية.

نلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية والاستيراد في نمو مستمر، خاصة ما تعلق منه بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

ثالثا-التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

كلما كان هناك تنويع في مصادر واردات دولة ما، كلما كانت بمنأى عن الضغوط الاقتصادية وما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصاد لهذه الدولة.

إن الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية هو دراسة اتجاهها بين الجزائر وغيرها من البلدان وكذا التكتلات الاقتصادية والأقاليم والمناطق الأخرى المختلفة، بغرض معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو تكتل دولي معين في الحصول على الواردات. ويمكن القول إن الجزائر في ذلك تنتهج مسار جل الدول النامية في ارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة حيث انحصرت وارداتها في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الاتحاد الأوربي. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للواردات خلال الفترة (2000-2017): (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول المحيط	الدول العربية	دول المغرب العربي	إفريقيا
2000	5256	2194	603	142	599	64	144	52	119
2001	5903	2125	636	259	579	92	179	72	85
2002	6732	2485	757	385	943	127	366	127	87
2003	7676	2316	988	478	938	46	413	108	48
2004	10109	3110	1526	1071	1554	66	474	160	129
2005	21219	3506	1088	1248	2504	-	427	217	148
2006	14427	3738	777	1281	3055	-	493	235	148
2007	14427	5363	715	1672	4318	-	621	284	231
2008	20985	7246	659	2179	6916	-	705	394	395
2009	20644	6401	726	1851	7501	1	1155	468	356
2010	20704	6519	388	2380	8280	-	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741
2013	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1029	594
2014	29494	8443	886	3796	12576	26	1958	711	440
2015	25 485	7 363	1 225	2 822	11 850	-	1918	680	359
2016	22 179	6 295	909	2 857	11 618	-	1934	697	238
2017	20 298	5 953	1 910	3 209	12 369	-	1 542	592	186

Source : Statistique du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2017).

من خلال الجدول نلاحظ أن التقسيم حسب المناطق الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي تظل الشريكة الرئيسية للجزائر بنسبة 44,03 % من الواردات، والمرتبة الثانية تعود لدول أسيا (دون البلدان العربية) ضمن الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها معدل 26,86 %، وتعتبر الصين أهم

مورد للجزائر في هذه المنطقة، والملاحظ أن الصين حققت نهضة تنموية جبارة أرهبت دول أوروبا العريقة في التجارة والصناعة، والمتوقع أن ترتفع حصتها في صادرات الجزائر مستقبلا.

أما بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوربي) فتحتل المرتبة الثالثة بـ 12.93% من الواردات. أما الواردات فقد ارتفعت، فكانت في 2000 تمثل 2194 مليون دولار لتبلغ سنة 2017 قيمة 5953 مليون دولار. وأكدت الجمارك أن المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي بلدان العالم تبقى ضئيلة.

أما مع البلدان العربية (خارج المغرب العربي) حيث أن الحجم الإجمالي للمبادلات انتقل من 144 مليون دولار سنة 2000 الى 1542 مليون دولار. ومن جهتها عرفت المبادلات التجارية مع بلدان المغرب العربي ارتفاعا من 52 مليون دولار سنة 2000 إلى 592 مليون دولار بمعدل 1,28% من إجمالي الواردات.

فيما يخص التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا فهو ضعيف جدا، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب:

- غياب استراتيجيات تكاملية بين هذه الدول؛
- تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاج لهذه الدول؛
- الصراعات السياسية والمذهبية.

وفيما يلي جدول يوضح الموردين العشر الأوائل بالنسبة للجزائر خلال سنة 2017:

الجدول رقم 06: الموردين العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2017:

الدول	القيمة (مليون دولار)	الهيكل (%)
الصين	8309	18.08
فرنسا	4295	9.35
إيطاليا	3754	8.17
ألمانيا	3215	7.00
اسبانيا	3128	6.81
تركيا	1998	4.35
الولايات المتحدة الأمريكية	1816	3.95

جمهورية كوريا	1675	3.64
الأرجنتين	1518	3.30
البرازيل	1374	2.99

Source : Statistique du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2017).

خلاصة القول واعتمادا على ما سبق، نستنتج أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بالضعف، كما تتميز بالتركز على عدد محدود من الشركاء التجاريين، وكانت ولا تزال المحروقات تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. وتؤكد المعطيات السالفة الذكر، مدى تبعية الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي فهي تمثل المورد الرئيسي لتغطية احتياجات السوق الجزائرية.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحد من الواردات

أقرت وزارة التجارة الجزائرية إجراءات مشددة لتنظيم نشاط الاستيراد من الخارج في خطوة جديدة تهدف لكبح فاتورة واردات التي تجاوزت حاجز 58 مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ البلاد سنة 2014، طبقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 05-458 المؤرخ في 30 نوفمبر 2005، الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية، المنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها[1]، المعدل المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-141 المؤرخ في 10 أبريل 2013[2]، أنهم ملزمون ابتداء من 23 أبريل 2014 بالحصول على شهادة تسلم من طرف مديرية التجارة المختصة إقليميا أن تثبت احترام الشروط المذكورة.[3]

تتجه الحكومة الجزائرية إلى فرملة أكبر للواردات، لضمان الحد من العجز في الميزان التجاري وتغطية الواردات بالصادرات، حيث تم دق ناقوس الخطر جراء ارتفاع مستمر لعجز الميزان التجاري ما دعاها إلى التفكير في إصدار إجراءات لفرملة الواردات وتسطير هدف تخفيضها بـ 9.7 مليار دولار ما بين 2015 و2019.

وعلى هذا الأساس، فان السلطات العمومية باشرت تدابير منذ بداية السنة الحالية بالخصوص، من خلال فرض قيود على عمليات الواردات، واعتماد رخص الاستيراد التي مست

[1] الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخة في 04 ديسمبر 2005.

[2] الجريدة الرسمية 21 المؤرخة في 23 أبريل 2013.

[3] http://www.mincommerce.gov.dz/arab/ consulte 01/07/2019, 15 :30.

منتجات منها السيارات والاسمنت وأغذية المواشي، وارتقاب اتساع التدابير المرتبطة بواردات بعض المواد الكمالية.

ووفقا للمعطيات المتوفرة، فان السلطات العمومية تصبو لتخفيض مستوى الواردات في غضون 2019 إلى حوالي 42 مليار دولار، مقابل مستوى يقدر بـ 58.580 مليار دولار عام 2014 و51.702 مليار دولار سنة 2015، لضمان الحفاظ على التوازن بين الصادرات والواردات وبالتالي توازن أطراف التبادل.[1]

قال عبد الحميد بوكحنون، مدير المراقبة الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة الجزائرية، في تصريحات لمراسل الأناضول إن الوزارة شرعت بداية من 23 أبريل 2014 في تطبيق إجراءات جديدة تلزم جميع المتعاملين في قطاع استيراد السلع والمواد الأولية الموجهة للبيع على حالتها باحترام شروط جديدة تحدد كيفيات ممارسة نشاط الاستيراد للمواد الأولية والمنتجات والسلع الموجهة لإعادة البيع على حالتها.

كما أضاف بوكحنون، أن الشروط الجديدة تتمثل في إلزام كل مستورد توفير البنية التحتية اللازمة والمناسبة لتخزين وتوزيع السلع موضوع النشاط وتوفير وسائل النقل والتسليم والالتزام بمراقبة مطابقة نوعية المنتجات والسلع أو المواد الأولية موضوع الاستيراد، وفي حال عدم توفر أحد الشروط موضوع التنظيم الجديد لا يسمح إطلاقا للشركة المستوردة بتوطين عملياتها على مستوى البنوك. وأضاف أن التنظيم الجديد يهدف لتطهير نشاط التجارة الخارجية والحد من عمليات المضاربة وتوفير مراقبة ذكية للحد من التفاقم الحاد لواردات البلاد خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن منع المتدخلين الظرفيين في عمليات التجارة الخارجية.[2]

[1] https://www.eco-algeria.com/content/, consulte le 01/07/2019, 15 :40.

[2] https://www.arabi21.com/story/744057/ , consulte le 25/05/2018, 17:25.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها والنظريات التي تناولتها، بالإضافة إلى السياسة التجارية وكذا بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بالطلب على الواردات.

فتناولنا مفهوم التجارة الخارجية وتطورها في الفكر الاقتصادي، بدءا بالنظرية الكلاسيكية، حيث اعتمدت في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري إلى اختلاف تكاليف الإنتاج. ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية التي أقرت على أن قيام التجارة الخارجية يرجع لاختلاف التكاليف النسبية للإنتاج التي يملكها الاقتصاد الوطني لكل دولة من دول أطراف التبادل الدولي. لكن ولعدم واقعية الفروض التي قامت عليها هذه النظريات، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها، جاءت نظريات جديدة، حيث ركزت على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التجاري التي لم تأخذها النظرية النيوكلاسيكية في الاعتبار مثل اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري، البحث والتطوير، واعتبرتها عوامل أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التبادل التجاري. قبل ذلك تطرقنا إلى السياسة التجارية وأدواتها، حيث أنها لا تعدو أن تكون مزج بين أهداف اقتصادية في مجال التجارة الخارجية وبين أدوات محددة ذات خصوصية، تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها.

كما تناولنا الإطار المفاهيمي للواردات من خلال تعريفها وأهم المناهج التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات، التي تتمثل في منهجين، الأول يفترض أن السلعة المستوردة ليست بديلا للسلعة المحلية وإنما تطلب لذاتها ويسمى بمنهج البديل غير التام، أما المنهج الثاني يفترض أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية، وبالتالي تطلب لتلبية فائض الطلب المحلي، كما عرضنا أهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي.

عرفت السياسة الاستيرادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال السبعينات والثمانينات إلى التحرير التام منذ 1994. أما فيما يخص تطور الواردات الجزائرية نجد أن التركيبة السلعية للواردات كانت متنوعة حيث تمثلت، في كل من سلع التجهيز الصناعية والمنتجات النصف المصنعة والسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فقد انحصرت تعاملاتنا مع موردينا في مناطق تمثلت في القارة الأوروبية والشمال الأمريكي وآسيا.

ولقد أقرت وزارة التجارة الجزائرية إجراءات مشددة لتنظيم نشاط الاستيراد من الخارج في خطوة جديدة تهدف لكبح فاتورة واردات بداية من الأربعاء 23 أبريل 2014.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسوق النفط وأسعاره

الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق النفط وأسعاره

تمهيد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، وتزايدت أهميته بتزايد حتمية مسايرة التطور التكنلوجي. في واقع الأمر لقد كان النفط الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر والمستقبل، وما زال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد، وكذلك سوقه الذي ينظم عمليات تبادل هذه السلعة، وتعرف أسعاره بتغيراتها المستمرة على مر الزمان وذلك لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية.

تعاني الاقتصاديات الريعية والجزائر خاصة من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، محولا تلك النعمة التي وهبها الله بها إلى نقمة جعلتها تدور في دوامة اللاتقدم اقتصادي.

من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفط؛

المبحث الثاني: مسح تاريخي لتطور سعر النفط؛

المبحث الثالث: ملامح قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية النفط

عرف النفط منذ قديم الزمان، وتعاقبت على استعماله العديد من الحضارات القديمة، ولكنه لم يتمتع بالمكانة التي هو عليها الآن، حيث استخدموه لأغراض تختلف عن استخداماته الحالية، فمثلا استخدمه قدماء المصريين في التحنيط، والعراق في أغراض البناء... إلخ.

في عصرنا الحديث، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين، نظرا لما يتمتع به من خصائص ومزايا فريدة ساعدته في مواكبة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية. أصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي، وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة ما طبيعة هذه المادة، إلى ماذا تنسب أصولها، ما هي العراقيل التي اعترضت طريقها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

أولا-مفهوم النفط:

تعددت تعاريف النفط الذي حير العالم عن ماهيته وكيفية نشأته، لكن قبل التطرق إلى تحديد مفهومه سنحاول أولا الإشارة إلى أنه يوجد هناك مصطلح آخر ملازم لمصطلح "النفط" ألا وهو "البترول"، حيث أن مصطلح النفط جاء من اللغة الفارسية تحت اسم نافت أو نافتا والتي تعني قابلية السيلان، في حين تعود أصول مصطلح البترول إلى اللغة اللاتينية تحت اسم "Petroleum" التي هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين Petr وoleum تعني كلمة Petr الصخر أما oleum تعني الزيت بمعنى زيت الصخر.[1]

وبالرجوع إلى تحديد مفهوم النفط فنشير إلى أنه توجد هناك عدة تعاريف التي سنذكر من بينها ما يلي:

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون (2003)، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 199.

- **التعريف الأول:** يعرف النفط بأنه: "مادة دهنية سائلة قابلة للاشتعال تتميز برائحة خاصة[1] وذات لزوجة مختلفة حسب نوعية كثافتها التي تتحدد نسبة إلى ذرات الهيدروجين والكربون المتواجدة فيه، ويتنوع لونه بين الأود المخضر إلى البني المصفر ".[2]
- **التعريف الثاني:** ويعرف النفط كذلك بأنه: "منتوج أرضي يتكون جيولوجيا عبر ملايين السنين قد يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية أو في باطنها، وهو عبارة عن خليط من المركبات العضوية تعتمد أساسا على ذرتي الهيدروجين والكربون التي تعرف باسم "الهيدروكربونات" إضافة إلى مركبات أخرى، ويختلف مظهره وتركيبته ونقاوته باختلاف المكان الذي خرج منه".[3]

تنقسم النظريات المفسرة لتكون النفط إلى نظريات تعتمد على المصدر العضوي النباتي، حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين وتحللت في باطن الأرض لتكون مادة النفط، وأخرى تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون النفط حيث اندثرت بعض الأسماك والزواحف وبأعداد كبيرة، فقد انقرضت واندثرت تحت قاع البحار والمحيطات عبر آلاف السنين وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة النفط.[4]

ثانيا-أشكال النفط:

يأخذ النفط عدة أشكال منها شكل السائل ويسمى النفط الخام Crude Oil، أو يأخذ شكلا غازيا ويسمى الغاز الطبيعي Natural Gaz،[5] وفي هذه الحالة يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، البروبان، البوتان والكبريت وبنسب متفاوتة، أو يأخذ شكل صلب ويتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخرة القار*، لكن هذا النوع من النفط يتم استغلاله بتكلفة مرتفعة جدا لهذا لا يتم اللجوء إليه.[6]

---

[1] كمال عامر (29-30 نوفمبر 2016)، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 5.

[2] حسان خضر (نوفمبر 2005)، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت، ص 2.

[3] بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى (جوان 2014)، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 296.

[4] مهوب مسعود (2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 05.

[5] حسين عبد الله (1979)، **اقتصاديات البترول**، دار النهضة العربية، ط 02، القاهرة، ص 03.

*القار: الزفت، أحد المنتجات الثقيلة التي تتخلّف من تقطير البترول الخام، وهو جسم صُلَب في درجة الحرارة المعتادة، ولونه أسود.

[6] محمد أحمد الدوري (1983)، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 09.

بالنسبة للحالة السائلة للنفط غالبا ما تكون موجودة مع الحالة الغازية (الغاز الطبيعي) وفي هذه الحالة المزدوجة من التواجد غالبا ما يكون فيها النفط على شكل رغوي، قد يكون مصحوبا أحيانا ببعض الشوائب، مثل المياه والأملاح وبعض الكبريت والمواد الشمعية (برافين)، وعلى ضوء ذلك سنتطرق إلى تصنيفات النفط:

1- **التصنيف على أساس التركيب الكيميائي:** يصنف النفط حسب هذا الأسلوب على أساس طبيعة المركبات الكيميائية التي يتكون منها النفط التي ينتج عنها:

أ- **النوع البرافيني:** هو النفط الذي يتكون من عدد ذرات الكربون غير المشبعة بالهيدروجين، الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا معتبرا من هذا الشمع وأول مركب من هذا النوع هو الميثان، الإيثان والبروبان... الخ، ويتميز هذا النفط بأن له درجة عالية من الكثافة[1]، ومن الزيوت الممتازة، ويعتبر من أجود أنواع الزيت الخام.

ب- **النوع الأسفلتي:** هو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من الهيدروكربونات العطرية ونسبة ضئيلة من شمع البرافين التي تكون في كثير من الأحيان منعدمة، ويعتبر من أردأ أنواع النفط.

ت- **النوع المختلط:** وهو ذلك النوع الذي يحتوي على نسبة معتبرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية معا.

2- **التصنيف على أساس درجة الكثافة:** يتحدد النفط من خلال قياس درجة كثافته التي كلما ارتفعت زادت فيه المشتقات الخفيفة، أما انخفاضها فيشير إلى أن النفط يحتوي على نسبة كبيرة من المشتقات الثقيلة، فدرجة الكثافة النوعية تحدد مدى جودة مادة النفط المستخرج ويتم حسابها باستخدام قانون المعهد الأمريكي للنفط (API)* المتمثل في المعادلة التالية[2]:

$$\text{درجة}(API) = 131.5 - \frac{131.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60° \text{ ف}}$$

[1] بورنان الحاج (2002)، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 12.

*API: American Petroleum Institute.

[2] محمد فوزي أبو السعود وآخرون (2001)، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 142.

وحسب هذا المعيار ينقسم إلى[1]:

أ- **نفط خفيف جدا:** هو ذلك النوع الذي تكون فيه درجة كثافة "API" 50 درجة أو أكثر من ذلك؛

ب- **نفط خفيف:** هو النفط الذي تتراوح درجة كثافة "API" فيه ما بين 37-45 درجة نتيجة احتوائه على نسب عالية من المركبات الخفيفة التي يستخرج منها كميات كبيرة من: البنزين، الكيروسين والجازولين؛

ت- **نفط متوسط:** تتراوح درجة كثافة "API" فيه بين 25-37 درجة، وهو يحتوي على نسب متقاربة من المركبات الخفيفة والثقيلة، يستخرج منه زيت الغاز وزيوت التشحيم؛

ث- **نفط ثقيل:** يحتوي على نسب عالية من المركبات الثقيلة ونسب ضئيلة من المركبات الخفيفة، تتراوح درجة كثافة "API" فيه بين 10-25 درجة ويستخرج منه: زيت الوقود وشمع البرافين.

تجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت درجة كثافة "API" للنفط دل ذلك على خفته وجودته مما يرتفع سعره والعكس في حالة ارتفاع درجة الكثافة.

3- **التصنيف على أساس المحتوى الكبريتي:** بالإضافة إلى العناصر الهيدروكربونية التي يحتويها النفط نجده يحتوي أيضا على عناصر أخرى غير الهيدروكربونية كالكبريت أو النيتروجين أو الأكسجين... الخ، هذا الكبريت الذي من المحتمل تواجده في النفط يؤدي إلى التقليل من جودة منتجات النفط، لذلك تم اعتماد نسبة تواجد الكبريت في النفط كمؤشر لتصنيفه وفق التالي[2]:

أ- **نفط حلو:** هو الذي يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت تكون أقل من 0.5%؛

ب- **نفط متوسط الحموضة:** هو النوع الذي تكون فيه نسبة الكبريت محصورة بين [0.5-1]؛

ت- **نفط حامض:** هو ذلك النوع الذي تتجاوز نسبة احتوائه الكبريت 1%.

---

[1] عبد المالك مباني (2008)، **الاقتصاد العالمي للمحروقات" النفط والغاز الطبيعي- دراسة تحليلية استشرافية"-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 22.

[2] ديلمي لخضر (29-30 نوفمبر 2016)، **ديناميكيات الريع الاقتصادي والريع البترولي**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار اسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 9-10.

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

هناك مجموعة من الطرق لاستكشاف النفط والتي تشمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن هذه المادة، كما أن هناك مجموعة من المراحل المتسلسلة للحصول على أنواع معينة من النفط تختلف نوعيتها حسب درجة الكثافة وكذا نسبة الكبريت والشوائب.

أولا-طرق استكشاف النفط: هناك عدة طرق لاستكشاف المناطق النفطية وأهم هذه الطرق:

1- **المسح الجوي والاستشعار من البعد:** تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار عن بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة المراد البحث فيها عن النفط من الجو باستخدام آلات التصوير الخاصة، ثم يتم دراسة هذه الصور التي تمكن من وضع خرائط توضح ملامح السطح الجيولوجية، وبذلك يتمكن الجيولوجيون والفنيون من تحديد أفضل لهذه الأماكن للبحث عن النفط فيها.[1]

2- **المسح الجيولوجي السطحي:** بعد المسح الجوي وتحديد أفضل الأماكن لاحتمال وجود النفط فيها، تبدأ عملية المسح الجيولوجي لتحديد أماكن تجمع وتواجد النفط من خلال دراسة الصخور المكشوفة على سطح الأرض، ليتم تسجيل المناطق التي يحتمل أن تكون منابع للنفط على الخرائط إضافة إلى تحديد مواقع الصخور التي يستبعد احتوائها على النفط، ثم بعد ذلك يتم قياس وتسجيل أوضاع الطبقات الصخرية من حيث استوائها وانحدارها مع تجميع عينات عن مختلف الصخور ليتم فحصها من قبل خبير الحفريات حتى يتمكن من تحديد عمرها النسبي من خلال معرفة ما تحتويه من آثار حيوانية ونباتية قديمة، ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع النفط[2].

3- **المسح الجيوفيزيائي:** بعد رسم الخرائط وتحديد الأماكن التي من الممكن أن تحتوي على النفط ينتهي دور الجيولوجي، لتبدأ مهمة الجيوفيزيائي الذي يعمل على تقليص حجم المناطق الكبير المحددة للتوصل إلى تحديد أدق رافعا بذلك الغطاء على المناطق التي يكون ظاهرها معاكسا لباطنها كالمناطق المغمورة بالمياه، مستعينا في ذلك على الأساليب التالية: المسح بقياس الجاذبية، المسح المغناطيسي

[1] محمد فوزي أبو السعود وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

[2] خالد أمين عبد الله (2001)، **محاسبة النفط**، دار وائل، ط 01، عمان -الأردن، ص 16-17.

والمسح الزلزالي، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا عند الكشف عن النفط وهي بدورها تنقسم إلى عدة طرق كالآتي:[1]

أ- **طريقة الجاذبية:** تعتمد عن قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث.

ب- **طريقة المغناطيسية:** تعتمد هذه الطريقة على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أن لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، وهذه الطريقة لا تكفي لوحدها للكشف عن النفط.

ث-**الطريقة السيسموجرافية:** وتسمى أيضا الطريقة الزلزالية، وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات كالديناميت مثلا، ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي، وتعتبر هذه الطريقة من أدق الطرق الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف عن النفط.

ثانيا-مراحل الصناعة النفطية:

تتمثل الصناعة النفطية في مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي الإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي، التي تبدأ من إيجاد مادة النفط في شكله الخام إلى غاية تحويله إلى منتجات سلعية قابلة للاستهلاك، كما أنها تتضمن نشاطات المنبع والتي تكون سابقة لاستخراج النفط ونشاطات المصب والتي تأتي بعد استخراج النفط.[2]

تتمثل المراحل التي تقوم عليها الصناعة النفطية في:

1- **مرحلة البحث والتنقيب:** وتعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع، وتتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط، من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية

[1] قويدري قوشيح بوجمعة (2009)، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 09.

[2] رحمان أمال، محمد التهامي طواهر (2013)، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل -حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 19.

والتكنولوجية، وذلك بغية تحديد أنسب المواقع تواجد النفط، سواء كانت من ناحية كميتها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

2- **مرحلة الاستخراج:** وتتمثل في حفر الآبار البترولية، بالنزول إلى مسافات بعيدة في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة، ثم استخراج أو ضخ النفط إلى سطح الأرض، وذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

بعد تحديد موقع المكامن التي تحتوي على النفط تأتي مرحلة الإنتاج لاستخراج النقط من باطن الأرض ورفعه إلى السطح وذلك بانطلاق عملية حفر الآبار النفطية التي تمر بالخطوات التالية:

أ-الإعداد: تتمثل في النشاطات المتعلقة بتنظيف المكان وتسوية الأرض وشق الطرق اللازمة لنقل أجهزة وآلات الحفر إلى الأماكن المحددة وإقامة الحفارة "البريمة "Rig" والمنشآت الأخرى ذات الأهمية.[1]

ب-الحفر: تعتبر عملية حفر الآبار النفطية تأكيد للنتائج التي توصلت إليها المراحل الاستكشافية حول وجود النفط من عدمه، وفي حالة عدم تحقق ذلك يترك البئر أو يردم، والأجهزة التي تستخدم في الحفر عرفت هي الأخرى تطورات أدت إلى تنوع طريقة عملها واختلاف معداتها الميكانيكية من جهاز الحفر بالدق ثم جهاز الحفر الدوراني إلى جهاز الحفر التوربيني.[2]

3- **مرحلة النقل:** بعد حفر الآبار واستخراج النفط يتم نقله في صورته الخام من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره، وكذا نقله من مراكز التكرير إلى أماكن استهلاكه، ويتم ذلك عن طريق الأنابيب وناقلات النفط...الخ.[3]

4- **مرحلة التكرير:** يقصد بها تصفية النفط وتحويله إلى منتجات بأنواع مختلفة يمكن الاستفادة منها واستهلاكها في شتى المجالات، وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة كالغاز الطبيعي، بنزين السيارات والكيروسين وبعضها المتوسط كزيت الديزل وزيت التشحيم، وبعضها ثقيل كزيت الوقود والإسفلت والشمع.[4]

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 26-28.

[3] بلقلة براهيم (2015)، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 12.

[4] بورنان الحاج، مرجع سابق، ص 13.

تتم هذه العملية من خلال تسخين النفط بدرجات حرارية متباينة للحصول على هذه المنتجات، وباعتبار أن النفط يصنف إلى عدة أنواع، اعتمدت عدة طرق في عملية التسخين للحصول على المنتجات المرغوبة تتمثل في: طريقة التقطير الحراري، طريقة التكسير الحراري وطريقة التكسير الحراري بالعامل المساعد.[1]

5- **مرحلة التسويق والتوزيع:** تعتبر هذه المرحلة المحطة الأخيرة في الصناعة النفطية التي يتم فيها تسهيل عملية تسويق وتوزيع النفط في شكله الخام أو في شكل منتجاته المتعددة التي استخرجت منه، إلى أماكن استعماله واستهلاكه عن طريق عرضه في الأسواق المحلية أو العالمية.[2] وتحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية وجغرافية.

المطلب الثالث: أهمية النفط

إن المتتبع لتاريخ تطور استعمال الطاقة عبر الزمن يلاحظ أن النفط يعتبر أهم مصادرها فهو أساس تحقيق التطور الاقتصادي والنمو العالمي، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها الاجتماعية، السياسية وحتى العسكرية، وذلك نتيجة الخصائص التي تميز بها والقيمة الكبيرة التي اكتسبها على الصعيد العالمي، وأهميته تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية متعددة.

أولا-أهمية النفط كمصدر للطاقة:

تمثل الطاقة عامل رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية بأنواعها المختلفة إلا أن المصدر الذي يؤمن الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات هو النفط الذي يعتبر الخيار الأفضل في توفير الطاقة للعالم، فعلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة المتوافرة عالميا في الوقت الحالي وبدء دخول بعض المصادر المتجددة إلى حيز الاستخدام التطبيقي، إلا أن الدلائل تشير إلى أن النفط سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم لعقود قادمة، وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها[3]:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر؛

[1] حملة عز الدين (29-30 نوفمبر 2016)، **حوكمة المؤسسات البترولية- الأخلاقيات، وحماية البيئة-**، مجمع أعمال الملتقى الدولي" :متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة- الجزائر، ص 09-10.

[2] حسان خضر، مرجع سابق، ص 05.

[3] مخلفي أمينة (2011)، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 231.

- تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى؛

- مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية)؛

- توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب؛

- مرونة حركته السريعة؛

- قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07: الطلب على مصادر الطاقة (الوحدة: مليون طن)

السنة / الطاقة	1980	2000	2008	2020	2030	2035
النفط	3106	3647	4059	4346	4550	4662
الفحم	1786	2292	3315	3699	3984	3934
الغاز	1237	2089	2596	3132	3550	3748
الطاقة النووية	186	675	712	968	1178	1273
الطاقة الحيوية	147	226	276	376	450	476
الطاقة الكهرومائية	753	1041	1225	1501	1780	1957
الطاقات الأخرى	12	53	89	268	521	699

المصدر: بلقلة براهيم (2015)، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 16.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطلب على المصادر الطاقوية الأخرى يشهد زيادة مرتفعة مقارنة بالطلب على الطاقة النفطية خلال فترات مختلفة، لكن على الرغم من ذلك تبقى الطاقة النفطية في الصدارة وبفارق كبير عن نظيراتها من الطاقات الأخرى، وهو ما يعني بقاء الطلب على مصادر الطاقات البديلة منخفضا وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له علاقة بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الأخر كالطاقة النووية.

ثانيا-الأهمية الاقتصادية للنفط:

يمثل النفط سلعة استراتيجية عالمية نتيجة المزايا الكثيرة التي يزخر بها، فحسب رأي علماء الاقتصاد ومن بينهم "Aldman" و "Frankl" أصبح يصنف النفط عاملا جديدا من عوامل الإنتاج وذلك إلى جانب: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وأن تطور ونمو الاقتصاد مرهون بمدى توفر مصادر الطاقة، وعلى اعتبار أن النفط يحتل المركز الأول في مصادر الطاقة فإنه يعتبر أساس تطور الاقتصاد وغيابه يؤثر على استقرار الاقتصاد، وذلك لكون أن النفط يعتبر أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي ناهيك عن إمكانية استخدامه في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما يرى الباحثان، "Richard Eden" و"Michel Posner" أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة أيضا ارتبط بالنفط والتحول من استخدام الفحم لاستخدام النفط بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات، كما أن تطور صناعة السيارات وطرق النقل في الولايات المتحدة ارتبط في الأساس مع تطور صناعة النفط.[1]

يمكن القول إن للنفط أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني لأي دولة، إذ أنه يؤثر عليه في عدة اتجاهات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- النفط كمورد مالي: يتضح هذا الدور بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، نتيجة الإيرادات المالية المتأتية منه التي تحتل نسبة كبيرة من موارد ميزانيات هذه الدول، وتكون قيمة إيراداته المالية مرتفعة في حالة القيمة المضافة العالية والتي تتحقق عندما يتم تصنيع سلع مستخلصة من النفط وذلك بدل بيعه في حالته الخام. وفي خطط التنمية الاقتصادية، فالإيرادات النفطية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة له وإنما كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا.

2- توفير النقد الأجنبي: يعتبر النفط سلعة عالمية يتم تقييمه بالعملة الصعبة والتي تتحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة له في شكل عائدات بالنقد الأجنبي، حيث أن العائد من تصدير النفط

[1] بوفليح نبيل (2011)، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية -الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 65.

مرتفع وبالتالي فهو مصدر هام للنقد الأجنبي خاصة في الدول النامية حيث يؤثر بشكل مباشر في تمويل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

3- **النفط والقطاع الصناعي:** يمثل النفط مادة أساسية لتشغيل قطاع الصناعة وذلك باستخدام الوقود الذي يستخرج منه في تحريك آلات المصانع، واستخدام زيوت التشحيم في صيانة محركات الآلات لضمان استمراريتها في العمل وذلك من خلال طلائها بطبقة رقيقة من هذه الزيوت لتجنب تلفها بسبب احتكاكها الدائم، ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط.

الصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي ككل بما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية كالصناعات البتروكيماوية التي يتزايد عددها باستمرار وبصورة غير محدودة[1].

4- **النفط والقطاع الزراعي:** قبل ظهور النفط واستخدامه كانت الزراعة تعتمد على الجهد العضلي الإنساني والحيواني في مختلف مراحلها وهذا ما جعلها محدودة الإنتاج وبالكاد تسد حاجات سكان أي بلد، لكن بعد اكتشاف النفط وقيام الثورة الصناعية اكتسحت الآلات مجال العمل معتمدة على النفط ومشتقاته كمحرك لها، أخذ القطاع الزراعي يواكب باقي القطاعات الأخرى في النمو والتطور ورفع حجم الإنتاج، حيث دخل في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن تطلق عليه اسم "البترو-زراعة " وذلك راجع لما قدمه النفط للنشاط الزراعي وذلك من خلال نقطتين[2]:

- النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديث؛

- استعمال المنتجات البتروكيماوية كالأسمدة والمبيدات الحشرية وأثرها على التقدم الزراعي.

5- **النفط والقطاع التجاري:** تكمن أهمية النفط في هذا القطاع في كونه سلعة تجارية مطلوبة على المستوى العالمي وذلك نتيجة تطور الصناعة التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي يوفر لها الوقود اللازم الذي تحتاجه، وكما هو معروف أن الدول الصناعية الكبرى هي أكبر مستهلك للنفط على

[1] مهوب مسعود، مرجع سابق، ص 12-13.

[2] ضالع دليلة (2009)، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 33.

مستوى العالم، إلا أنها في المقابل نجدها تفتقر لهذه المادة الحيوية التي اقتصر تواجدها وبحجم كبير في الدول النامية ذات الصناعة الضعيفة، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات العرض والطلب على النفط حركة تجارية عالمية التي جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية الكبيرة في التجارة الدولية حجما وقيمة.[1]

ثالثا-الأهمية الاجتماعية للنفط:

يتمثل دور النفط في المجال الاجتماعي في أنه عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في تأمين الخدمات الاجتماعية والحاجات الاستهلاكية الضرورية لكل مجتمع، كالمواصلات، الكهرباء، التدفئة والتبريد وغيرها، حتى أن بلدان أوربا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل النفط الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي:

1- **دور النفط في قطاع المواصلات:** إن النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، الذي يعرف حالة تطور مستمر أدت إلى تقدم المجتمعات وارتقائها نتيجة الخدمات التي تحصلت عليها بهدف تسهيل حياة الإنسان وربطه بالعالم الخارجي. تقدر الكميات المستخدمة من النفط في قطاع المواصلات حوالي 35 % من مجموع النفط المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البترين، المازوت والديزل.

2- **دور المنتجات البيتروكيميائية:** تلعب المنتجات البتروكيمياوية دور كبير في الحياة اليومية حيث حلت محل المنتجات الطبيعية، أي بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا لكونها تستخدم في معظم المجالات مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأسمدة ومواد التجميل... الخ.

3- **دور النفط في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، مما فتح المجال لتوليد مناصب العمل وهو ما ينعكس إيجابا على معدلات البطالة التي تنخفض مع زيادة مناصب العمل وعليه تحسن مستوى معيشة أفراد المجتمع.

[1] دريسي أسماء (2013)، **التنافس الدولي على أهم منابع النفط في العالم والرهانات الاستراتيجية المستقبلية حالة التنافس الصيني- الأمريكي على نفط الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 56-57.

المبحث الثاني: مسح تاريخي لتطور سعر النفط

يعتبر سعر النفط مهما بالنسبة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء وله تأثيرات كبيرة على الطلب والعرض العالميين على النفط، ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، ويختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم.

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي، واحتلاله مكان الصدارة في اقتصاديات مختلف الدول -سواء المنتجة أو المستهلكة-، كان من الضرورة الملحة دراسة السوق النفطية وتحديد الأطراف الفاعلة فيها واستعراض تطورات الأسعار والتسعير النفطي ومحاولة التعرف على مختلف العوامل المؤثرة فيها، وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث التالية:

المطلب الأول: عموميات حول الأسواق النفطية

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. حيث تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة وهناك عدة أنواع للأسواق ومن بينها سوق المنافسة الكاملة، سوق الاحتكار المطلق، سوق المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.

أولا-تعريف الأسواق النفطية:

تعرف السوق النفطية بأنها: "المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة"[1].

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة ألا وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية، هذا لأن النفط سلعة لها وزنها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والعسكري في العالم إضافة إلى أن النفط سلعة جد حساسة بالتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية، ولذلك فإن نوع السلعة التي تباع يمكن

[1] محمد أحمد الدوري (2003)، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار الشموع الثقافة، ط1، ليبيا، ص 15.

أن تغير من صفات السوق التي تحتويها على غرار باقي الأسواق الأخرى الموجودة لتصبح مختلفة عنهم من حيث أهميتها، تأثيرها على العالم ومستوى عالميتها.[1]

عموما تتكون السوق النفطية من العناصر التالية[2]:

- المكان والزمان المعلوم؛

- أطراف التبادل: العارضون والطالبون للنفط بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

- السلعة المتبادلة: سواء كان النفط في شكله الخام أو مشتقاته أو الاثنين معا؛

- وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل؛

- وجود السعر المعلوم والمحدد.

ثانيا-خصائص السوق النفطية العالمية: تتميز السوق النفطية بثلاثة خصائص[3]:

1-سوق احتكار القلة: يحتكر السوق النفط عدد قليل من الشركات، وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات بالتركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة التي تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

يتصف احتكار القلة بقلة عدد المنتجين، أي أن السوق يسيطر عليها عدد قليل من المنتجين كل منهم يستطيع التأثير على السوق، يجب على المنتج أن يقوم بدراسة وتحليل آثار وردود فعل المنتجين الآخرين حين يقوم باتخاذ قرار ما (برفع البيع أو تخفيضه).

2-الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره وتسويقه، فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

[1] نبيل مهدي الخبابي (2013)، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، مجلة جامعة بابل، المجلد 20، جامعة بابل، العراق، ص 04-05.

[2] محمد أحمد الدورى (1996)، **السوق البترولية بين النظرية والواقع**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص 30.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 54.

3-الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في سوق النفط على الاتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل واحدة منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكتل الكامل.

ثالثا-أنواع الأسواق النفطية:

على إثر التطور الذي عاشته الصناعة النفطية عبر الزمن بفعل التغيرات التاريخية التي عرفتها الشركات النفطية والدول المنتجة للنفط على حد سواء، عرفت السوق النفطية بدورها تطورات وتغيرات في قنوات تسويق النفط بشكل كبير مما أنتج أشكالا عديدة من الأسواق النفطية تتمثل في:

1- السوق الفورية (Spot Market): هي سوق حرة ظهرت منذ نشأة الصناعة النفطية ليست محددة بمكان معين يتواجد فيه المعروض النفطي في انتظار المشتري، تعرف بأنها تلك السوق الحرة أو المفتوحة التي تعنى سوق الوقت أو المكان الحالي أو كلاهما،[1] ويقصد بها مجمل الصفقات الفورية التي تنفذ في مدة أقصاها أسبوعين في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات[2]، ويتم التداول فيها بالتقاء البائع والمشتري والتفاوض لإبرام العقد مما يسهل ذلك عملية البيع والشراء كونها سوق تراضي.

وقد ظل دور السوق الفوري هامشيا حتى سنة 1970، غير أن أهميته تزايدت مع التطورات النفطية وصار دوره رئيسيا في تحديد أسعار النفط وفي مختلف المعاملات المادية للنفط الخام.[3]

المتعاملون الرئيسيون في السوق هم مختلف الشركات العامة والخاصة المنتجة للنفط، والمشترون للنفط، بالإضافة إلى المفاوضين من كلا الجانبين.[4]

2- السوق الآجلة (Forward Market): هي سوق مستحدثة ظهرت في منتصف الثمانينات لحل مشكلة تطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط والمقصود بها شراء عقود نفطية مستقبلية،

[1] Giraud André et Xavier boy de la tour (1987), **Géopolitique du pétrole et du gaz**, édition technip, paris, p 287.

[2] Olivire Riebel (janvier/février 1999), **l'OPEC : une organisation face a ses défis pétrole et technique**, association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, paris, p 95.

[3] Nicolas Carnot et Catrine Hagège (Novembre 2004), **le Marche Pétrolière**, Française/Economie Prévision 2004/5, N° 166, p 129.

[4] Elitza Melva and Nicolaus Segfried (Décembre 2007), **Oil Market Network Effects and the Choice of Currency for Oil Invoicing,** Occasional Paper Series, N° 77, European Central Bank, p 13.

والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود، بمعنى الآخر يتم فيها الاتفاق الآن والتسليم يكون مستقبلا.

تتعدد وظائف الأسواق الآجلة حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار والتسيير الحسن للمخزون وضمان استمرار المبادلات للمتعاملين بالسوق، كما تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة النفطية وبكل شفافية، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق النفطية المادية الآجلة والسوق النفطية المالية الآجلة.

أ-السوق النفطية المادية الآجلة: تعمل هذه السوق بنفس طريقة عمل الأسواق النفطية الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد. إن عملية التسليم والاستلام تكون لاحقا لفترة تمتد لأكثر من أسبوعين وقد تتجاوز شهر، يتم تحديد سعر النفط في هذه السوق بالتراضي مع الاتفاق على أن يتم التسليم لاحقا، غير أنها تُلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة لا يقل عن 500ألف برميل أما البائع يحدد تاريخ توفرها، وهي متواجدة بعدد محدود من النفط ومشتقاته.[1]

يتميز السوق المادي الآجل للنفط بعدم المرونة لارتباطه بعقد الاتفاق بين الطرفين ووجوب احترام شروطه، إذ لا يمكن لطرف أن ينسحب إلا مع وجود طرف ثالث يحل محله في الالتزام.[2]

ب- السوق النفطية المالية الآجلة (البورصة النفطية): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، هي سوق مالية مستقبلية منظمة يتم التعامل فيها بتحويل البرميل النفطي الحقيقي إلى برميل نفطي ورقي أي يتم التعامل في شكل سندات مالية، ليتم تبادل النفط بيعا وشراء بكميات متفق عليها بتاريخ لاحق في المستقبل يتفق عليه يكون عادة في حدود أشهر التي قد تصل في بعض الأحيان إلى 72 شهر، وذلك لأن الغرض من خلق هذا النوع من الأسواق هو التحوط من تقلبات الأسعار النفطية التي تكون في العديد من الحالات جد حادة أو بغرض المضاربة وتحقيق الأرباح.

لم يعد التعامل في هذه الأسواق يقتصر على تجار النفط فقط، فقد أخذ فريق من المضاربين يتعامل في تلك الأسواق بهدف تحقيق الربح بالمراهنة على سلامة تنبؤاتهم لحركة أسعار النفط، فعلى

[1] حمادي نعيمة (2009)، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 58.

[2] Nicolas Carnot et Catrine Hagège, Op. Cit, P 129.

سبيل المثال ارتفع عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك من 7.3 ألف عقد عام 1982 إلى ما يقارب 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002، أغلبها يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي، كما أن هذا النوع منتشر أكثر بحيث يمثل 55 % من التجارة العالمية.[1]

المطلب الثاني: سعر النفط وأهم العوامل المحددة له

حسب ما هو معروف عالميا أن لكل سلعة سعر خاص بها يتحدد من خلال العرض والطلب عليها في السوق، وبما أن النفط عبارة عن سلعة كباقي السلع الأخرى المتوفرة في الأسواق فإن له سعر يشترى ويباع به في الأسواق النفطية العالمية. يتميز سعر النفط عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تناول كلا من: مفهوم أسعار النفط، تغيرها التاريخي والأنواع المختلفة التي اكتسبتها أسعار النفط.

أولا-تعريف سعر النفط:

سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية ومناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة[2].

تختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الانتاج مضافا إليها الربح المتوسط. وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب[3].

[1] Etienne Amic, Gilles Darmois, Jean-Pierre Favennec (2006), **L'énergie, A' Quel Prix ?**, Editions Technip, Paris, p 42.

[2] مولاي مصطفى سارة (يومي 07/08 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 4-5.

[3] طيبي حمزة (يومي 07/08 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 3.

ثانيا-أنواع أسعار النفط:

بعد التطور الزمني الذي عرفه النفط منذ بداية ظهوره إلى الألفية الثالثة اتخذ عدة أشكال من الأسعار ظهر كل منها لسبب معين سيتم عرضه من خلال التطرق إلى أنواع الأسعار التي مر بها النفط.

1-السعر الفوري (Spot Price): هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع[1]، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، أي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[2]. ويمكن اعتباره سعرا غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين قوى العرض والطلب، وهو سعر مرتبط بظهور السوق الحرة (أو الفورية) للنفط، ومنذ سبعينيات وثمانينيات القرن 20 تحولت إلى جزء أساسي للسوق النفطية.

2-السعر الرسمي أو الإداري (Official Price): هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة، وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط[3].

3-السعر الاسمي (Nominal Price): هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبرا عنها بالدولار خلال لحظة زمنية معينة[4]، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها[5]، فنقول مثلا إن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل.

4-السعر الحقيقي (Actual Price): هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس أي هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة

[1] الطاهر زيتوني (2010)، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد132 ، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك)، الكويت، ص 17.

[2] فوزي القريشي (ديسمبر 1978)، **الأسعار الآنية أو الفورية للنفط**، مجلة النفط والتنمية، منشورات النفط والتنمية، العدد 03، بغداد، ص 46.

[3] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 85.

[4] بلقلة براهيم، مرجع سابق، ص 24.

[5] عماد الدين محمد المزيني (2013)، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، ص 330.

والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس[1]، ونشير إلى أن السعر الحقيقي لا ينشر أبدا للرأي العام بل يبقى لدى الشركات النفطية.

5-السعر المعلن (Posted Price): بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند آبار الإنتاج، ثم انتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير النفط حتى الحرب العالمية الثانية، فكان تحديد هذه الأسعار باعتبار أن النفط يأتي من دول خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره.[2]

6-السعر المرجعي أو سعر الإشارة (Reference Price): هو سعر وسطي بين السعر المعلن والسعر الحقيقي، ظهر هذا النوع من الأسعار خلال الستينيات، نتيجة إبرام اتفاقيات نفطية بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية، ويحدد هذا السعر بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن.

7-سعر الكلفة الضريبية (Tax cost Price): يتم العمل بهذا السعر مع الشركات النفطية العاملة على أراضي البلدان النفطية المنتجة حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها الضريبة والرسوم المختلفة، وهو سعر متداول داخل البلد فقط.

ثالثا-العوامل المحددة لسعر النفط:

انطلاقا من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على سلعة ما عرضها (الإنتاج)، فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح، وبالتالي فإن سعر أي سلعة يتحدد بالطلب والعرض، والعوامل المحددة لهما، والتي هي في حالة النفط تتمثل في مستوى النشاط الاقتصادي والعوامل الخارجية أخرى تمارس دورها في التأثير في السوق

فأسعار النفط تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومن ثم كان من الضروري دراسة العوامل المؤثرة فيها حتى تتمكن دول العالم ككل منتجة أو مستهلكة من أخذ احتياطاتها لكيلا تتأثر اقتصادياتها بشكل كبير.

[1] نفس المرجع، ص 331.

[2] Chitour Chems Eddine (1995), **La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International**, Dahlab, Alger, P 114.

1- الطلب على النفط: يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو لأغراض انتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية.[1]

قد عرفته الوكالة الدولية للطاقة IEA بأنه مجموعة من الخامات الموجهة للتوزيع المباشر من مصانع التكرير من مواد مستخرجة من النفط الخام بتروكيماوية أو غيرها من تلك المواد المستخرجة من النفط الخام، بالإضافة إلى ما يتم توزيعه من هذه المادة الأولية بشكلها الأولي الخام.[2]

إذ يرتبط الطلب على السلعة النفطية ومشتقاتها بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول عليها لتلبية حاجاتهم المتزايدة التي ينتج عنها زيادة الطلب على هذه السلعة، هذه الزيادة في الطلب من قبل الدول مرهونة بمدى التطور الاقتصادي والنمو الذي وصلت إليه ذلك لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، أما في حالة انخفاض الطلب على النفط نتيجة انخفاض استهلاكه أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تنخفض أسعاره.

إذن الطلب النفطي يمثل الكمية التي يحتاجها المجتمع من النفط في مختلف مناطق العالم، سواء كانت هذه الكمية خامة أو مكررة، وذلك خلال فترة زمنية معينة وعند سعر محدد سواء للاستهلاك المباشر أو لأغراض انتاجية.

2- عرض النفط: إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية الممكن عرضها في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية. هذه الكمية المنتجة تختلف من منتج لآخر ومن مكان لآخر بحسب الإمكانيات المتاحة لاستخراجه أو السياسة التي يتبعها البلد المنتج بخصوص كمية الإنتاج المسموح بها.

انطلاقا من هذا ولكون النفط هو الآخر سلعة كباقي السلع التي تتداول في السوق فالكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147.

[2] Joël Maurice (2001), **Prix du Pétrole**, La Documentation Française, Paris, P16.

النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي الى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس، حيث أدى انخفاض عرض النفط من قبل الدول العربية في عام 1973 إلى ارتفاع أسعار النفط بينما حدث العكس في الآونة الأخيرة أين انخفضت أسعار النفط بشكل رهيب نتيجة زيادة حجم العرض في السوق من قبل الدول المنتجة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية اللتان أغرقتا السوق في الوقت الذي انخفض فيه الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي عاشته الدول بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

3- **النمو الاقتصادي:** يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع السعر، وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط[1].

4- **حجم الاحتياطي النفطي:** يمثل الاحتياطي النفطي كمية النفط المخزنة في باطن الأرض والذي يتم إنتاجه عند اكتشافه، حيث تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المحزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح[2].

5- **الرسوم والضرائب النفطية:** لقد كان من أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول المستهلكة الرئيسية لكبح جماح الطلب العالمي على النفط، على إثر الأزمة النفطية الأولى 1973-1974، هو فرض رسوم مختلفة على النفط عند شرائه من الدول المنتجة، مما قامت الأخيرة بإدراجها ضمن العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد السعر المناسب لنفطها الأمر الذي أدى في الأخير إلى ارتفاع الأسعار والتي تزداد كلما ازدادت الرسوم المفروضة على سلعة النفط.

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 92.

[2] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 92.

6- درجة الكثافة النوعية للنفط: تؤثر نوعية النفط في تحديد سعره ذلك أن جودته ليست هي ذاتها عند جميع النفوط المستخرجة من الأرض، من هذا المنطلق يعتبر النفط الخفيف من حيث القيمة الاقتصادية لسهولة استخراجه، كما يحتوي على نسبة عالية من المواد الهيدروكربونية التي تعطي كميات جيدة من أفضل مشتقات النفط على عكس النفط الثقيل، لذلك نجد أن أسعار هذين النوعين ليست هي نفسها فكلما زادت جودة النفط زاد سعره ليتميز عن باقي الأنواع الأخرى ذات الجودة الأقل.[1]

7- سعر صرف الدولار الأمريكي: يُؤثر تغير سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار النفط ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار، وبحكم العلاقة العكسية الموجودة بين الدولار والسلع، بالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط ومنه يرتفع سعر النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي فإنه يصبح استخدام الطاقة مكلف بالنسبة للدول المستهلكة للنفط الأمر الذي يدفعها إلى التخفيض من استهلاكه وهو ما ينجر عنه في المقابل انخفاض الطلب على النفط في الأسواق وبالتالي انخفاض أسعاره.[2] في الواقع، الدولار هو أعلى مستوى مقابل اليورو منذ 12 عاما، مما أدى إلى ارتفاع في مؤشر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط، وهذا يضع السوق تحت الكثير من الضغوط، لأنه عندما تكون قيمة الدولار مرتفعة، تتراجع قيمة السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، تسبب ارتفاع الدولار في النصف الثاني من عام 2014 في انخفاض حاد في مؤشرات السلع الأساسية منها النفط.[3]

8- العوامل الجيوسياسية: للعوامل الجيوسياسية دور هام ومؤثر في اتجاه أسعار النفط بواسطة الاضطرابات التوترات والنزاعات التي تعاني منها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما تعرقل عملية الإنتاج لتمس بذلك أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، هذا الوضع ينعكس مباشرة في اتجاه الأسعار لذلك يبقى العامل الجيوسياسي دائما مرهون بالظروف السياسية التي يمر بها العالم خلال فترة زمنية معينة[4]، وإذا نظرنا إلى تاريخ الصدمات النفطية التي عرفها العالم من بداية

---

[1] عية عبد الرحمان (2015)، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 23.

[2] جاب الله مصطفى (جوان 2016)، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الوازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، ص 10.

[3] Evan Tarver, **4 Reasons Why the Price of Crude Oil Dropped**, https://www.investopedia.com/articles/investing/102215/4-reasons-why-price-crude-oil-dropped.asp, consulte le 25/11/2017, 10:30.

[4] ضويفي حمزة (جوان 2016)، **أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر، ص 272.

السبعينات إلى غاية يومنا هذا فنجد أن الاضطراب الأمني هو السبب الأساسي في إحداث الصدمة، فالاضطرابات السياسية التي مرت بها كل من إيران (1979) بسبب اندلاع الثورة فيها، بينما ساهم احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق خلال سنة2003 في رفع أسعار النفط خلال نفس الفترة، وبالمثل كما عرفت الدول العربية من حالة لا أمن في ليبيا وسوريا وتونس ومصر كلها كانت سببا في التأثير على سعر النفط.

9- العوامل المناخية: هي العوامل المرتبطة بالتغيرات المناخية المسجلة خلال السنة التي تحدث الكوارث الطبيعية في مناطق إنتاج النفط مثل الزلازل، البراكين والأعاصير، التي من شأنها تعطيل البنى التحتية لمناطق الإنتاج والتكرير مما يتأثر حجم إنتاج هذه المناطق المتضررة وينخفض بدوره الحجم المعروض من النفط وترتفع الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن الطلب العالمي على النفط ومشتقاته ترتفع في فصل الشتاء نتيجة انخفاض درجة الحرارة أين تتجه جميع الدول إلى زيادة استخدام مصادر الطاقة مما يزيد حجم الطلب وترتفع الأسعار، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب النفطي، كإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005 كان له الأثر الكبير على الطلب العالمي من النفط.

10- العوامل الفنية: يؤدي سوء الصيانة الدورية ونقص التطور والأخطاء البشرية إلى حدوث مشكلات فنية أو حريق تحد من عملية الإنتاج لفترة زمنية محدودة، حيث شهد العالم العديد من الحرائق والأعطال التي أدت إلى وقف الإنتاج في عدة مناطق، ومن أمثلة ذلك: العطل الذي حدث في بعض مصافي التكرير النفطية مثل ما حدث في لويزيانا الأمريكية، وقوع الحرائق في عدة مناطق لشركات مختلفة (Aramco السعودية، Exxon بريطانيا، Chevron الولايات المتحدة الأمريكية).[1]

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط تغيرات كبيرة ابتداء من بداية تسعيره وتداوله كسلعة بين الدول إلى غاية اليوم نتيجة تأثره بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على العالم. وفقا لما سبق فإننا سنبين أهم تطورات أسعار النفط خلال المرور بالمراحل التالية:

[1] عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص 339-340.

أولا-أسعار النفط بين 1946 و1960:

تمتد هذه المرحلة من سنة 1850 "سنة اكتشاف النفط" إلى غاية 1960، أهم ما ميزها سيطرة عدد ضئيل من الشركات الكبرى على صناعة النفط بمختلف مراحلها، مع العلم أن السيطرة في بداية هذه المرحلة كانت لمجموعة من الشركات الأمريكية لتتوسع في مرحلة لاحقة إلى شركات أوربية.[1]

حيث بعد السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، توجهت معظم دول العالم خاصة الصناعية إلى رفع استهلاكها من النفط، وتقليص الكميات المستهلكة من الفحم الذي لم يعد يتلاءم مع احتياجات الصناعة الحديثة لكن رغم هذا فإن أسعار النفط شهدت مستويات متدنية وتدهورا مستمرا من سنة لأخرى نظرا لعدة أسباب حيث بلغ سعر نفط الخليج العربي في حدود 10.5 دولار للبرميل، ليعرف زيادة ضئيلة سنة 1947 نتيجة ارتفاع سعر النفط الأمريكي إلى حدود 2.75 دولار.

مع ظهور احتياطات نفطية كبيرة في أقطار الشرق الأوسط والخليج العربي تم إعطاءه سعر في حدود مقاربة لسعر النفط المعلن في خليج المكسيك، والذي على الرغم من أنه كان يتحدد بالقرب من سعر النفط الأمريكي إلا أنه كانت هناك فروقات كبيرة بين السعرين منذ اكتشاف النفط العربي والجدول الموالي يوضح الفرق الموجود بين أسعار النفطين.

الجدول رقم 08: تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي والنفط الأمريكي للفترة 1945-1960:

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنوات	النفط العربي	النفط الأمريكي
1945	1.05	1.36
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون (2007)، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، ص 92.

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص 86.

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك فرق بين السعرين وأن سعر النفط العربي بعيد جدا عن سعر النفط الأمريكي، حيث أن النفط العربي لم يتجاوز 2 دولار، خلال الفترة المدروسة، بينما النفط الأمريكي تجاوز 3 دولار للبرميل خلال الفترة من 1956 إلى 1960، وهذا الفارق الموجود بينهما في تزايد مع مرور الوقت وذلك رغبة من الشركات النفطية العالمية وحكوماتها في استنزاف النفوط العربية.

ثانيا-تطور أسعار النفط من 1970 إلى 2000:

مع بداية عام 1970 شهدت أسعار النفط نمو متضاعف بعدما كانت تعرف مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة، حيث تجاوز 10 د/ب في نهاية 1974 وذلك بسبب الحظر الذي طبقته دول"OPEC" على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لتستقر بعد ذلك الأسعار بين 10.73 د/ب و12.70 د/ب خلال الفترة 1974-1978، ومع ظهور الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ارتفعت أسعار النفط في نهاية السبعينات إلى 17.56د/ب عام 1979، حيث شهدت فترة السبعينات صدمتين نفطيتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، لتعاود الانخفاض بعد ذلك بشكل لم تشهده من قبل طول الفترة 1983-1986 على الرغم من محاولة "OPEC" تحقيق استقرار في الأسعار من خلال تخفيض حصص الإنتاج إلا أنها لم تنجح في ذلك لتصل الأسعار في عام1986 إلى 10 د/ب.[1]

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1990 ارتفعت الأسعار من جديد إلى 22.26 د/ب نتيجة للتوقف التام لصادرات النفط العراقي والكويتي، لكنها انخفضت مباشرة بعد نهاية هذه الحرب إلى مستوى 16-18 د/ب حتى عام 1995، لكنها لم تتوقف عند هذا المستوى من الأسعار بل واصلت انخفاضها حتى بلغت سعر 9,47 د/ب عام 1998 وذلك لما قامت به دول الأوبك من رفع إنتاجها دون دراسة مسبقة، كما ساهمت فيه الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا إلى تراجع الطلب العالمي على النفط[2]، لتقوم بعدها الأوبك بخفض الإنتاج بمقدار 3 ملايين برميل لتحقق ارتفاع في الأسعار وصل إلى 17.4 د/ب في عام 1999 ثم إلى 27.6 د/ب عام 2000.

[1] قندوز خالد بن الوليد (30-29 نوفمبر 2016)، **تأثير أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية من 1990 إلى 2015**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 08.

[2] قرود علي (30-29 نوفمبر 2016)، **نمذجة قياسية لعلاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1985-2014**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 05.

ثالثا-تغير أسعار النفط من عام 2000 إلى اليوم:

عرفت بداية الألفية الثالثة ارتفاع محسوس في أسعار النفط نتيجة الطلب المتزايد عليه من قبل دول شرق آسيا مع بروز الصين والهند كقوتين اقتصاديتين، لكنها لم تدم طويلا نتيجة الركود الذي ساد العالم بعد أحداث سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرت على اقتصادها إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% وانتقل ذلك إلى باقي دول العالم[1]، ثم شهد بعد ذلك أسعار النفط ارتفاعا فوريا نتيجة عمليات المضاربة التي تلت الأحداث مباشرة، من عام 2003 أين كانت الأسعار في حدود 28 د/ب متجاوزة مستوى50 د/ب عام 2005، واستمرت في الارتفاع إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 بلغ مستوى 145 د/ب نتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي جرت في هذه الفترة من حرب بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا، لتهوي الأسعار بعد ذلك في الفصل الأخير من عام2008 إلى 52,5 د/ب بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية، ثم تستقر في عام 2009 عند مستوى 61 د/ب لتعاود الارتفاع عند مستوى 105 د/ب طول فترة 2011-2014، لكن مع أواخر عام 2014 ودون سابق إنذار شهدت أسعار النفط انخفاض حاد استمر إلى غاية عام 2017.

لكن وحسب آراء المحللين وتقدير المؤسسات العالمية الاقتصادية فإن السوق النفطية لن تستعيد توازنها حتى بلوغ عام 2020 على أقل تقدير وحتى تبلغ ذلك سيكون سعر النفط محصور بين 53إلى 60 دولار للبرميل وللتوضيح أكثر سنلجأ إلى الشكل التالي.

[1] يحياوي سمير (30-29 نوفمبر 2016)، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 05.

الشكل رقم 06: أسعار النفط الفعلية والمتوقعة

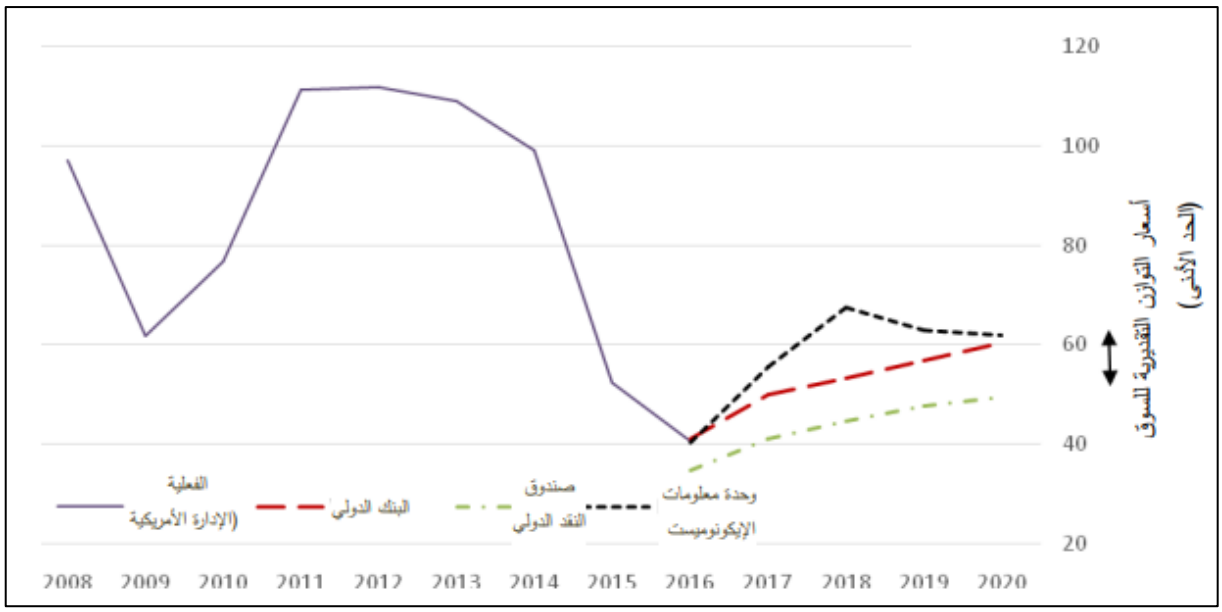

المصدر :الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط ...إلى أين؟، العدد 07، يوليو2016، ص 19.

حسب توقعات المؤسسات الاقتصادية الكبرى الموضحة في الشكل فإن أسعار النفط لن تتجاوز سعر60 د/ب وذلك على الأقل في الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020 أين يرون أنه يمكن لأسعار النفط أن تكسر حاجز 60 دولار للبرميل.

المبحث الثالث: ملامح قطاع النفط في الجزائر

يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، حيث تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1913حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات الفرنسية تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم

تسفر هذه المحاولات عن أية اكتشافات نفطية، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف النفط في الجزائر كان سنة 1956.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة النفطية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة بإيليزي كأول بئر نفطية هامة في الصحراء، و في جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول النفطية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر.[2،3]

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملاءمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء" قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان النفطي في الجزائر. فتوالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962، ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969[3].

بعد الاستقلال السياسي للجزائر عام 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة النفطية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سوناطراك بتاريخ 1964/12/31 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الانتاج، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة نفطية مستقلة.

وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965 والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية "AS.coop" والتي حازت من خلالها

[1] كتوش عاشور (2004)، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 107.

[2] Rabah Mahiout (1974), **le pétrole algérien,** Enap, Alger, p 106-113.

[3] بلقاسم زياني (1995)، **دور المحروقات في تمويل التنمية –حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 169.

سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل[1]، ثم شراء حقول بريتش بتروليوم BP وشركة "ESSO.MOPILOIL" في 24 أوت 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، وقد استطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 1971/02/24 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، ويمكن ملاحظة ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه.

الجدول رقم 09: ديناميكية سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي وتطوره خلال الفترة (1966-1972)

الوحدة (%)

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار حيث تتولى سوناطراك تنفيذ الأعمال	12	21	51	65	92	100	100
انتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سوناطراك	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: بلقاسم ماضي (2007)، **العوائد البترولية مشاكل وآفاق**، شهادة دكتوراه دولة، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، ص 16.

ما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر وقعت اتفاقية مع فرنسا سنة 1965 تحصلت فرنسا من خلالها على امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري، ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 860 مليون م^3 في سنة 1964 إلى 2342 مليون م^3 سنة 1968، وانتقل إنتاج النفط من 26,2 مليون طن سنة 1964 إلى 42,3 مليون طن سنة 1968، إلا أن ذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية لذلك شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية،

[1] العمري علي (2008)، **دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 89.

فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة،[1] لتعلن في تاريخ 1971/02/24 التأميم الكلي للموارد الوطنية وإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك، مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد ليدعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

تسيطر سوناطراك حاليا على 80% من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام 43% في قطاع المناجم، وبلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39% من إجمالي الإنتاج سنة 2005، لترتفع إلى 57% سنة 2008، وبلغت قيمة استثمارات سوناطراك خلال 2004-2008 ما قيمته 21 مليار دولار، أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004 ما يقارب 140,8 مليار م^3 ليشهد ارتفاعا سنة 2008 إلى 171,1 مليار م^3.[2]

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

أولا-ميزة النفط الجزائري:

تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط والتي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية، ويتميز **النفط الجزائري** خاصة بالخصائص التالية:

1-الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بدول الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل، فيجعل منتجاتها النفطية في وضع تنافسي أفضل من نفط بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا، نيجيريا وروسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي[3].

فمن ناحية النفط الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربه من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م^3 سنة 2006) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال

[1] مقليد عيسى (2008)، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 30.

[2] Abdellatif benachenhou (2004), **Algérie : la modernisation maitresée**, Alpha design, Alger p 15-16.

[3] زيتوني هوارية (2011)، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة بن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 39.

وشرق أوروبا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

قد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية، إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، وبالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000كلم	قطر، نيجيريا
6000كلم	روسيا، أبوظبي، فنزويلا

المصدر: مقليد عيسى (2008)، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 48.

إن الجدول أعلاه يوضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 2000كلم أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة (قطر ونيجيريا 4000كلم، روسيا وأبوظبي وفنزويلا 6000كلم)، فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ1410 كلم عن فرنسا، 1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك.

أما السوق الآسيوية فهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للنفط والتي تضاعف استهلاكها له خلال التسعينات وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية،[1] أصبحت ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا، فبرغم ذلك تبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، ويتميز النفط

[1] Albert CLO (Janvier 2005), **Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture**, Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie), N° 14, Alger, p 11.

الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا.

وتبقى السوق الأفضل للنفط الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلا أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل.

2-الجودة والنوعية: فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث بلغت كثافته 0.83 فهو يحتوي على 34% بنزين، 24% غازوال ، 32% وقود التدفئة، 8% زيت و1% برافين[1].

يتضمن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ"صحاري بلند" خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من النفط لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم 11: مقارنة النفط الجزائري ببعض أنواع نفوط دول أوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	نوع المنتجات البترولية المستخرجة		
			خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	22.0	28.0	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	35.0	35.0	29.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	12.0	40.0	48.0

المصدر: محمد أحمد الدوري (1983)، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 12.

[1] Rabah Mahiout, op_ cit, p 109.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للنفط الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفوط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة.

إن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي وميزة النوعية تجعلان النفط الجزائري ذات قدرات تنافسية كبيرة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هذين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على النفط الجزائري سيستمر أيضا، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين والمصدرين في الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية.

ثانيا-إمكانيات الجزائر في النفط:

لعب النفط والغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، والحصول على العملة الأجنبية، لتحقق صادرات المحروقات بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر. تملك الجزائر ثروة نفطية هائلة يمكن توضيحها كما يلي:

1-الاحتياطات : تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، حيث قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري ب 12.2 مليار برميل سنة 2018 بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2019، فهي تحتل المركز السابع عربيا، بعد كل من السعودية،الإمارات، العراق، قطر، الكويت وليبيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا.

ويوضح الجدول التالي تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط الخام للفترة 2000-2017:

الجدول رقم 12: تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11.31	11.31	11.31	11.8	11.35	12.27	12.2	12.2	12.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

المصدر: اعتمادا على التقارير الإحصائية السنوية لأوبك 2006-2013-2018.

قد استقر حجم الاحتياطي على مستوى 12.2 مليار برميل ابتداء من سنة 2006 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 112اكتشافا نفطيا سنة 2016.

الجدول الموالي يبين تطور اكتشافات النفط في الجزائر خلال السنوات من 2000-2016:

الجدول رقم 13: تطور اكتشافات النفط في الجزائر خلال 2000-2016:

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
عـــــــــدد الاكتشافات	3	4	5	12	5	2	4	14	10	8	12	10	17

المصدر: اعتمادا على بيانات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3.5 مليار دولار مخصصة لشركة سوناطراك في مجال الاستكشاف والإنتاج لترتفع إلى 4.9 مليار سنة 2008 أي بنسبة مئوية تقدر بـ40%، إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف والإنتاج.

الشكل التالي يوضح توزيع الاحتياطي النفطي للدول المنتجة للنفط:

الشكل رقم 07: نسبة الاحتياطي النفطي لدول الأوبك نسبة إلى الاحتياطي العالمي سنة 2018

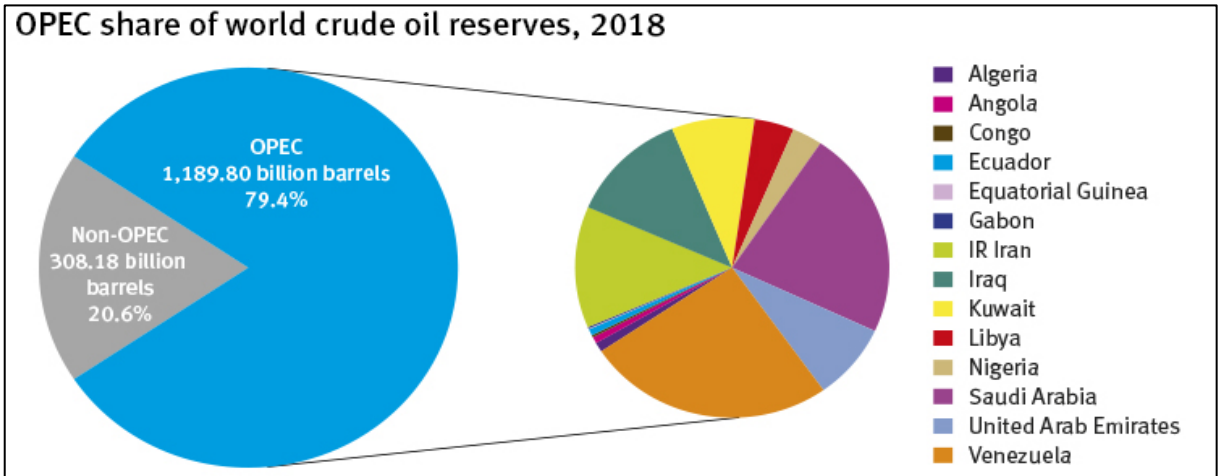

OPEC proven crude oil reserves, at end 2018 (billion barrels, OPEC share)

Venezuela	302.81	25.5%	Kuwait	101.50	8.5%	Algeria	12.20	1.0%	Gabon	2.00	0.2%
Saudi Arabia	267.03	22.4%	UAE	97.80	8.2%	Ecuador	8.27	0.7%	Equatorial Guinea	1.10	0.1%
IR Iran	155.60	13.1%	Libya	48.36	4.1%	Angola	8.16	0.7%			
Iraq	145.02	12.2%	Nigeria	36.97	3.1%	Congo	2.98	0.3%			

Source : www.opec.org

2-إنتاج النفط: تشير التقديرات إلى انخفاض معدل إنتاج النفط في العالم بنسبة لم تتجاوز 0.4% من 80.2 مليون ب/ي عام 2016 إلى حوالي 79.9 مليون ب/ي في عام2017، ولا ريب أن تراجع أسعار النفط الذي بدأ منذ أواخر عام 2014 كان له دور هام في هذا المجال، وكان لدول أوبك دورها في تخفيض الإنتاج سعيا منها للوصول إلى أسعار عادلة.[1]

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة 5عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي، حيث تساهم بنسبة 1.45% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 4.66% في حجم الإنتاج العربي، وبنسبة 3.44% في حجم إنتاج أوبك.

[1] تقرير الأمين العام (2017)، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك**، الكويت، ص 136.

الجدول رقم 14: تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال (2000-2016):

(الوحدة: مليون برميل/ اليوم)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إنتاج النفط الخام	79.6	77.66	72.99	94.24	131.14	135.2	136.88	137.16	135.6
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
إنتاج النفط الخام	121.6	118.98	116.16	119.98	120.26	119.28	115.71	114.63	

المصدر: اعتمادا على بيانات التقرير السنوي لمنظمة OPEC 2007-2012-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر قد حققت تطورا كبيرا وسلكت اتجاها متزايدا، وهذا التطور الملاحظ لإنتاج النفط الخام ما هو إلا انعكاس لتطور قدرات الجزائر في ميادين البحوث، الاستكشاف، الاستخراج والنقل، بالإضافة إلى الارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة ارتفاع الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ نهاية سنة 2007 حوالي 1.371 مليون برميل/اليوم، وهو ما يمثل تقريبا ضعف معدل الإنتاج المسجل في سنوات التسعينات، ولكن سرعان ما تراجع حجم الإنتاج بعد سنة 2007 إلى عامنا هذا، فقد كشف عبد المجيد عطار، الخبير النفطي والرئيس المدير العام لمجمع "سوناطراك" ووزير الموارد المائية الأسبق، أن الجزائر أنفقت أموالا لا مثيل لها على النشاطات القبلية خلال العشر سنوات الماضية، ولكنها حصدت نتائج سلبية وكارثية بسبب فشل تسيير حقول حاسي مسعود وحاسي رمل، مضيفا أن إنتاج الحقلين بات ينخفض بسرعة هائلة.

قد قال أيضا، إن الجزائر لم تستثمر بطريقة صحيحة في نشاطات تسيير المكمن مما أدى إلى إنهاك حاسي مسعود وحاسي رمل حيث تم تدميرهما خلال العشرية الأخيرة، وأوضح قائلا "لو نجحت الجزائر في تسيير هذين الحقلين لوحدهما بطريقة جيدة لكانت البلاد في راحة من نفسها على الأقل لمدة 10 سنوات أخرى قادمة"، مضيفا: "إذا واصلت" سوناطراك "العمل بهذه الوتيرة فإن حاسي مسعود وحاسي رمل سيكون مصيرهما الموت النهائي بعد 10 سنوات"، مشددا على أن الجزائر أمام

منعرج خطير لأنها فشلت في تحويل ثروة المحروقات إلى ثروة دائمة من خلال تنويع الاقتصاد، وأصبحنا تابعين للمحروقات بنسبة 100%.[1]

3-نقل النفط: يعتمد نقل النفط في الجزائر على خطوط الأنابيب، من الآبار المنتجة إلى مصافي التكرير والصناعات البيتروكيماوية في مختلف مناطق الوطن، وإلى الموانئ النفطية الثلاث: أرزيو، بجاية وسكيكدة، والتي تحتوي محطات للشحن في عرض البحر.

تتكون البنية القاعدية للنقل بالأنابيب في الجزائر من 39 خط للأنابيب لمختلف المنتجات، بطول إجمالي 20927 كلم، 21 خط أنابيب نفط بطول 9946 كم، بطاقة نقل 247،553 مليون طن متري سنويا، تنقسم على النفط الخام بـ 172.9 مليون طن سنويا، و44.9 مليون طن سنويا للمكثفات، غاز البترول المسال (GPL) ب 29.7 مليون طن سنويا. و18 خط أنابيب غاز بطول إجمالي 10981 كلم، مع قدرة نقل 195.121 مليار م^3 سنويا. ولضمان سير العملية في أحسن الظروف تضم شبكة الأنابيب: 83 محطة ضخ، 127 خزان بقدرة 4.2 مليون م^3.[2]

وتظهر شبكة خطوط الأنابيب في الخريطة التالية:

الشكل رقم 08: خريطة لشبكة خطوط أنابيب النقل

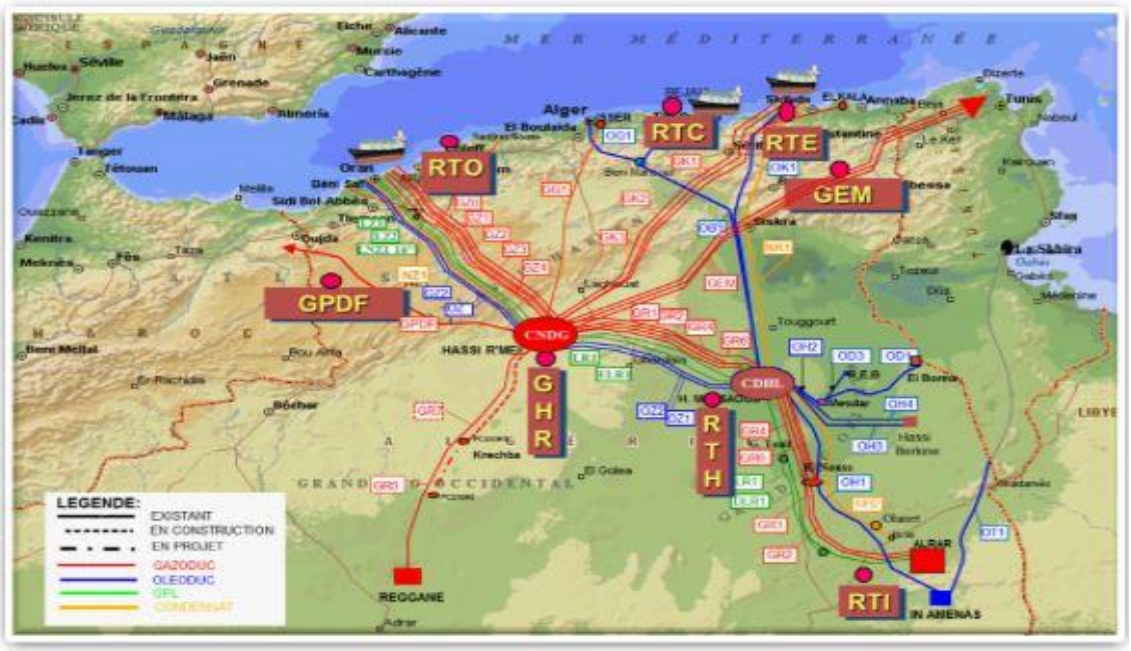

Source : Ministère de l'énergie , Algérie 2018.

[1] https://www.echoroukonline.com/بترول-الجزائر-سينتهي-بعد-10-سنوات consulte le 22/08/2018, 12:20.

[2] MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE 2018. https://www.energy.gov.dz/?rubrique=activite-transport-par-canalisation

4-حجم الصادرات: قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها النفطية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية.

الجدول رقم 15: تطور حجم صادرات النفط الخام في الجزائر خلال (2000-2017)

(الوحدة: مليون برميل)

السنة	2001	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات النفط الخام	164.4	169.1	200.5	266.2	326.0	354.3	345.3	339.1	305.5
نسبة صادرات النفط من مجموع صادرات المحروقات (%)	21.6	22.9	27.9	32.2	39.8	42.4	42.3	42.6	39.5
السنة	**2010**	**2009**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
صادرات النفط الخام	258.7	272.8	254.6	250.4	222.2	184.5	194.3	198.1	193.4
نسبة صادرات النفط من مجموع صادرات المحروقات (%)	36.9	38.0	40.1	39.3	38.4	31.4	30.3	31.4	31.7

المصدر: اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات النفط الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات النفطية، وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007 ، وبذلك فقد شكلت صادرات النفط الخام ما نسبته 42.6% من إجمالي صادرات المحروقات سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 28% خلال 2000-2002، ولقد عرفت الصادرات النفطية إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008-2017 ومرد ذلك يعود إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت إليها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والأزمة النفطية لسنة 2014، على أمل معاودة الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا بتروليا ريعيا بالدرجة الأولى، وتعتبر صادراته من المحروقات المحرك الأساسي له، إذ تمثل أكثر من 95% من اجمالي الصادرات الكلية[1]، وتمثل إيراداتها 80% من الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازناتها، كما تساهم في تكوين ثلثي القيمة المضافة للبلد، ومصدرا للعملة الصعبة والتي تساهم في تغطية القروض الخارجية، واستيراد مختلف المنتجات الاستهلاكية والتجهيزية الضرورية، كما تعتبر إيرادات قطاع المحروقات مصدرا للادخار، والذي يسمح بتحقيق معدلات استثمار مرتفعة.

أولا-تطور العائدات النفطية للجزائر:

لقد شهدت أسعار النفط تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق النفطية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة. ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية.

لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير النفط، فلقد كان لمتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية.

ويمكن من خلال الجدول والشكل البياني التاليين ملاحظة تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2017):

[1] Ahmed A. Benbitour (1992), **L'expérience algérienne de développement 1962-1991**, leçons pour l'avenir, Éditions techniques de l'entreprise, ISGP éditions, Alger, p 81.

الجدول رقم 16: تطور العائدات النفطية الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عائدات النفط الخام	4815.1	3994.4	5056.1	7719.7	12559.7	19340.7	22697.4	25373.7	30513.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عائدات النفط الخام	16855.6	20724.9	28744.8	27750.4	24326.5	18343.2	10037.7	8876.4	10459.9

المصدر: اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

في ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2008 باستثناء 2001 التي عرفت بعض الانخفاض، شهدت قيمة العائدات النفطية قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو جد مرتفعة خاصة منذ سنة 2004 والتي عرفت بـ" ثورة أسعار النفط" أين تضاعفت بأكثر من 6 مرات خلال هذه الفترة. وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط أدت إلى انخفاض أسعار النفط سنة 2009 وصاحب ذلك انخفاض في قيمة العائدات من 30513.7 مليون دولار إلى16855,6 مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرها 44.76% مقارنة بعام 2008.

بعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته الذي ترتب عنه تحسن ملحوظ في أسعار النفط عادت العائدات النفطية للارتفاع خلال الفترة 2010-2012، لتعاود العائدات النفطية الانخفاض بشكل حاد بعد تهاوي أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 حيث انخفضت العائدات بحوالي 65% بالمقارنة مع سنة 2011 والتي سجل فيها أعلى سعر يبلغه النفط الخام الجزائري.

ثانيا-أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري:

1-النفط والناتج المحلي الخام: يحتل قطاع النفط الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى.

الجدول التالي، يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

الجدول رقم 17: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الداخلي الخام لقطاع النفط	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الداخلي الخام لقطاع النفط
2000	4123.5	1616.3	**2009**	9968.0	3109.1
2001	4227.1	1443.9	**2010**	11991.6	4180.4
2002	4522.8	1477.0	**2011**	14588.5	5242.5
2003	5252.3	1868.9	**2012**	16208.7	5536.4
2004	6149.1	2319.8	**2013**	16 647,9	4 968,0
2005	7562.0	3352.9	**2014**	17 228,6	4 657,8
2006	8501.6	3882.2	**2015**	16 702,1	3 134,2
2007	9352.9	4089.3	**2016**	17 514,6	3 025,6
2008	11043.7	4997.6	**2017**	18 594,1	3 660,0

المصدر: اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا القول إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الناتجة عن الزيادة في ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل القطاعات، فالعامل الرئيسي في الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الإجمالي تعود بالدرجة الأولى إلى القطاع النفطي.

لكن من سنة 2013 لوحظ تراجع في الناتج المحلي الخام لقطاع النفط مصحوب بزيادة في الناتج المحلي الإجمالي هذا راجع إلى السعي الدولة الجزائرية التخفيف من حدة التبعية للنفط واستثمار في المشاريع الاقتصادية خارج قطاع النفط.

2-النفط والتجارة الخارجية في الجزائر: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في النفط، والاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا باعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطيات محدودة وقابلة للنفاذ.

الجدول أدناه، يبرز تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000 -2017):

الجدول رقم 18: تطور صادرات الجزائر في الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.0	54.74	60.59	78.59
صادرات المحروقات	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	53.6	59.6	77.1
نسبة صادرات المحروقات %	97.93	96.6	97.23	97.23	97.5	98.03	97.83	97.78	98.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات	45.18	57.09	72.88	71.73	64.71	60.1	34.56	29.69	35.13
صادرات المحروقات	44.4	56.1	71.6	70.6	63.8	58.4	33.1	27.9	33.20
نسبة صادرات المحروقات %	98.3	98.3	98.3	98.4	98.4	95.7	95.7	94	94.5

المصدر: اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

يبين الجدول أعلاه، أن صادرات المحروقات تهيمن على الصادرات بنسبة متوسطة 96%، بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا بـ 3.30% فقط، وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات متقلبة.

نلاحظ أن صادرات المحروقات بلغت سنة 2005 مقدار 45.09 مليار لتصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، مما يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما تؤكده النتائج المسجلة في سنة 2009 حيث أدى الانهيار المسجل في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية إلى تسجيل انخفاض قياسي في مداخيل الصادرات من 78.59 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 45.18 مليار دولار أمريكي في عام 2009. وسنة 2015 سجل انخفاض قدره 34.56 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2014 التي بلغ 60.1 مليار دولار أمريكي بسبب انهيار أسعار النفط في عام 2014.

3-النفط والميزان التجاري: يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر. تبرز أهمية الإيرادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2002-2017):

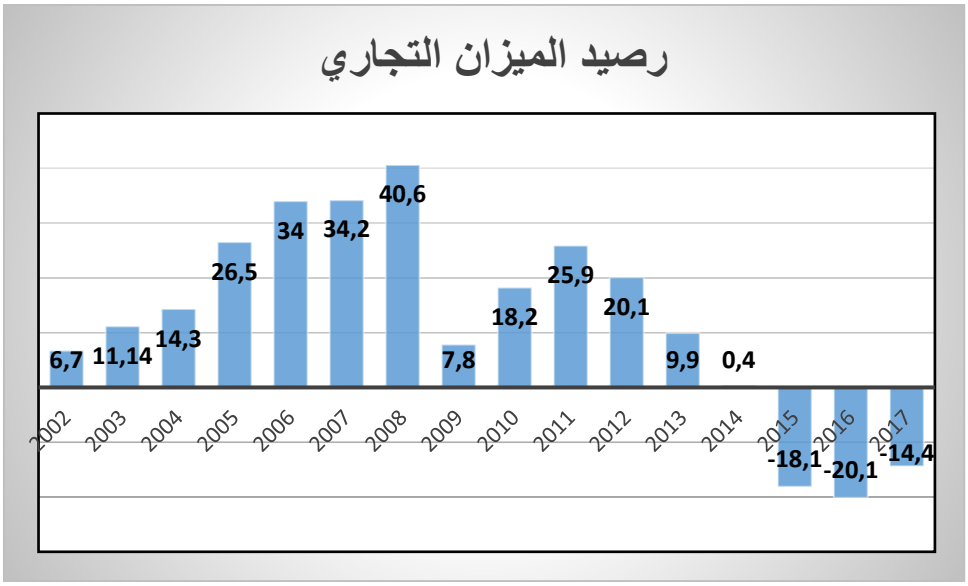

المصدر: اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

نلاحظ من خلال الشكل أن رصيد الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال فترة الدراسة وعرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 6.7 مليار دولار سنة 2002 إلى ما قيمته 40.6 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ استقلال الجزائر، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، حيث تزامن هذا التطور مع قيم مرتفعة لأسعار النفط والتي انتقلت بدورها من 25.2 د/ب سنة 2002 إلى99.9 د/ب سنة 2008 ، أما في فترة الخماسي الأخير نلاحظ تناقص كبير في الرصيد كنتيجة لتوسع في الواردات والانخفاض الكبير في حجم الصادرات، إلى أن تم تسجيل أول عجز في الميزان التجاري خلال فترة الدارسة والذي سجل عجز قدره 18.08 مليار دولار خلال سنة 2015 نتيجة انهيار أسعار النفط التي أثرت على إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات حين وصل سعر النفط إلى مستوى 53.1 د/ب واستمر هذا العجز إلى يومنا. بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.

من خلال هذه النتائج نستخلص مدى تحكم تقلبات أسعار النفط في رصيد الميزان التجاري في الجزائر، مما يدل على هشاشة وضعيته، إضافة إلى ذلك يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأت بكامل الآثار المرجوة.

4-النفط والتشغيل: بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في التشغيل تبقى محتشمة في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتمادها في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال.[1]

[1] بن عوالي خالدية (2016)، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائروتجربة النرويج**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، ص 102.

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود مادة حيوية وأساسية والركيزة التي تستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، كما لا يخفى على أحد اليوم أهمية النفط في الاقتصاد الدولي، حيث تحول في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم.

لقد لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، غير أن اتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى عموميات حول النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط واستخلصنا أن النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي، السياسي، العسكري والمالي.

فقد كان التغير السعري لهذه السلعة نواتج صدمات كبيرة كالأزمة النفطية لسنة 1986 وصدمة 2008بالإضافة إلى الصدمة الأخيرة سنة 2014 التي لم يتعافى منها بعد السوق والدول المنتجة للنفط، التي كانت كعثرة أمام التنامي الذي كانت تسعى إلى تخطيطه، مما دفعها إلى الخروج بفكرة حتمية وهي وجوب الخروج من الريعية وأحادية القطاعية، والتوجه إلى التنويع والبحث عن البدائل.

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط وهي عضو من أعضاء منظمة أوبك، وتصديرها للنفط يعني اعتمادهما الكبير على مداخيل هاته المادة في تمويل اقتصادها، حيث تعتمد الجزائر بما نسبته أكثر من 97% على الريع النفطي، إن هاته السياسة تعتبر سياسة غير آمنة حيث أن التغير في سعر النفط يؤثر على الاقتصاد الوطني، كما حدث في سنة 2014 وذلك لأسباب عالمية أدت إلى تدهور سعر النفط حتى يومنا هذا مما أثر على الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة وذلك لأن الحكومة الجزائرية لم تستغني عن النفط كمصدر رئيسي والبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كالسياحة، الخدمات والفلاحة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر

الفصل الثالث: دراسة قياسية لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر

تمهيد:

إن من أهم أسباب التطور التي توصل لها العالم حديثا هو التقارب الحاصل بين الشعوب وخاصة في المجال الاقتصادي، فالاقتصاد القوي لأي دولة يعتبر الركيزة الأساسية لتطورها وازدهارها بين باقي الدول، لهذا سعى المفكرون والعلماء والباحثون الاقتصاديون جاهدين في تطوير علم الاقتصاد، فبفضلهم نحن ننعم اليوم بسهولة فائقة في تحليل المعطيات والسلاسل الزمنية وإجراء شتى الاختبارات والتنبؤات التي تسهل لنا وتعطينا أفضل النتائج الاقتصادية المرجوة.

من خلال هذا الفصل سنحاول تطبيق بعض الأساليب الإحصائية الخاصة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي الذي ظهر في سنوات الثمانينات من القرن الماضي وأصبح الأكثر استعمالا، من خلال هذا النموذج سنتطرق إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أي اختبار جذر الوحدة إضافة إلى اختبار التكامل المشترك، هناك أيضا اختبار السببية ودوال الاستجابة اللذان يسهلان علينا معرفة أثر واتجاه العلاقة.

كل هذه الأساليب سنحاول الوصول بها إلى نتائج تبين لنا العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط وتغير حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري، ومحاولة قياسها وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط هذين المتغيرين، من خلال اعتماد ثلاث مباحث، أدرج **المبحث الأول** لعرض مختلف الأدبيات التي أجريت لتحديد العلاقة بين أسعار النفط والواردات ثم الانتقال بعد هذه الدراسات إلى عرض المتغيرات التي ستقوم عليها الدراسة التطبيقية، في حين خصص **المبحث الثاني** لتلخيص الجانب النظري للطريقة القياسية التي تم اختيارها في هذه الدراسة لنختتم في الأخير بـ**المبحث الثالث** الذي يحتوي على نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة ودراسة المتغيرات المعتمدة

لقد أصبح الاقتصاد القياسي يلعب دورا هاما في مجال الدراسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة.

لإتمام الدراسة القياسية يجب تحديد النموذج والمتغيرات التي سيتم الاعتماد عليها والوصول إلى النتيجة وتحليل مدى تطابقها مع النظريات الاقتصادية، وحتى يتم هذا الأمر يجب أولا الاطلاع على الدراسات التي سبقت في معالجة الموضوع محل الدراسة ومعرفة المتغيرات المعتمدة في الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي أجريت لتحليل العلاقة الموجودة بين أسعار النفط والواردات وتحديد درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات في الجزائر، وفيما يلي سنحاول عرض أهم الدراسات المتوفرة ذات الصلة بموضوع بحثنا.

1-دراسة قويدري قوشيح بوجمعة (2009)[1]:

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات، وانما الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها، كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي الى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات حيث أن هذه الأخيرة تتعلق بشكل كبير بأسعار النفط ولكن ليس بصفة كلية حيث أن جزء منها يرتبط بأسعار النفط من خلال تأثيره على الصادرات، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة (2009)، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

2-دراسة ميهوب مسعود (2012)[1]:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أظهرت الدراسات الاقتصادية والإحصائية الدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في التأثير على الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تزامن الارتفاع الكبير للناتج الداخلي الإجمالي مع الارتفاع المعتبر والغير مسبوق لأسعار النفط في السوق العالمية، تماما مثلما كان التأثير بنفس الاتجاه عند الانخفاض المسجل في أسعار البترول بداية من أزمة 1986، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية حيث أظهر معامل التحديد أن 89.69% من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الإجمالي سببها التقلبات السعرية للمادة النفطية، كما أن نمو حصيلة الواردات الجزائرية متوقف وبشكل أساسي على نمو أسعار النفط في ظل حصص الصادرات النفطية المحددة من طرف منظمة الأوبك، وأن الفوائض المالية المحققة من صادرات المحروقات الجزائرية تؤثر على القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية حيث أظهر معامل التحديد أن 88.02% من التغيرات الحاصلة في الواردات سببها التغير في أسعار البترول.

3-دراسة جمعة رضوان (2007)[2]: حاول تقدير حجم وكيفية تأثير تطورات الأسعار العالمية للنفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1970-2004)، ليتوصل إلى نتيجة تفيد بوجود علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات، وهذه الأخيرة تتأثر بأسعار النفط لكن أثرها يبقى ضعيف، أي أنه توجد عوامل أخرى لها تأثير قوي كالناتج الداخلي الخام.

4-دراسة بوعوينة مولود (2010)[3]:

توصل من خلال نتائج اختبارات السببية Granger وتحليل دوال الاستجابة أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة من خلال متغيرة الواردات على الناتج الداخلي الخام (علاقة طردية)، بينما تمارس تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على متغيرة الإيرادات الكلية (علاقة طردية)، أما النتيجة التي اعتبرها الباحث غير منطقية- في حالة الاقتصاد الجزائري- فتتعلق بالعلاقة العكسية المثبتة بين أسعار النفط وقيمة الواردات.

---

[1] ميهوب مسعود (2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

[2] جمعة رضوان (2007)، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004)**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

[3] بوعوينة مولود (2010)، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

5-دراسة لباني يسمينة (2009)[1]:

اهتمت بتقدير انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. وفي هذا الصدد، أثبتت نتائج المحاكاة وفق نموذج التوازن العام القابل للحساب –باعتبار السنة (2002) كسنة مرجعية- أن ارتفاع حجم الإيرادات الجبائية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى التبعية التامة لقطاع المحروقات وعدم تشجيع الإنتاج في باقي القطاعات، كقطاع الفلاحة الذي كان من بين القطاعات المتضررة بانخفاض إنتاجه وقيمته المضافة. كما أظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة، مع ارتفاع الدخل والادخار للوحدات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والطلب الاستثماري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الواردات وانخفاض الصادرات من جميع أنواع المنتجات، ليؤدي كل هذا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. من جهة أخرى، كشفت نتائج المحاكاة أن انخفاض أسعار النفط – في ظل فرضية عدم إمكانية الاقتراض من الخارج- يؤدي إلى نتائج معاكسة تماما للنتائج المتحصل عليها في حالة ارتفاع الأسعار.

6-دراسة صالح صالحي (2015)[2]:

وبعد التحليل الذي قام به توصل إلى أن لانخفاض أسعار النفط آثار سلبية على جميع المؤشرات محل الدراسة.

- بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في التقلبات السعرية للنفط وحجم الواردات، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية، نظرا لأهميتهما وتأثيرهما على الاقتصاد الكلي، كما سهلت الدراسات السابقة الطريق للباحثة من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحثة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد المشكلة بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار النفط وأثرها على حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري. أما ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

[1] لباني يسمينة (2009)، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002-**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

[2] صالح صالحي (2015)، **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-نعمة الموارد ولعنة الفساد-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر.

1- تعد هذه الدراسة من بين الدراسات الشحيحة التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما حجم الواردات، وأسعار النفط باعتبارهما من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية؛

2- اختلاف المتغيرات التي أخذت بصفة خاصة لتحديد تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات في الاقتصاد الجزائري؛

3- تم الاعتماد في دراستنا على نموذج شعاع الانحدار الذاتي " VAR" لقياس أثر التغيرات في أسعار النفط على حجم الواردات، هذا النموذج لم يتم استخدامه على متغيرتين من قبل الدراسات السابقة وبالتالي يعتبر إضافة جديدة كون أن بعض الدراسات أشارت في نتائجها غير الواضحة إلى أن السبب في ذلك يعود إلى عدم كفاءة النموذج في قياس البيانات؛

4- اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سنوية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى غاية عام 2017؛

5- تناولت الدراسات السابقة تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الواردات لكن ليس بشكل خاص وإنما كمتغير مدرج ضمن مجموعة متغيرات أخرى لمعرفة مدى تأثر الاقتصاد الجزائري ككل أو النمو الاقتصادي في الأخير بأسعار النفط؛

6- تسليط الضوء على أهمية العلاقة التي تربط أسعار النفط بالواردات التي عادت في الكثير من المراحل بنتائج سلبية على الاقتصاد الجزائري نظرا لتبعيتها المفرطة بالنفط، ومحاولة دفع صانعي القرار إلى إعادة النظر في سياساتها لتحسين صادراتها والنهوض بالاقتصاد الوطني الذي يجب أن يكف عن اعتماده فقط على قطاع النفط.

المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المعتمدة في الدراسة

أولا-عرض لبيانات ومتغيرات الدراسة:

المتغيرات هي عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من عام 1970 إلى غاية عام 2017 لكل من تطور حجم الواردات الحقيقية وكذا تغيرات أسعار النفط أين يصبح لدينا حجم عينة يشمل 48 مشاهدة عن مجتمع الجزائر، وذلك قصد تحديد العلاقة السببية بين سعر النفط والواردات بالجزائر، وكذا تفسير الأثر المتوقع لتقلبات أسعار النفط على الواردات. تشمل هذه الدراسة على المتغيرات الآتية:

M : تمثل الواردات الحقيقية في الجزائر المعبر عنها بـ مليون دينار جزائري للفترة 1970-2017، وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بـ LM.

PP : تمثل أسعار النفط المعبر عنها بـ الدولار الأمريكي للفترة 1970-2017، بعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بـ LPP.

ثانيا-التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعبر الشكل الموالي على تغيرات أسعار النفط، وكذا التطورات الحاصلة في قيمة الواردات بالجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 10: تطورات قيمة الواردات في الجزائر

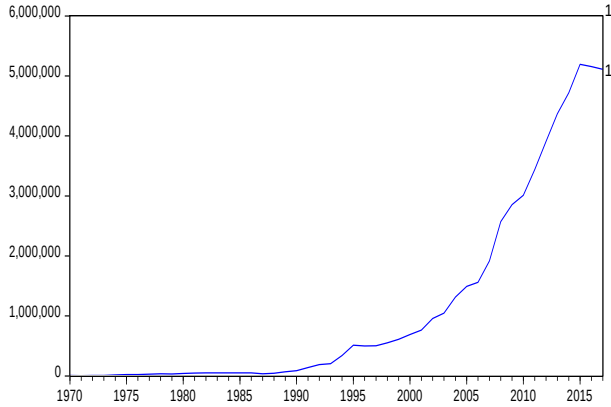

الشكل رقم 11: تغيرات أسعار النفط

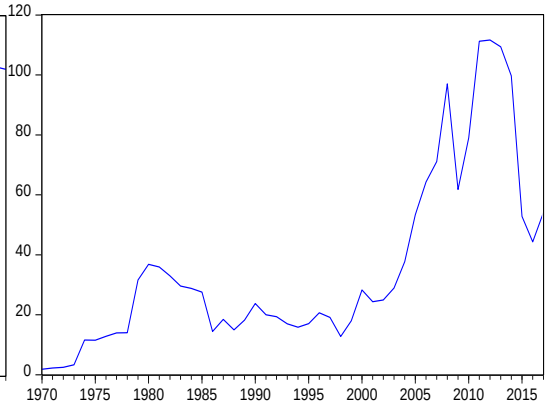

الشكل رقم 12: تطورات LM

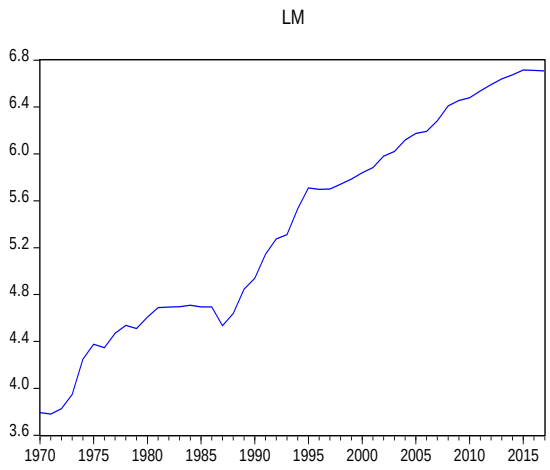

الشكل رقم 13: تغيرات LPP

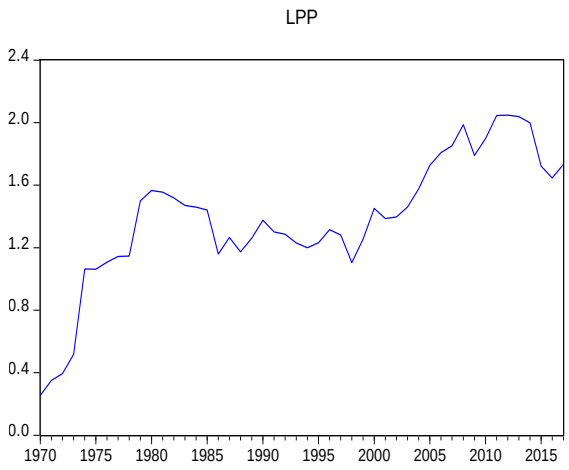

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 01.

إن قراءة وتتبع السلسلتين الزمنيتين اللتان تمثلان تغيرات أسعار النفط وكذا التطورات الحاصلة في حجم الواردات بالجزائر في الفترة بين 1970 و2017، توحي أن أسعار النفط وحجم الواردات بالجزائر يسلكان نفس الاتجاه خلال كل فترات الدراسة، ففي الوقت الذي تنتعش فيه أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية ترتفع قيمة الواردات ويحدث العكس في حالة التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث تميل الواردات إلى الانخفاض ولو بشكل سلبي، وكل هذا يحدث في ظل التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات النفطية في تمويل احتياجات الاقتصاد الوطني بما في ذلك تغطية فاتورة الاستيراد التي شهدت زيادة كبيرة ومعتبرة خلال السنوات الأخيرة.

فبالنظر لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الداخلي الناتجة عن سياسة الإنفاق العام التوسعية المطبقة خلال الفترة 2001-2014 تم تلبيتها عن طريق الواردات التي تضاعفت وبشكل غير مسبوق طوال هذه الفترة، وقد ساعد في ذلك الوفرة المالية الكبيرة التي تحققت بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة.

وبهذا وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بأنه هناك علاقة تأثر وتبعية للواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق العالمية، حتى وإن كنا هنا بصدد حكم مسبق لهذه العلاقة واتجاهها فإنه يبقى مجرد تحليل ينبغي اختباره وإثباته بإجراء دراسة قياسية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

إن النمذجة القياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي فإنه يتطلب خطوات أولية تسبق كتابة المنظومة، وهذه النمذجة تتم في مراحل مختلفة ابتداء من دراسة استقرارية السلاسل (اختبار جذر الوحدة Unit Roots) وذلك للتأكد من أن كل السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة مستقرة، أو لتحويلها إلى حالة الاستقرار من خلال أخذ الفروقات لها، ثم يليها اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية وذلك لبيان هل أن متغيرات الدراسة لها علاقة توازنية في المدى البعيد (أي أنها تأخذ اتجاها مشتركا في المدى البعيد)، ثم في الأخير نتطرق إلى اختبار السببية وتحليل الصدمات ودوال الاستجابة والغرض منه تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية

قبل التطرق إلى تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي يجب أولا دراسة استقراية السلاسل الزمنية، حيث يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، لذلك يجب معالجتها بتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وذلك من خلال إيجاد الفرق الأول ($\Delta x_i = x_i - x_{i-1}$) أو الفروقات حسب طبيعة السلسلة. ولغرض الحكم على استقرارية السلسلة فإنه تتم عادة استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF (Augmented Dickey and Fuller 1981) أو اختبار فيليب بيرون PP (Phillip Perron 1988).

1- اختبار ديكي فولر المطور ADF:

يعد اختبار ديكي فولر المطور نسخة مطورة من اختبار ديكي فولر DF (1979)، حيث أن هذا الأخير يتم تطبيقه في ظل الفرضية التي مفادها أن الأخطاء العشوائية تشكل لنا تشويشا أبيضا، هذا يعني عدم وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية. ففي عام (1981) طور كل من ديكي وفولر ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وسميت هذه المعادلات باختبار ديكي فولر المطور.

تحتوي معادلة الانحدار الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت وبدون الاتجاه العام[1]، وإن حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي تشويش أبيض بتباين متساو، ولغرض إجراء اختبار جذور الوحدة فإنه

[1] Walter Enders (2009), **Applied Econometric Time Series**, , WILEY, INC, 2nd edition, New York, P 256-258.

يستلزم تقدير واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS (Ordinary Least Squares):

النموذج (1): $$\Delta x_{\mathrm{i}} = p.\, x_{\mathrm{i}-1} - \sum_{\mathrm{i}=1}^{p} \emptyset j \Delta x_{\mathrm{i}-} j_{+1} + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

النموذج (2): $$\Delta x_{\mathrm{i}} = p.\, x_{\mathrm{i}-1} - \sum_{\mathrm{i}=1}^{p} \emptyset j \Delta x_{\mathrm{i}}{}^{-} j^{+1} + c + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

النموذج (3): $$\Delta x_{\mathrm{i}} = p.\, x_{\mathrm{i}-1} - \sum_{\mathrm{i}=1}^{p} \emptyset j \Delta x_{\mathrm{i}}{}^{-} j^{+1} + c + bt + \varepsilon_{\mathrm{i}}$$

حيث: $\emptyset - 1$=P، (درجة التأخير).

ε_i: تشويش أبيض

ويتم اختبار الفرضيات التالية: $H_0: \phi_1 - 1 = 0$

$$H_1: \phi^1 - 1 < 0$$

نقوم بحساب τ ونقارنها مع τ المجدولة في جداول ADF ففي حالة ما إذا كانت τ المحسوبة أكبر من المجدولة فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية H_0 أي أن السلسلة غير مستقرة، والعكس صحيح إذا كانت τ المحسوبة أقل من المجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسة مستقرة.

يمكن تحديد قيمة P أي درجة التأخير عن طريق معيار Akaike أو معيار Schwarz.

❖ **معيار Akaike (AIC):** تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة P التي تحقق أدنى قيمة لـ Akaike وتعطى كالتالي:[1]

$$\mathrm{AIC}\,(p) = \ln\left(\frac{SCRp}{n}\right) + \frac{2P}{n}$$

SCRp : مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p؛

n : عدد المشاهدات.

[1] Hirotugu Akaike (1974), **A New Look at the Statistical Model Identification**, IEEE Transactions on Automatic contrôle, vol 19, No.6, P 716-723.

❖ **معيار Schwarz (SC):** هذه الطريقة هي تقريبا نفس الطريقة السابقة، حيث تأخذ قيمة P التي تحقق أدنى قيمة وهي تعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$SC(p) = \ln\left(\frac{SCRp}{n}\right) + \frac{p \ln_n}{n}$$

2- اختبار فيليبس بيرون (PP):

يتم استخدام هذا الاختبار في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية أو عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج ديكي فولر[2].

أهم المراحل المتبعة في هذا الاختبار يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[3]

1. تقدير النماذج الثلاث لاختبار ديكي فولر بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل سلسلة البواقي؛

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

2. تقدير الانحراف في المدى القصير

3. تقدير معامل التصحيح (S_t^2) (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة.

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{p=i+l}^{n} e_t e_{t-i}$$

ولتقدير هذا التباين في المدى الطويل لا بد من وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية n كالتالي:

$$n,L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

[1] Gideon Schwarz (1978), **Estimating the Dimension of a Model,** The Annals of Statistics, vol 6, No.2, P 461-464.

[2] Georges Bresson et Alain Pirotte (1995), **économétrie des séries temporelles,** PUF (Paris : presses universitaires de France), P 427-429.

[3] Régis Bourbonnais (2003), **Econométrie, Manuel et Exercices Corrigés**, Dunod, 1ére édition, Paris, P234.

4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون PP من خلال المعادلة التالية:

$$t^*_{\hat{\phi}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

وتكون $k = \frac{\hat{\delta}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي 1 إذا كانت سلسلة البواقي (ε_t) تشكل تشويش أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة Mackinnon.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك (Co-integration test)

يعد غرانجر(Granger 1969) أول من أشار إلى مفهوم التكامل المشترك، إذ عرفه على أنه علاقة توازنية طويلة الأمد (Stable Long-run equilibrium relationship) بين المتغيرات، ومن ثم وسع هذا المفهوم كل من غرانجر وانجل (Engle-Granger 1987) وكذلك جوهانسن (Johansen 1988)، إذ يطلق على السلسلة أنها متكاملة من الرتبة (d) إذا استقرت السلسلة بعد أخذ (d) من الفروقات، فمثلا إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول (d) لها، فيطلق عليها أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهكذا.

1-اختبار انجل-غرانجر:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

أ- نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين لتكامل المشترك:

$$Y_t = a + bx_t + u_t$$

$$Y_t = a + b_1 T + b_2 x_t + u_t$$

a: ثابت

ب- نقوم بحساب بواقي التقدير (u_t)؛

ت- ثم نختبر بعد ذلك استقرارية بواقي التقدير باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة بمعنى أنها متكاملة من الدرجة صفر I(0) عندئذ نقول إنه يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين.

2-اختبار جوهانسن:

هناك اختبار آخر للتكامل المشترك قدمه جوهانسن، فهو أكثر شمولية من اختبار انجل-غرانجر، لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك هو أن هذا الاختبار يكشف عن إذا ما كان هناك تكامل مشتركا واحد أو أكثر ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح جوهانسن اختبار إحصائيتين هما:

أ. اختبار الأثر (Trace test) : حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=r) ويحسب بالصيغة التالية:[1]

$$\lambda_{\max}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} Ln(1-\hat{\lambda}_t)$$

حيث: (λ_{r+1},.... λ_n) تمثل أقل المتجهات الكامنة (p-r) وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن(r).

ب. اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue): ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -TLn(1-\hat{\lambda}_{t+1})$$

يقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

المطلب الثالث: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)

الباحث سيمس "Sims"[2] (1980) أول من جاء بنموذج ال "VAR" أو بفكرة نماذج الانحدار الذاتي، وذلك في مقاله الشهير "Macroeconomics and Reality"، وهو عبارة عن دراسة الاقتصاد

[1] Walter Enders (2015), **Applied Econometric Time Series**, Wiley & Sons, Inc, 4 th edition, p 378.

[2] Sims, Christopher A (1980), **Macroeconomics and Reality**, Economitrica, Vol 48, No 01, p 1-48.

بلدين هما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، ويقترح الباحث سيمس معالجة كل المتغيرات بصفة متماثلة دون شرط إقصاء، ودون تمييز مسبق (A Priori) بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية وإدخال عامل التأخير لكل المتغيرات في كل المعادلات، وأحصى أو قدم طرق التحديد للشكل الهيكلي ويتوقع أن الشكل المختصر لهذه النماذج يمكن أن يعتبر التقريب الحقيقي للشكل الهيكلي غير محدد للنظام الاقتصادي.

يمكننا ترجمة هذا التعريف في قالب رياضي من خلال المثال التبسيطي الذي يمثل لنا شعاع الانحدار الذاتي يحتوي على متغيرين فقط وهما: x_{1t}، x_{2t}، فإن الشكل الهيكلي لنموذج الانحدار الذاتي ذو درجة التأخير p لهتين المتغيرتين، هو ذلك النموذج الذي تكون فيه كل المتغيرات دالة لقيمتها الماضية أو المؤخرة، والقيم الماضية لباقي المتغيرات الأخرى المكونة لشعاع الانحدار الذاتي إضافة إلى الحدود العشوائية[1]، كما يلي:

$$\begin{cases} x_{1t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{1i} x_{2t-i} - d_1 x_{2t} + \varepsilon_{1t} \\ x_{2t} = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} c_{2i} x_{2t-i} - d_2 x_{1t} + \varepsilon_{2t} \end{cases} \quad \text{....(1-1)}$$

حيث أن: ε_{t1} وε_{2t} تمثل لنا حدودا عشوائية، أي هما عبارة عن تشويش أبيض (Noise White)، كما أنهما غير مرتبطان فيما بينهما.

يمكن كتابة النظام (1-1) في شكله المصفوفي كما يلي:

$$WX_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i X_{t-i} + \varepsilon_t \quad \text{....(2-1)}$$

حيث أن: ; $W = \begin{pmatrix} 1 & d_2 \\ d_1 & 1 \end{pmatrix}; A_0 = \begin{pmatrix} a_1 \\ a_2 \end{pmatrix}; A_i = \begin{pmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{pmatrix}; \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}; X_t = (x_{1t} x_{2t})'$

$$\mathrm{E}(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \Sigma = \begin{pmatrix} \sigma_1^2 & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 \end{pmatrix} \quad \text{و}$$

[1] James D, Hamilton (1994), **Time series analysis,** Princeton University Press, p 258.

في النظام الموضح بـ (1-1) و (1-2)، المعلمتين d_1 وd_2 تمثلان الآثار الفورية التي يخلفها تغيير قدره وحدة واحدة في كل من x_{1t} وx_{2t} على كل من x_{2t} وx_{1t} على التوالي. أما الحدود العشوائية ε_{1t} و ε_{2t} فهي عبارة عن صدمات أو تجديدات في x_{1t} و x_{2t} على التوالي، بحيث نلاحظ أنه إذا كان: $d_1 \neq 0$ فإن: ε_{2t} يكون له تأثير فوري غير مباشر على x_{1t} وإذا كان: $d_2 \neq 0$ فإن: ε_{1t} يكون له تأثير حالي غير مباشر على x_{2t}.

بافتراض أن المصفوفة W هي مصفوفة غير شاذة فإنه بالإمكان الحصول على الشكل النظامي لنموذج شعاع الانحدار الذاتي، وذلك بضرب العلاقة (1-2) بالمصفوفة W^{-1} من اليسار للحصول على الشكل المختصر له، والذي يكتب كما يلي:

$$X_t = \tilde{A}_0 + \sum_{i=1}^{p} \Phi_i \tilde{A}_i X_{t-i} + u_t \quad \text{....(3-1)}$$

حيث: $u_t = W^{-1}\varepsilon_t,\ \forall t \in \mathbb{Z}$ و $\tilde{A}_0 = W^{-1}A_i, \forall_i \in [0, P]$

النظام يمكن كتابته كما يلي:

$$\begin{cases} x_{1t} = \tilde{a}_1 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{b}_{1i} x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \tilde{c}_{1i} x_{2t-i} + u_{1t} \\ x_{2t} = \tilde{a}_2 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{b}_{2i} x_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \tilde{c}_{2i} x_{2t-i} + u_{2t} \end{cases} \quad \text{....(4-1)}$$

في النظام (1-4)، التجديدات u_{1t} وu_{2t} هي دالة للتجديدات الهيكلية ε_{1t} وε_{2t}، إذ أنها تعطى كما يلي:

$$u_{1t} = \frac{\varepsilon_1 t - d_1 \varepsilon_2 t}{1 - d_1 d_2} \text{.....(5-1)} \; ; \qquad u_{2t} = \frac{\varepsilon_2 t - d_2 \varepsilon_1 t}{1 - d_1 d_2} \text{.....(6-1)}$$

نلاحظ أن: $E(u_{1t}) = E(u_{2t}) = 0$ .....(7-1)

و $E(u_{1t} u_{1t-j}) = E(u_{2t} u_{2t-j}) = 0$; ....(8-1)

تباينات هذه التجديدات تعطى كما يلي: (تباينات ثابتة ومستقلة عن الزمن)

$$E(u_{1t}^2)=\frac{\sigma_1^2+\sigma_1^2\sigma_2^2}{(1-d_1d_2)^2} \quad ....(9\text{-}1),\ E(u_{2t}^2)=\frac{\sigma_2^2+\sigma_2^2\sigma_1^2}{(1-d_1d_2)^2} \quad ....(10\text{-}1)$$

أما التباينات المشتركة لهتين التجديدتين فتعطى كالتالي:

$$E(u_{1t}u_{1t-n})=\begin{cases}-\dfrac{\sigma_2^2\sigma_1^2+\sigma_1^2\sigma_2^2}{(1-d_1d_2)^2} & ;h=0\\ 0 & ;h\neq 0\end{cases} \quad ....(11\text{-}1)$$

من خلال العلاقة الأخيرة يبدو جليا أن التجديدتين u_{1t} و u_{2t}، يمكن أن تكون مرتبطتين فوريا حتى في حالة استقلالية تجديدات الشكل الهيكلي ε_{1t} وε_{2t} عن بعضهما البعض، والحالة الوحيدة التي تكون فيها هاتين التجديدتين مستقلتين، هي حالة عدم وجود أثر حالي متبادل بين x_{1t} و x_{2t} أي: $d_2=0$ و $d_1=0$.

من خلال ما سبق يمكننا كتابة معادلة VAR بشكله العام، عبارة عن موجه عمودي يحتوي متغيرات مختلفة N، يعطى كما يلي:

$$X_t=\mu+\sum_{i=0}^{\infty}\Psi_i\mu_{t-i}$$

حيث: ϕ_0 : هو عبارة عن شعاع الثوابث $(N\times 1)$؛

ϕ_i : هو عبارة عن مصفوفات $(N\times N)$ و i=1,2,...,p.

قبل تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لابد من تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (p) للنموذج، وبالتالي فإن عملية التقدير تتطلب منا المرور بالخطوات التالية:

1- تحديد درجة الإبطاء:

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و(SC) التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

2- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

يعتبر مفهوم السببية من بين المفاهيم التي لقيت عناية كبيرة من المختصين في القياس الاقتصادي، خاصة منذ نهاية الستينات، لأن معرفة المتغير الذي يسبب الآخر يمكننا من صياغة سياسة اقتصادية سليمة، أضف إلى ذلك، فإن معرفة اتجاه السببية يمكننا من توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

إن الهدف من البحوث الاقتصادية هو في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياسها، حسب الباحث غرانجر فإن السلسلة x_t تكون سببا للسلسلة y_t، إذا تحقق الشرط الآتي، وهو أن ماضي السلسلة x_t يحسن أو يساعد في التنبؤ بالسلسلة y_t، أي أن السبب يسبق النتيجة في الزمن، حيث أننا إذا قمنا بإجراء انحدار للمتغيرة y_t على المتغيرات $(y_{t-1},...,y_{t-p})$ و $(x_{t-}$ $_1,...,x_{t-p})$ واتضح لنا بأن المعلمات الخاصة بالمتغيرات $(x_{t-1},...,x_{t-p})$ مساوية إلى الصفر، وذلك باللجوء إلى إحصائية t-student، فإن هذا دليل على أن المتغيرة x_t لم يؤد بنا إلى توقع أو معرفة حاضر السلسلة y_t.

لدينا هنا مسلمتان هما[1]:

1-السببية لا تطبق إلا على متغيرات عشوائية.

2-الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن.

لتوضيح مفهوم سببية غرانجر في متجه الانحدار الذاتي نقوم بالخطوات التالية:[2]

1- نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$Y_t=\phi_1(B).y_t+\phi_2(B).x_t+\varepsilon_t$$

إذ:

$$\Phi_2(B)=\sum_{i=1}^{q}\phi_{2i}B^i \quad \text{و} \quad \Phi_1(B)=\sum_{i=1}^{p}\phi_{1i}.B^i$$

[1] GOURIEROUX .C et MONFORT. A (1990), **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques**, Ed. Economica-Paris, P 443.

[2] LARDIC .S et MIGNON .V (2002), **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, Ed. Economica-Paris, p 99-101.

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: SCR1

2-ثم نقوم بتقدير المعادلة الآتية:

$$Y_t=\phi_1(B).y_t+\varepsilon_t$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها: SCR2

3-نحسب إحصائية فيشر F^c من العلاقة:

$$F^c=\frac{(SCR2-SCR1)/p}{SCR1/(M-N)}$$

إذ: $M=T-Max(p,q)$ و $N=p+q+2$

حيث: T: عدد المشاهدات؛

P : عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية؛

q : عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية؛

4-نضع فرضية العدم H_0 التي تقول أن x_t لا تسبب y_t، ثم نقارن F^c المحسوبة مع F المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كانت F^c المحسوبة أكبر من F المجدولة.

3- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة Impulses Responses Analysis:

يهدف هذا الاختبار إلى تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، بالإضافة إلى معرفة كيفية استجابة أي متغير من متغيرات الدراسة لحدوث أي صدمة، حيث تفسر دوال الاستجابة تأثير صدمة في أحد البواقي (ε_t) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، فإذا افترضنا النموذج التالي:

$$X_t=\alpha_x+\sum_{i=1}^{p}\beta_{x,i}X_{t-i}+\sum_{i=1}^{p}\phi_{x,i}Y_{t-i}+\varepsilon_{x,t}$$

$$Y_t=\alpha_y+\sum_{i=1}^{p}\beta_{y,i}Y_{t-i}+\sum_{i=1}^{p}\phi_{y,i}X_{t-i}+\varepsilon_{y,t}$$

فإن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية ل x_t كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من x وy نظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ x. فإذا افترضنا أن هذه الصدمة في ε_x مقدرة ب 1% فسينتج عن ذلك التأثير كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: أثر صدمة في البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات

الفترة	ديناميكية تأثير الصدمة
في الفترة t:	$\begin{bmatrix}\Delta X_t \\ \Delta Y_t\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}1 \\ 0\end{bmatrix}$
في الفترة t+1:	$\begin{bmatrix}\Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i}...\phi_{x,i} \\ \beta_{y,i}...\phi_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}1 \\ 0\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}a \\ b\end{bmatrix}$
في الفترة t+2:	$\begin{bmatrix}\Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2}\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}\beta_{x,i}...\phi_{x,i} \\ \beta_{y,i}...\phi_{x,i}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}a \\ b\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}c \\ d\end{bmatrix}$
.....	.....

يمكن كتابة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR على شكل شعاع متوسطات المتحركة لا نهائي (∞) VMA، حيث يتم التعبير عن شعاع المتغيرات الداخلية X_t كمجموع متقارب (Convergent Sum) لماضي التجديدات u، كما يلي:

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \Psi_i u_{t-i}$$

u_t: يمثل شعاع التجديدات القانونية للنموذج المقدر.

4- تحليل التباين Variance Decomposition:

تساعد عملية تحليل التباين على توضيح الأهمية النسبية لكل تجديد من التجديدات، من خلال تقسيم مصدر التغير الذي يحدث في متغيرة داخلية (أي حساب وتحديد نسبة مساهمتها في تباين الخطأ)، رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا.

يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \Psi_i u_{t-i}$$

وبذلك فإن العبارة التي تعبر عن تباين خطأ التنبؤ تعطى كالتالي:

$$LPP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{1i} LPP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{\max}} \beta_{2i} LM_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$X_{t+h} - E(X_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} \Psi_i u_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لـ X_t التي نرمز إليها بـ X_{jt}، كالتالي:

$$X_{j,t+h} - E_t(X_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} (\Psi_{j1.i} u_{1,t+h-i} + \Psi_{j2,i} u_{2,t+h-i} + ... + \Psi_{jm,i} u_{m,t+h-i})$$

حيث $X_{j1,i}$ يعبر عن العنصر (j,1) الخاص بالمصفوفة Ψ_i:

$$X_{j,t+h} - E_t(X_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^{n} (\Psi_{jk,1} u_{k,t+h} + ... + \Psi_{jk,h-1} u_{k,t+1})$$

بما أن الأخطاء u ذات التباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E(X_{j,t+h} - E_t(X_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^{n} (\Psi^2_{jk,1} + ... + \Psi^2_{jk,h-1})$$

مع:

$$\Psi^2_{jk,1} + ... + \Psi^2_{jk,h-1} = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' \Psi_i e_k)^2$$

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

إن السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات الاقتصادية الكلية غالبا ما تتصف بعدم الاستقرار، وبالتالي لابد من دراسة استقراريتها وتحديد درجة تكاملها تجنبا للوقوع في فخ الانحدار الزائف (Spurious Regression) حيث تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.[1]

ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) حيث توجد عدة اختبارات للكشف عن جذر الوحدة ويعتبر اختبارين ديكي فولر الموسع فيليب بيرون من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

الجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبارات المتحصل عليها:

الجدول رقم 20: نتائج اختبار جذر الوحدة ADF وPP لـ LM وLPP:

نوع الاختبار	نوع النموذج	المستوى Level		الفرق الأول 1st difference	
		LM القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	LPP القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLM القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLPP القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
ADF ديكي فولر الموسع	Intercept	-1.048204 -2.925169 0.7282	-2.804060 -2.925169 0.0654	-5.045698 -2.926622 0.0001	-6.188317 -2.926622 0.0000
	Trend-Intercept	-3.188082 -3.515523 0.1000	-2.561492 -3.508508 0.2989	-5.104323 -3.510740 0.0007	-6.368523 -3.510740 0.0000
	None	5.047505 -1.947975 1.000	0.722017 -1.947975 0.8675	-3.545425 -1.948140 0.0007	-5.998257 -1.948140 0.0000

[1] Gitt Mélard (1990), **Méthode de prévision à court terme**, Ellipses édition, Brucelles, Belgique, p 282.

PP فيليب بيرون	Intercept	-1.001265 -2.925169 0.7454	-2.804060 -2.925169 0.0654	-5.047503 -2.926622 0.0001	-6.188899 -2.926622 0.0000
	Trend-Intercept	-2.108745 -3.508508 0.5276	-2.561492 -3.508508 0.2989	-5.096458 -3.510740 0.0007	-6.368523 -3.510740 0.0000
	None	4.119732 -1.947975 1.000	0.643990 -1.947975 0.8519	-3.593150 -1.948140 0.0006	-5.990442 -1.948140 0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين رقم 02-03.

بناء على النتائج الإحصائية باستخدام اختبار ADF وPP، نلاحظ أن كل القيم المحسوبة بالقيم المطلقة للسلسلة الزمنية LM هي أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة وذلك في النموذجين Intercept و Trend-Intercept عند المستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى، وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج فهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذلك قمنا باختبار استقرارية السلسلة عند الفروق الأولى وتحصلنا على نتائج يتفق عليها كل من اختبار ADF واختبار PP التي تصرح بأن السلسلة متكاملة عند الفرق الأول، ويتضح ذلك من كون القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة في جميع النماذج أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 5%، مما يعني رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وعليه فإن السلسلة الزمنية LM متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

أما بالنسبة للسلسلة الزمنية LPP بعد استخدام اختبار ADF وPP، نلاحظ أن كل القيم المحسوبة بالقيم المطلقة للسلسلة هي أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة وذلك في جميع النماذج عند المستوى 5%، ما يدل على وجود جذر وحدة وبالتالي السلسة غير مستقرة عند المستوى، ولإرجاع السلسة مستقرة طبقنا الفروقات من الدرجة الأولى، ومن النتائج الإحصائية تبين أن القيمة المحسوبة لـ DLPP أكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة وذلك في جميع النماذج، وعليه فإن السلسة LPP متكاملة من الرتبة الأولى.

مما سبق نستنتج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

يمكن تمثيل المتغيرات ذات الفروقات على النحو التالي:

الشكل رقم 14: سلسلة LM للفروق الأولى الشكل رقم 15: سلسلة LPP للفروق الأولى

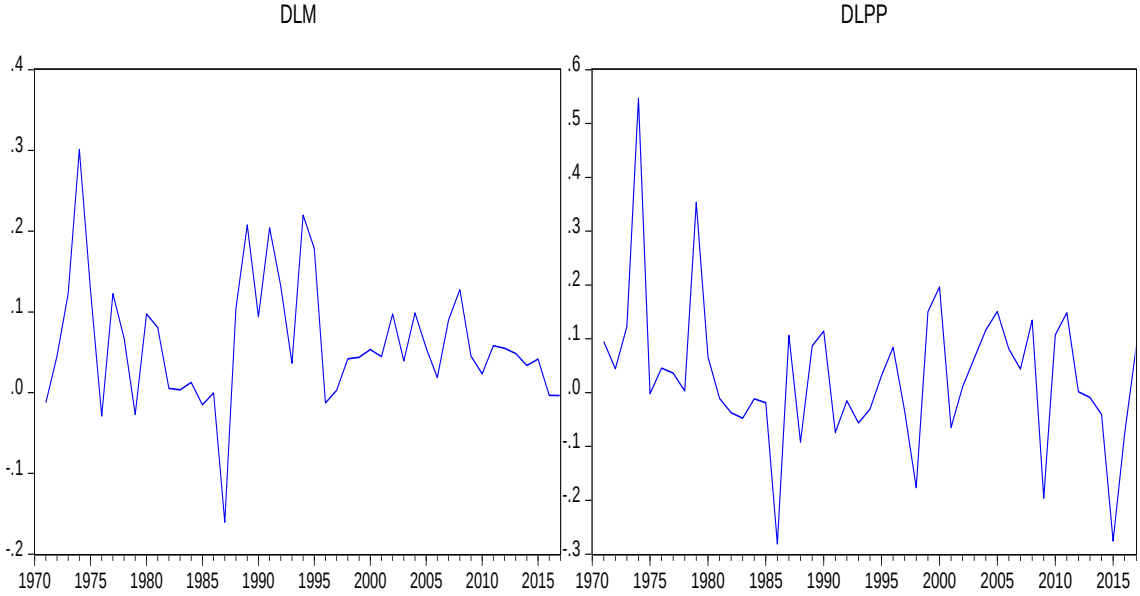

المصدر: مرسوم اعتمادا على برنامج (Eviews10)

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية

قبل إجراء تحليل المتغيرات بواسطة متجه الانحدار الذاتي فإنه يتطلب اختبار المتغيرات فيما إذا كان هناك تكامل مشترك فيما بينها (علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات)، ولأجل إجراء اختبار التكامل المشترك، فقد تم تطبيق طريقتين: 1-طريقة انجل-غرانجر، 2-طريقة جوهانسن (Johansen method)، هذه الأخيرة تتضمن اختبارين هما: اختبار الأثر (λ_{trace}) والقيمة الكامنة العظمى (λ_{max}).

1-اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-غرانجر:

بناء على اختبارات جذر الوحدة السابق، تبين لنا أن كل متغيرة متكاملة ومستقرة من الدرجة الاولى، وبالتالي فان منهجية التكامل المشترك تنطوي على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير انجل-غرانجر إلى إمكانية استخدام الانحدار على السلاسل المستقرة من نفس الدرجة ولا يكون هذا الانحدار زائفا ويتصف بالعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

$$\varepsilon_t = LM - \alpha - \beta LPP$$

سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، وهذا بتقدير المعادلة لاختبار جذر الوحدة انطلاقا من بواقي التقدير، كما يجب فحص بواقي المعادلة للتأكد من استقرارية البواقي وذلك من خلال اختباري ديكي فولر وفيليب بيرون.

الشكل التالي يبين الرسم البياني لقيم بواقي التقدير:

الشكل رقم 16: سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

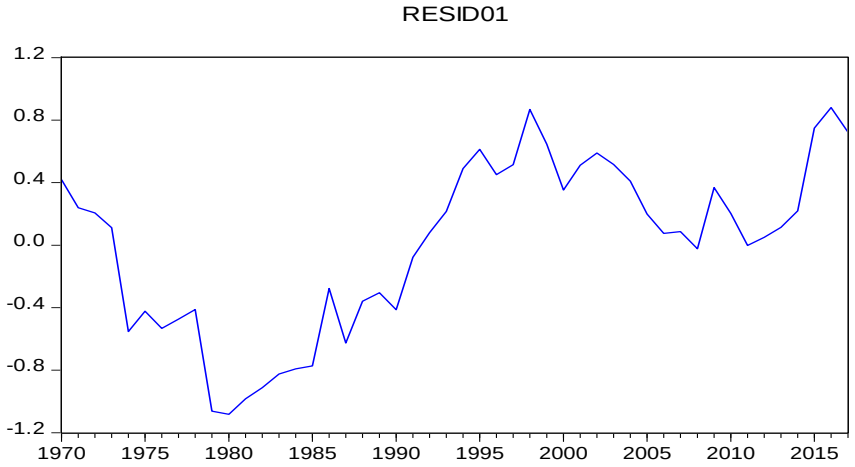

المصدر: مرسوم اعتمادا على برنامج (Eviews10)

نلاحظ من خلال الشكل عدم استقرارية سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك وهذا لأنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت وما يؤكد لنا ذلك هو كل من اختبار ADF وPP اللذان سنقوم بإجرائهما والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 21: نتائج اختبار جذر الوحدة لبواقي التقدير

نوع النموذج	Intercept		Trend-Intercept		None	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-1.312859	-1.383100	-2.165756	-2.602425	-1.331910	-1.403391
القيمة الحرجة	-2.925169	-2.925169	-3.508508	-3.508508	-1.947975	-1.947975
الاحتمال الحرج	0.6160	0.5826	0.2758	0.2812	0.1668	0.1473

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 05.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن بواقي معادلة الانحدار للتكامل المشترك غير مستقرة وهذا واضح من خلال القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الحرجة للاختبارين ADF وPP في جميع النماذج، وما يؤكد لنا ذلك أيضا هو نتائج قيمة الاحتمال الحرج والتي تفوق قيمته قيمة مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة، أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة، كل هذا يؤدي إلى عدم وجود إثبات لعلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات، ولتعزيز النتائج سنقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن:

2-اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن:

نتائج تطبيق الاختبار على السلسلتين محل الدراسة أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم 22: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

المتغيرات	الفرضيات العدمية	λ_{trace}	Critical value	Prob
LM/LPP	r=0	11.06951	15.49471	0.2073
	r>0	0.065165	3.841466	0.7985

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 06.

من الجدول أعلاه نتائج اختبار الأثر تؤدي بنا إلى قبول الفرض العدم والذي ينص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي11.06951 هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط والواردات، وعليه لا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ في هذه الحالة ونتجه نحو تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي(VAR) .

المطلب الثالث: تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) وتفسير النتائج

قبل تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي لابد من تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (p) للنموذج، وبالتالي فإن عملية التقدير تتطلب منا المرور بالخطوات التالية:

1-تحديد درجة الإبطاء: لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 23: تحديد درجات الإبطاء للنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-44.67270	NA	0.028603	2.121486	2.202586	2.151562
1	81.28807	234.7451*	0.000112*	-3.422185*	-3.178887*	-3.331958*
2	84.82880	6.276747	0.000114	-3.401309	-2.995812	-3.250931
3	86.54835	2.891972	0.000127	-3.297652	-2.729956	-3.087123
4	91.81134	8.372935	0.000121	-3.355061	-2.625165	-3.084380

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أقل قيمة للمعيارين (AIC) و (SC) هي عند فترة إبطاء زمني (1)، وعليه سنقوم بتقدير نموذج (VAR) بدرجة إبطاء (p=1).

2-تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي وتحليل نتائج التقدير: بعد دراسة استقرارية السلسلتين وتحديد درجة الإبطاء المثلى، سنقوم بتقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي(Eviews10) تحصلنا على النموذج المقدر التالي:

2-1 تقدير النموذج الأول:

أ-معادلة الواردات:

$$DLM = C(1)*DLM(-1) + C(2)*DLPP(-1) + C(3)$$

$$DLM = 0.205005*DLM(-1) + 0.155821*DLPP(-1) + 0.045937$$

$R^2 = 0.145$ $\quad \bar{R}^2 = 0.106$ $\quad F_{stat} = 3.674$

ب-معادلة سعر النفط:

DLPP = C(4)*DLM (-1) + C(5)*DLPP (-1) + C(6)

DLPP = 0.292457*DLM (-1) + 0.031806*DLPP (-1) + 0.010545

R^2= 0.030 $\bar{R}^2$ = 0.014 F_{stat}= 0.675

هذا ويمكن تقييم معادلة الواردات من الناحية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

- مرونة DLM(-1) جاءت بإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات الحقيقية في الفترة الحالية وحجم الواردات الحقيقية في الفترات السابقة، حيث أن أي زيادة في DLM(-1) بـ 1% ستؤدي إلى زيادة في DLM بـ 0.2% .

- أما بالنسبة لمرونة DLPP(-1) كذلك جاءت بإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات الحقيقية في الفترة الحالية وأسعار النفط في الفترة السابقة وهو ما يتماشى مع المنطق الاقتصادي، حيث أن أي زيادة في DLPP(-1) بـ 1% ستؤدي إلى زيادة في DLM بـ 0.15 %.

نفس الشيء بالنسبة لتقييم معادلة النفط من الناحية الاقتصادية، حيث كل من مرونة DLM(-1) و DLLP(-1) جاءتا بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات وأسعار النفط في مختلف الفترات.

ويمكن تفسير ذلك بأن الواردات الجزائرية حساسة ومرتبطة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، ويرجع هذا لكون الموارد المالية التي يتم من خلالها تغطية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، فإذا ارتفع سعر النفط فإن هذا يؤدي إلى نمو في الإيرادات الكلية ومنه حدوث زيادة في قيمة الواردات وهذه مشكلة يعاني منها الاقتصاد الوطني.

أما من الناحية الإحصائية وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد يمكن القول أنه ضعيف R^2= 0.030، ما يدل أن أسعار النفط لا تفسر الواردات إلا نسبة 0.3%، كما أن النموذج غير معنوي حسب إحصائية فيشر حيث (F_{tab}= 3.13> F_{stat}= 0.675) وبالتالي نستطيع القول أن النموذج غير مقبول إحصائيا.

2-2 تقدير النموذج الثاني:

أ-معادلة الواردات:

LM = C(1)*LM (-1) + C(2)*LPP (-1) + C(3)

LM = 0.998427*LM (-1) -0.031469*LPP (-1) + 0.113846

R^2= 0.992 F_{stat}= 2990.3

ب-معادلة سعر النفط:

LPP = C(4)*LM (-1) + C(5)*LPP (-1) + C(6)

LPP = 0.045300*LM (-1) + 0.794538*LPP (-1) + 0.072723

R^2= 0.896 F_{stat}= 189.98

يمكن تقييم كل من معادلة الواردات من الناحية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

-مرونة LM(-1) جاءت بإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات الحقيقية في الفترة الحالية وحجم الواردات الحقيقية في الفترة السابقة، حيث أن أي زيادة في LM(-1) بـ 1 % ستؤدي إلى زيادة في LM بـ 0.99%؛

- أما بالنسبة لمرونة LPP(-1) جاءت بإشارة سالبة أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الواردات الحقيقية في الفترة الحالية وأسعار النفط الحقيقية في الفترة السابقة، وهذا لا يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري فالواردات مرتبطة بالتغير في سعر النفط.

أما من الناحية الإحصائية فمعادلة الواردات مشروحة بقيمتها السابقة بالمتغير LPP(-1)، وهذا ما يوضحه معامل التحديد (R^2= 0.99)، ما يدل أن أسعار النفط تفسر الواردات بالنسبة 99% ضمن هذا النموذج كذلك المعنوية الكلية للنموذج جيدة حسب إحصائية فيشر (F_{stat}= 2990.3 >F_{tab}=3.13).

نفس الشيء بالنسبة لتقييم معادلة النفط من الناحية الاقتصادية، حيث كل من مرونة LM(-1) و LLP(-1) جاءتا بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين حجم الواردات وأسعار النفط في

مختلف الفترات. أما من الناحية الإحصائية فيتضح أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة حسب إحصائية فيشر (F_{tab}= 3.13< F_{stat}= 189.98)، وهذا ما يفسره معامل التحديد (R^2= 0.89) أي أن 89% من المشاهدات مشروحة عن طريق متغيرة الواردات، فسعر النفط تفسره الواردات.

مما سبق من تقدير وتحليل النموذجين فإننا نختار النموذج الثاني الذي يتوافق مع المعايير الإحصائية، كما نستطيع القول إن النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا بالرغم من وجود بعض التناقض مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري.

كما يتضح من الشكل (17) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار VAR (satisfies the stability condition)، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم 17: جذور عكسية ل AR متعدد الحدود

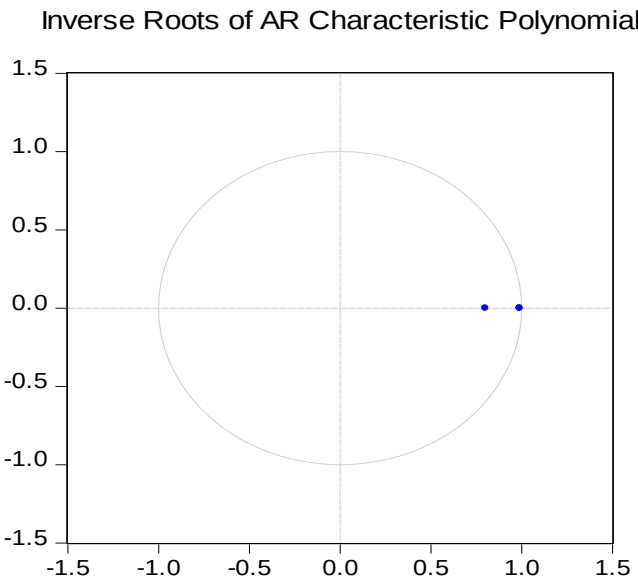

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (Eviews10)

3-تحليل نتائج دوال الاستجابة (Impulse Reponses Fonction):

يهدف هذا الاختبار إلى تتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج، بالإضافة إلى معرفة كيفية استجابة أي متغير من متغيرات الدراسة لحدوث أي صدمة، وبعد إجراء هذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية والموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 18: تحليل نتائج دوال الاستجابة

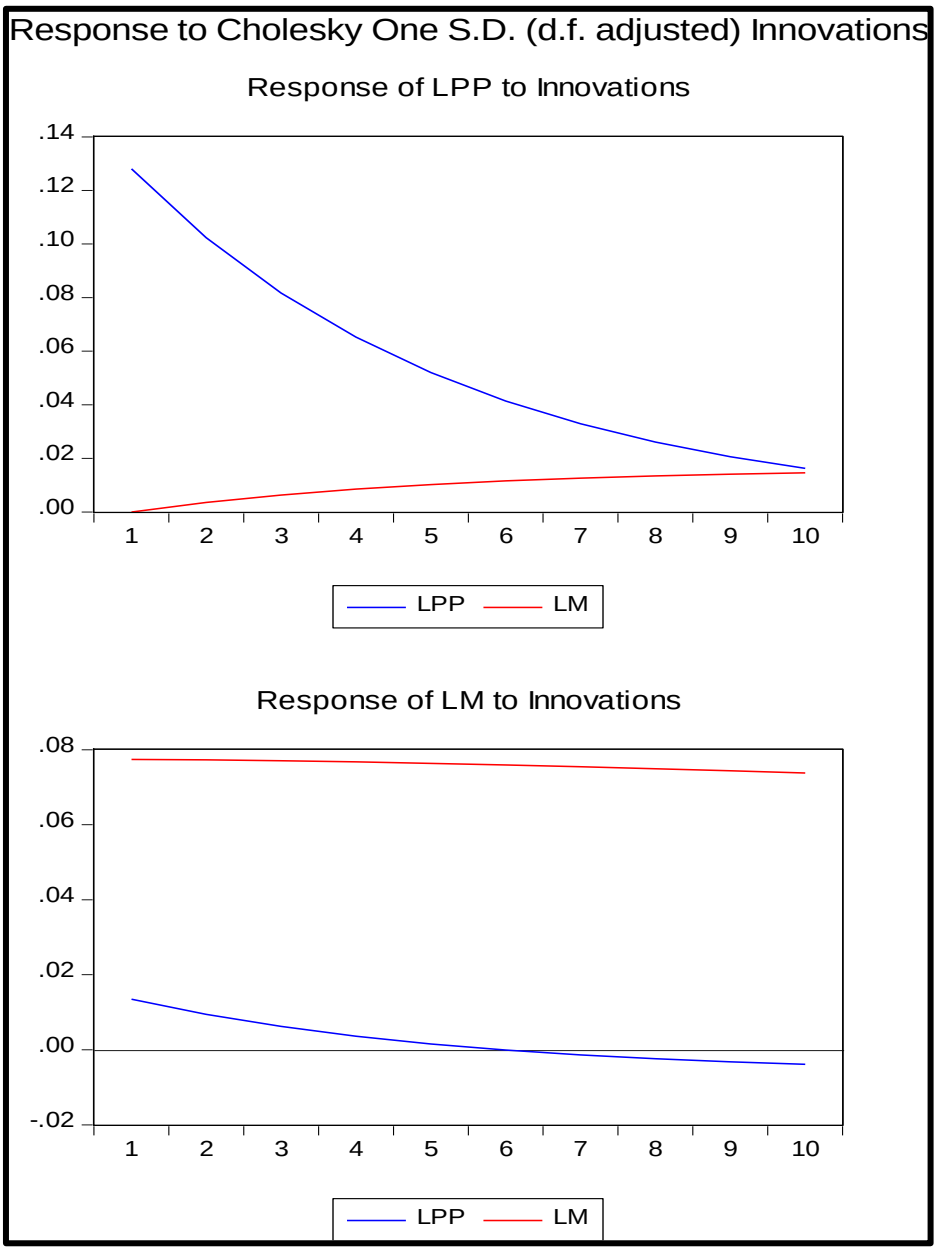

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

من خلال الشكل أعلاه والجداول المتعلقة بتحليل نتائج صدمات متغيرات الدراسة للملحقين رقم 09-10 نستخلص ما يلي:

أ- صدمة أسعار النفط PP: يتضح من الشكل (18) المنحنى الأعلى أن حدوث أي صدمة مفاجئة في أسعار النفط وبمقدار 0.128 خلال الفترة (t=1)، فإن هذا لم يؤدي إلى أي تغير في متغيرة الواردات في نفس الفترة، لكن خلال الفترة (2) نلاحظ استجابة الواردات للصدمة بشكل إيجابي وآني وفي تزايد مستمر مع مرور الزمن، ويمكن تفسير الاستجابة المستمرة للواردات بارتباطها المباشر بأسعار النفط

خاصة في ظل ضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية الطلب الداخلي خصوصا ما تعلق بتمويل احتياجات برامج الاستثمارات العمومية التي يعتمد بشكل كبير في تمويل احتياجاتها على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي صدمة في أسعار النفط ستكون لها آثار قوية على الواردات.

ب-صدمة الواردات M: يتضح من الشكل (18) المنحنى الأسفل أن حدوث أي صدمة مفاجئة في الواردات وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل إيجابي على أسعار النفط، إذا أحدثنا صدمة على الواردات بمقدار0.077 فإننا نلاحظ استجابة فورية في متغيرة سعر النفط بمقدار 0.013 ومن بداية الفترة (t=1)، ثم يصبح هذا التأثير ضعيفا ويتجه نحو الثبات حتى الفترة (t=6) يصبح هذا التأثير سالبا.

4-تحليل التباين: الهدف منه هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين الخطأ، والنتائج الخاصة بتحليل التباين تظهر من خلال الملحق رقم 11.

نلاحظ أن LPP تتسبب بـ 97.05% في تباين الخطأ لتنبئها وبـ 2.94% في تباين خطأ المتغيرة LM، في حين أن LM لا تتسبب في تباين خطأ متغيرة LPP، منه نستنتج أن أي صدمة تحدث على مستوى أسعار النفط يكون لها الأثر على الواردات وذلك للارتباط المباشر الموجود بين هذه المتغيرتين.

الشكلين التاليين يوضحان لنا تحليل التباين لكل من LPP وLM:

الشكل رقم 19: الأشكال البيانية لتحليل التباين

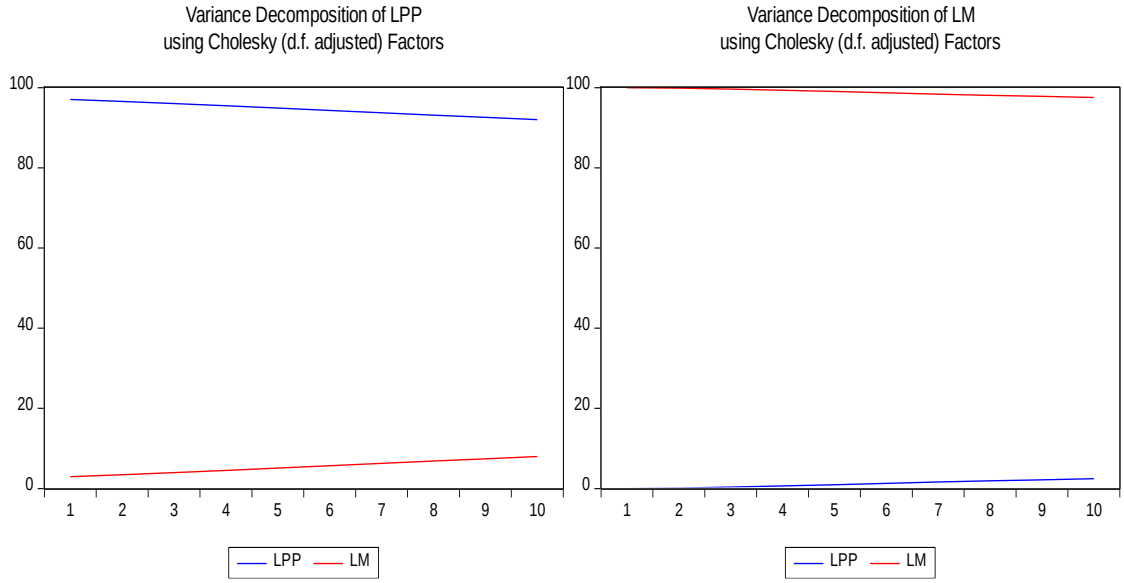

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10)

5- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Causality test): نقوم في هذه الخطوة بإجراء اختبار العلاقة السببية بين متغيري الدراسة، وذلك اعتمادا على اختبار غرنجر للسببية، حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة، حيث إذا تم رفضها فإن هناك علاقة سببية وفي حالة العكس فالمتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض.

نتائج اختبار العلاقة السببية غرانجر بين أسعار النفط والواردات في ظل الفرضية الصفرية يوضحه الجدول الموالي:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 = ... = b_p^1 = 0$$

الجدول رقم 24: نتائج اختبار السببية غرانجر

فرضية العدم	قيمة F	Prob
DLPP لا يتسبب في DLM	3.68	0.0617
DLM لا يتسبب في DLPP	1.13	0.2928

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 12.

نتيجة الاختبار يمكن تفسيرها كالتالي:

من خلال الفرضية الأولى تبين لنا أن قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5 % إذن نقبل فرضية العدم، وهذا ما يدل على أن سعر النفط لايسبب في الواردات، كذلك الفرضية الثانية إذ نجد أن قيمة الاحتمال المقابل لها هو أكبر من 5% وبالتالي نقبل هذه الفرضية، إذن نستنتج من اختبار السببية أنه لا توجد علاقة سببية بين أسعار النفط والواردات أي أن كل متغير لا يتسبب في اتجاه المتغير الآخر. من خلال كل هذا يمكننا القول بأنه لا يوجد ارتباط بين أسعار النفط والواردات في الأجل القصير.

نستنتج بأن أسعار النفط تؤثر بشكل غير مباشر على الواردات أي أن هذه الأخيرة تتعلق بأسعار النفط ولكن ليس بصفة كلية حيث أن جزء منها يرتبط بأسعار النفط من خلال تأثيره على الصادرات، أي أن قيمة الواردات مرتبطة بعوائد الصادرات النفطية، بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات.

خلاصة الفصل:

قمنا خلال هذا الفصل بتعريف المتغيرات التي تدور حولها دراستنا وتطرقنا إلى إظهار أهم الأساليب التحليلية المتبعة في دراستنا، كما حللنا العلاقة بين أسعار النفط وعلاقتها بالواردات في الاقتصاد الجزائري ومن أجل معرفة مدى تقارب هذين المتغيرين أجرينا عليهم بعض الأساليب التحليلية كاختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرارية السلاسل من عدمها، كما أجرينا التكامل المشترك، وكذلك استخدام اختبار سببية غرانجر، بعد كل هذه الاختبارات توصلنا إلى عدم استقرارية السلسلتين عند المستوى أي أنها تحتوي على جذر وحدوي، إلا أنها تستقر عند الفرق الأول، وبذلك تكون السلاسل لكل من أسعار النفط والواردات متكاملة من الدرجة الأولى، ومن خلال نتائج اختبار السببية تبين لنا أنه لا توجد سببية في كلا اتجاهين أي أن كل من أسعار النفط والواردات ولا يسببان البعض لكن لكن لسعر النفط تأثير بشكل غير مباشر على الواردات وهذا راجع إلى السياسات التوسعية التي تطبها الجزائر، كما استخلصنا من خلال نتائج دوال الاستجابة إلى أن الواردات الجزائرية تتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث أن حدوث صدمة في هذه الأخيرة بـ 1 % ستتسبب في إحداث أثر إيجابي في بداية فترة الاستجابة وبشكل قوي، مما يدل على أن الواردات مرتبطة وبشكل أساسي وكبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا إضافة إلى صعوبة التنبؤ بأسعارها المستقبلية، ذلك أنه توجد مجموعة من العوامل زيادة على معادلة العرض والطلب، تتحكم وتؤثر على مسار وتحركات الأسعار فيها.

توصلنا إلى أن النفط مصدر أساسي للطاقة وهو مهدد بالنضوب بسبب محدودية احتياطاته وتزايد الإقبال عليه، كما يجري في العادة عند تسعير السلع المنتجة والمعروضة للبيع بالنظر إلى حجم العرض والطلب على هذه السلعة مع أخذ حجم تكاليف إنتاجها بعين الاعتبار، غير أن هذه العوامل ليست هي المحدد الوحيد لسعر النفط، بل هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والعسكرية، فهي سلعة استطاعت أن تخرج بالإنسانية من الحياة البدائية والمعاناة التي كان يعيشها إلى حياة متطورة وأكثر سهولة، لذلك تدخلت عوامل أخرى جديدة لتؤثر على سعر النفط محاولة من وراء ذلك السيطرة عليه، وهو ما جعل أسعار النفط غير مستقرة على الدوام.

كما استنتجنا أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق النفط على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني، إذ تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير النفط هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية والتنموية، كذلك مصدرا للتمويل بالعملة الصعبة. هذا وقد تم تسجيل بداية من جوان 2014 تراجعا حادا ومستمرا لسعر النفط وهو ما أثر على وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على غرار الواردات والتي تتأثر وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما يؤكد وبجلاء التبعية المفرطة للإيرادات النفطية.

بالتالي يتطلب إعادة النظر في طبيعة الريع الاقتصادي النفطي والنظر إليه باعتباره إيرادا رأسماليا يعود للدولة وليس إيرادا جاريا، وعليه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية، من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل للثروات.

من خلال دراستنا لموضوع البحث يمكن عرض مجموعة من النتائج، كما وقدمنا في إطار هذه النتائج جملة من الاقتراحات إضافة إلى محاولة فتح آفاق للبحث.

أولا-اختبار الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث ومحاولة للإحاطة ببعض جوانبه يمكننا الحكم على مدى صحة الفرضيات المصاغة في مقدمة البحث وفق ما يلي:

- الفرضية الأولى: تطورت السياسة الاستيرادية في الجزائر وفقا لمقتضيات المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، قد عرفت تطورات عدة بدء بالمراقبة إلى احتكار الدولة ثم التحرير التام، الأمر نفسه ينطبق على التوزيع السلعي والجغرافي للواردات تغير خلال فترات مختلفة؛

- الفرضية الثانية: لا تخضع التغيرات في سعر النفط لعوامل الطلب والعرض فقط، بل تعود لعوامل هيكلية في السوق لها علاقة كبيرة بالقرارات السياسية والأزمات والظروف الطارئة، ومن أهم العوامل التي تسببت في التقلبات الكثيفة لأسعار النفط هي الصراعات القائمة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة له، والتي انتهى البعض منها باحتلال الدول المستهلكة للنفط للدول المنتجة له؛

- الفرضية الثالثة: حسب النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية تبين عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بين أسعار النفط وحجم الواردات في الجزائر هذا راجع إلى السياسات التوسعية المتخذة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية وإشباع حاجيات المجتمع، وفي المقابل أثبتت هذه الدراسة وجود استجابة الواردات لصدمة أسعار النفط بشكل إيجابي وفي تزايد مستمر.

ثانيا-النتائج:

بعد ما تم استعراضه في هذه الدراسة يمكن عرض مجموعة النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1- النفط أنواع ولكل نوع سعر خاص به حسب الجودة التي يتمتع بها، ووفق الدراسات التي أجريت على أنواع النفط فإنها تتوقع بأن جودة النفط في المستقبل ستتغير إلى الأسوأ ؛

2- تخضع أسعار النفط لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملان الوحيدان في تحديد أسعار النفط عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالميا ومنها عوامل

الجيوسياسية، المناخية، النفسية والفنية، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة تلعب دورا كبيرا في تحديد سعر النفط العالمي؛

3- مرت سياسة الاستيراد في الجزائر بعدة مراحل، بدء بنظام الاحتكار التام، وصولا إلى التحرير التام للواردات، كما لاحظنا التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية متمركز بشكل كبير على الدول الأوروبية؛

4- نتيجة التبعية المفرطة للعائدات النفطية فقد أدى التقلب الحاصل في أسعار النفط إلى تسجيل اختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني على غرار الواردات؛

5- نتائج تحليل الاستقرارية بينت عدم استقرار السلاسل لكل من أسعار النفط والواردات عند المستوى إلا أنها تستقر عند الفرق الأول، وبذلك تكون السلاسل لكل من أسعار النفط والواردات متكاملة من الدرجة الأولى؛

6- تم التوصل من خلال الدراسة القياسية التي أجريت إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط وحجم الواردات في الجزائر؛

7- لا توجد علاقة سببية بين أسعار النفط والواردات حسب اختبار غرانجر للسببية، أي أنهما لا يسببان البعض، يعزى ذلك إلى السياسات التوسعية التي تقوم بها الدولة الجزائرية؛

8- تتأثر الواردات الجزائرية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، حيث أن حدوث صدمة في هذه الأخيرة ستتسبب في إحداث أثر ايجابي، مما يدل على أن الواردات مرتبطة وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثالثا-الاقتراحات:

بالاعتماد على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة لموضوع البحث يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتي نلخص أهمها فيما يلي:

- ✓ ضرورة إجراء إصلاح هيكلي للاقتصاد الوطني، عن طريق ترشيد سياساتها التنموية وذلك عن طريق التحول عن سياسة دعم الطلب الكلي والتوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني؛
- ✓ يتوجب على الجزائر عدم الاكتفاء بإنتاج النفط من باطن الأرض وتصديره في شكله الخام والبدء في تحويله وتصنيع المنتجات التي تنتجها بجودة عالية؛

- ✓ بما أن النفط مادة ناضبة، يجدر بالحكومة البحث عن مصادر طاقة أخرى بديلة كالطاقة الشمسية؛
- ✓ العمل على تكريس الضبط المالي من خلال تطبيق سياسة ترشيد الانفاق الحكومي، وذلك بتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات والسلع، وإعادة صياغة أولويات المجتمع بما يكفل الأمن الاقتصادي؛
- ✓ توجيه احتياطات الصرف للاستثمار في إنتاج السلع الأكثر استيرادا وجلبا للعملة الصعبة، وهو ما سيسمح بتحقيق هدف إحلال الواردات، إضافة إلى إصلاح بيئة الأعمال من خلال إشراك القطاع الخاص في الإنتاج لترقيته وتحسين تنافسية هذه القطاعات في الخارج؛
- ✓ ينبغي على الجزائر أن تباشر في تنويع إيرادات الصادرات خارج النفط من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وتنميتها خاصة قطاع الفلاحة والصناعة وألا تركز على قطاع النفط فقط.

رابعا-آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر، ارتأينا إلى فتح آفاق البحث التالية:

- دراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين حجم الواردات الجزائرية وأسعار النفط؛
- القيام بدراسة استشرافية تنبؤية للتغيرات التي تطرأ على الواردات الجزائرية عند تغير اتجاه أسعار النفط؛
- دراسة أخرى بإضافة بعض المتغيرات التي قد تكون من محددات أسعار النفط والواردات وهذا للتعمق أكثر ولمعرفة ما إذا كانت النتائج المتوصل إليها مطابقة أو مخالفة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا-باللغة العربية:

1-الكتب:

- أشرف أحمد العدلي (2006)، **التجارة الدولية**، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر، المعمورة، ط1، مصر.
- حربي محمد موسى عريقات (2006)، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، ط1، عمان.
- حسام علي داود وآخرون (2002)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان.
- حسين عبد الله (1979)، **اقتصاديات البترول**، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة.
- خالد أمين عبد الله (2001)، **محاسبة النفط**، دار وائل، ط 01، عمان -الأردن.
- خالد محمد السواعي (2009)، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن.
- رشاد العصار وآخرون (2000)، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- رعد حسن الصرن (2000)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر والتوزيع، ج1، ط1، دمشق.
- رمضان محمد مقلد وآخرون (2003)، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- زينب حسين عوض الله (1999)، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
- سامي خليل (2001)، **الاقتصاد الدولي –نظرية التجارة الدولية-**، دار النهضة العربية، ج1، القاهرة.
- سامي عفيفي حاتم (1991)، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط1، القاهرة، مصر.

- سعيد عبد العزيز عثمان (2004)، **مقدمة في الاقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر.
- شعيب بونوة وزهرة بن يخلف (2010)، **مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صالح تومي (2013)، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر.
- طارق يوسف حسن جابر (2012)، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- عادل أحمد الحشيش، مجدي محمود شهاب (2005)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- عادل أحمد حشيش (2000)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- عادل أحمد حشيش وآخرون (1998)، **أسياسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، (1987)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- عبد المطلب عبد الحميد (2003)، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، ج2، ط1، القاهرة.
- علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار الميسرة، ط7، الأردن.
- علي كساب (2004)، **النظرية الاقتصادية :التحليل الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عمر صخري (2005)، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر.
- فليح حسن خلف (2004)، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة البيارق للنشر، ط1، الأردن.

- فوزي عبد الرزاق (2016)، **استراتيجيات التجارة الخارجية**، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، الأردن.
- قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (الاقتصاد السوري أنموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- كامل بكري، رمضان محمد مقلد واخرون (2002)، **مبادى الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد (2006)، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي، لبنان.
- محمد أحمد الدوري (1983)، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- محمد أحمد الدوري (2003)، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار الشموع الثقافة، ط1، ليبيا.
- محمد أحمد السريتي (2009)، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر.
- محمد فوزي أبو السعود وآخرون (2001)، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمود رضا فتح الله (2006)، **اقتصاديات الطلب على الواردات، النظرية-السياسات-منهجية القياس**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة.

2-الرسائل والأطروحات العلمية:

- آيات الله مولحسان (2011)، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية –دراسة حالة (الجزائر-مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- بلقاسم زياني (1995)، **دور المحروقات في تمويل التنمية –حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- بلقاسم ماضي (2007)، **العوائد البترولية مشاكل وآفاق**، أطروحة دكتوراه دولة، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.

- بلقلة براهيم (2015)، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- بن جدو سامي (2011)، **دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2009**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بن ديب عبد الرشيد (2003)، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية :حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بن عوالي خالدية (2016)، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر.
- بهلول مقران (2011)، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال 1970-2005**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- بورنان الحاج (2002)، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بوعوينة مولود (2010)، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية VAR**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بوفليح نبيل (2011)، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية -الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- جمعة رضوان (2007)، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر (1970-2004)**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- حمادي نعيمة (2009)، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

- دريسي أسماء (2013)، **التنافس الدولي على أهم منابع النفط في العالم والرهانات الاستراتيجية المستقبلية حالة التنافس الصيني- الأمريكي على نفط الخليج العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- زايد مراد (2006)، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- زيتوني هوارية (2011)، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- سلمي رشيد (2015)، **دراسة اقتصادية قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة 1980-2012**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر.
- سميحة بن محياوي (2015)، **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية _دراسة بعض الدول العربية_**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- ضالع دليلة (2009)، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- عبد المالك مباني (2008)، **الاقتصاد العالمي للمحروقات" النفط والغاز الطبيعي- دراسة تحليلية استشرافية"-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- العمري علي (2008)، **دراسة تأثير تطورات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1970-2006**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- عية عبد الرحمان (2015)، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
- فيصل لوصيف (2014)، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.

- قويدري قوشيح بوجمعة (2009)، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- كتوش عاشور (2004)، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- كلثوم صافي (2015)، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات، تطبيق على الجزائر في الفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
- لباني يسمينة (2009)، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002-**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- مدياني محمد (2009)، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- مقليد عيسى (2008)، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- مهوب مسعود (2012)، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

3-المجلات والملتقيات:

أ-المجلات:

- بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى (جوان 2014)، **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- جاب الله مصطفى (جوان 2016)، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الوازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر.
- حسان خضر (نوفمبر 2005)، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت.
- رحمان أمال، محمد التهامي طواهر (2013)، **تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- صالح تومي وعيسى شقدقب (2006)، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر.
- صالح صالحي (2015)، **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-نعمة الموارد ولعنة الفساد-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف، الجزائر.
- ضويفي حمزة (جوان 2016)، **أثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد 20، جامعة البويرة، الجزائر.
- الطاهر زيتوني (2010)، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (وابك)، الكويت.
- عابد العبدلي (2007)، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر.
- عماد الدين محمد المزيني (2013)، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين.
- فوزي القريشي (ديسمبر 1978)، **الأسعار الآنية أو الفورية للنفط**، مجلة النفط والتنمية، منشورات النفط والتنمية، العدد 03، بغداد.

- محمد أحمد الدورى (1996)، **السوق البترولية بين النظرية والواقع**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 02، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- محمد نجيب غزالي خياط (2000)، **تقدير دالة الطلب على الواردات، المملكة العربية السعودية (1969-1997)**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز.
- مخلفي أمينة (2011)، **النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، الجزائر.
- نبيل مهدي الخبابي (2013)، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، مجلة جامعة بابل، المجلد 20، جامعة بابل، العراق.
- نور الدين هرمز وآخرون (2007)، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا.

ب-الملتقيات:

- حملة عز الدين (29-30 نوفمبر 2016)، **حوكمة المؤسسات البترولية- الأخلاقيات، وحماية البيئة-**، مجمع أعمال الملتقى الدولي" :متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة-الجزائر.
- ديلمي لخضر (29-30 نوفمبر 2016)، **ديناميكيات الريع الاقتصادي والريع البترولي**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار اسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- طيبي حمزة (يومي 07/08 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

- قرود علي (29-30 نوفمبر 2016)، **نمذجة قياسية لعلاقة سعر النفط بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1985-2014**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- قندوز خالد بن الوليد (29-30 نوفمبر 2016)، **تأثير أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر- دراسة قياسية من 1990 إلى 2015**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- كمال عامر (29-30 نوفمبر 2016)، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- مولاي مصطفى سارة (يومي 08/07 أكتوبر 2015)، **العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها -المخاطر والحلول"، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.
- يحياوي سمير (29-30 نوفمبر 2016)، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجمع أعمال الملتقى الدولي: "متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية في ظل انهيار أسعار المحروقات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

4-التشريعات والتقارير:

- إحصائيات المديرية العامة للجمارك
- بيانات التقرير السنوي لمنظمة OPEC 2007-2012-2017.
- بيانات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC
- التقارير الإحصائية السنوية لأوبك 2006-2013-2018.

- تقرير الأمين العام (2017)، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك**، الكويت.
- الجريدة الرسمية 21 المؤرخة في 23 أفريل 2013.
- الجريدة الرسمية رقم 16، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- الجريدة الرسمية رقم 78 المؤرخة في 04 ديسمبر 2005.
- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط ...إلى أين؟، العدد 07، يوليو2016، ص 19.
- النشرات الإحصائية الثلاثية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005-2010-2015-2018.

5-الأنترنت:

- بترول-الجزائر-سينتهي-بعد-10-سنوات على الموقع / https://www.echoroukonline.com

ثانيا-باللغة الأجنبية:

1- Livres:

- Abdellatif benachenhou (2004), **Algérie : la modernisation maitresée**, Alpha design.
- Ahmed A. Benbitour (1992), **L'expérience algérienne de développement 1962-1991**, leçons pour l'avenir, Éditions techniques de l'entreprise, ISGP éditions, Alger.
- Chitour Chems Eddine (1995), **La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International**, Dahlab, Alger.
- D. Phan (1980), **le commerce international,** Economica, paris.
- Dominick Salvator (2011), international economics, tenth edition, John Wiley and Sons, Singapore.

- Etienne Amic, Gilles Darmois, Jean-Pierre Favennec (2006), **L'énergie, A' Quel Prix ?**, Editions Technip, Paris.
- Georges Bresson et Alain Pirotte (1995), **économétrie des séries temporelles,** PUF (Paris : presses universitaires de France).
- Giraud André et Xavier boy de la tour (1987), **Géopolitique du pétrole et du gaz**, édition technip, paris.
- Gitt Mélard (1990), **Méthode de prévision à court terme**, Ellipses édition, Brucelles, Belgique.
- GOURIEROUX .C et MONFORT. A (1990), **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques**, Ed. Economica-Paris.
- H.Benissad (1991)**, La réforme économique en Algérie**, OPU, Alger.
- J.-L. Mucchielli (1991), **Relations économiques internationals**, Hachette supérieur, Paris.
- James D, Hamilton (1994), **Time series analysis,** Princeton University Press.
- Joël Maurice (2001), **Prix du Pétrole**, La Documentation Française, Paris.
- Kada Akacem, (1991), **comptabilité national**, OPU, Alger.
- LARDIC .S et MIGNON .V (2002), **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, Ed. Economica-Paris.
- MICHEL RAINELLI (2002), **le commerce international**, 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, France.
- PATRICK A. Messerlin (1998), **commerce international**, 1ère édition, THEMIS Economie, Paris.
- Rabah Mahiout (1974), **le pétrole algérien,** Enap, Alger.
- Régis Bourbonnais (2003), **Econométrie, Manuel et Exercices Corrigés**, 1ére édition, Dunod, Paris.

- Walter Enders (2009), **Applied Econometric Time Series**, 2nd edition, WILEY, INC, New York.
- Walter Enders (2015), **Applied Econometric Time Series**, 4 th edition, Wiley & Sons, Inc.

2-Articles :

- Albert CLO (Janvier 2005), **Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture**, Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie), N° 14, Alger
- Elitza Melva and Nicolaus Segfried (Décembre 2007), **Oil Market Network Effects and the Choice of Currency for Oil Invoicing,** Occasional Paper Series, N° 77, European Central Bank.
- Gideon Schwarz (1978), **Estimating the Dimension of a Model,** The Annals of Statistics, vol 6, No.2.
- Hirotugu Akaike (1974), **A New Look at the Statistical Model Identification**, IEEE Transactions on Automatic contrôle, vol 19, No.6.
- Nicolas Carnot et Catrine Hagège (Novembre 2004), **le Marche Pétrolière**, Française/Economie Prévision 2004/5, N° 166.
- Olivire Riebel (janvier/février 1999), l'OPEC : une organisation face à ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N° 418, paris.
- Sims, Christopher A (1980), **Macroeconomics and Reality**, Economitrica, Vol 48, No 01.

3-Recherches scientifiques :

- Adam Gonnelli (1993), **THE BASICS OF FOREIGN TRADE AND EXCHANGE**, Federal Reserve Bank of New York, Public Information Department, Printed.

4-Sites officiels :

- MINISTÈRE DE L'ÉNERGIE 2018 : https://www.energy.gov.dz/?rubrique=activite-transport-par-canalisation
- OPEC : www.opec.org

5-Rapports :

- Bank of Algeria.
- Direction Générale des douanes centre National de l'informatique et de statistique C.N.I.S.
- Statistique du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2017).

6-Sites Web :

- Evan Tarver, **4 Reasons Why the Price of Crude Oil Dropped**, https://www.investopedia.com/articles/investing/102215/4-reasons-why-price-crude-oil-dropped.asp.
- http://www.mincommerce.gov.dz/arab/
- https://www.eco-algeria.com/content/
- https://www.hespress.com/international/191801.html
- KIMBERLY AMADEO (2019), **Trade Protectionism Methods With Examples, Pros, and Cons,** https://www.thebalance.com/what-is-trade-protectionism-3305896.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: بيانات متغيرات الدراسة

السنة	أسعار النفط PP	الواردات M	السنة	أسعار النفط PP	الواردات M
1970	1.8	6205	**1994**	15,82	340142
1971	2.24	6028	**1995**	17,02	513193
1972	2.48	6694	**1996**	20,67	498326
1973	3.29	8876	**1997**	19,09	501580
1974	11.58	17754	**1998**	12,72	552359
1975	11.53	23755	**1999**	17,97	610673
1976	12.8	22227	**2000**	28,24	690426
1977	13.92	29475	**2001**	24,33	764862
1978	14.02	34439	**2002**	24,95	957040
1979	31.61	32378	**2003**	28,89	1047441
1980	36,83	40519	**2004**	37,73	1314400
1981	35,93	48780	**2005**	53,36	1493645
1982	32,97	49386	**2006**	64,29	1558541
1983	29,55	49782	**2007**	71,12	1916829
1984	28,78	51257	**2008**	97,01	2572033
1985	27,56	49491	**2009**	61,77	2854205
1986	14,43	49440	**2010**	79,03	3011807
1987	18,44	34153	**2011**	111,26	3442501
1988	14,92	43427	**2012**	111,67	3907071
1989	18,23	70072	**2013**	109,38	436848
1990	23,73	87017	**2014**	99,68	4719708
1991	20,00	139241	**2015**	52,79	5193459
1992	19,32	188547	**2016**	44,28	5154776
1993	16,97	205034	**2017**	54,12	5111297

المصدر: تم إعداده باعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر؛ - إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.
- الديوان الوطني للإحصائيات؛

الملحق رقم 02: اختبار استقرارية السلسة الزمنية LM

عند المستوى

Intercept

اختبار ADF

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.048204	0.7282
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.013294	0.012683	-1.048204	0.3001
C	0.133086	0.068731	1.936323	0.0591

R-squared	0.023834	Mean dependent var	0.062038
Adjusted R-squared	0.002142	S.D. dependent var	0.078191
S.E. of regression	0.078107	Akaike info criterion	-2.219853
Sum squared resid	0.274532	Schwarz criterion	-2.141123
Log likelihood	54.16654	Hannan-Quinn criter.	-2.190226
F-statistic	1.098731	Durbin-Watson stat	1.449833
Prob(F-statistic)	0.300142		

اختبار PP

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.001265	0.7454
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005841
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007364

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:41
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.013294	0.012683	-1.048204	0.3001
C	0.133086	0.068731	1.936323	0.0591

R-squared	0.023834	Mean dependent var	0.062038
Adjusted R-squared	0.002142	S.D. dependent var	0.078191
S.E. of regression	0.078107	Akaike info criterion	-2.219853
Sum squared resid	0.274532	Schwarz criterion	-2.141123
Log likelihood	54.16654	Hannan-Quinn criter.	-2.190226
F-statistic	1.098731	Durbin-Watson stat	1.449833
Prob(F-statistic)	0.300142		

Trend

اختبارADF

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.188082	0.1000
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1974 2017
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.286271	0.089794	-3.188082	0.0029
D(LM(-1))	0.480264	0.144437	3.325084	0.0020
D(LM(-2))	-0.128170	0.149028	-0.860045	0.3952
D(LM(-3))	0.424856	0.146649	2.897100	0.0062
C	1.113165	0.332241	3.350473	0.0018
@TREND("1970")	0.017995	0.005923	3.038210	0.0043

R-squared	0.353946	Mean dependent var	0.062734
Adjusted R-squared	0.268939	S.D. dependent var	0.079492
S.E. of regression	0.067967	Akaike info criterion	-2.413460
Sum squared resid	0.175542	Schwarz criterion	-2.170161
Log likelihood	59.09612	Hannan-Quinn criter.	-2.323233
F-statistic	4.163722	Durbin-Watson stat	1.707494
Prob(F-statistic)	0.004096		

اختبارPP

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.108745	0.5276
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005542
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008076

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.139460	0.082760	-1.685102	0.0990
C	0.604503	0.313098	1.930717	0.0600
@TREND("1970")	0.008452	0.005481	1.542140	0.1302

R-squared	0.073890	Mean dependent var	0.062038
Adjusted R-squared	0.031795	S.D. dependent var	0.078191
S.E. of regression	0.076938	Akaike info criterion	-2.229939
Sum squared resid	0.260454	Schwarz criterion	-2.111845
Log likelihood	55.40357	Hannan-Quinn criter.	-2.185499
F-statistic	1.755289	Durbin-Watson stat	1.352570
Prob(F-statistic)	0.184745		

None

اختبار ADF

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.047505	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.010924	0.002164	5.047505	0.0000

R-squared	-0.057499	Mean dependent var	0.062038
Adjusted R-squared	-0.057499	S.D. dependent var	0.078191
S.E. of regression	0.080407	Akaike info criterion	-2.182377
Sum squared resid	0.297405	Schwarz criterion	-2.143012
Log likelihood	52.28585	Hannan-Quinn criter.	-2.167563
Durbin-Watson stat	1.371089		

اختبار PP

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.119732	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006328
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009407

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.010924	0.002164	5.047505	0.0000

R-squared	-0.057499	Mean dependent var	0.062038
Adjusted R-squared	-0.057499	S.D. dependent var	0.078191
S.E. of regression	0.080407	Akaike info criterion	-2.182377
Sum squared resid	0.297405	Schwarz criterion	-2.143012
Log likelihood	52.28585	Hannan-Quinn criter.	-2.167563
Durbin-Watson stat	1.371089		

عند الفرق الأولى

Intercept

اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.045698	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.730757	0.144828	-5.045698	0.0000
C	0.046572	0.014516	3.208328	0.0025

R-squared	0.366533	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.352136	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.076200	Akaike info criterion	-2.268418
Sum squared resid	0.255480	Schwarz criterion	-2.188912
Log likelihood	54.17361	Hannan-Quinn criter.	-2.238634
F-statistic	25.45907	Durbin-Watson stat	1.887042
Prob(F-statistic)	0.000008		

اختبار PP

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.047503	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005554
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005568

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.730757	0.144828	-5.045698	0.0000
C	0.046572	0.014516	3.208328	0.0025

R-squared	0.366533	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.352136	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.076200	Akaike info criterion	-2.268418
Sum squared resid	0.255480	Schwarz criterion	-2.188912
Log likelihood	54.17361	Hannan-Quinn criter.	-2.238634
F-statistic	25.45907	Durbin-Watson stat	1.887042
Prob(F-statistic)	0.000008		

Trend

اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.104323	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.743270	0.145616	-5.104323	0.0000
C	0.067026	0.026108	2.567262	0.0138
@TREND("1970")	-0.000802	0.000851	-0.943100	0.3509

R-squared	0.379371	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.350504	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.076295	Akaike info criterion	-2.245413
Sum squared resid	0.250303	Schwarz criterion	-2.126154
Log likelihood	54.64450	Hannan-Quinn criter.	-2.200738
F-statistic	13.14227	Durbin-Watson stat	1.905427
Prob(F-statistic)	0.000035		

اختبار PP

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.096458	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005441
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005379

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.743270	0.145616	-5.104323	0.0000
C	0.067026	0.026108	2.567262	0.0138
@TREND("1970")	-0.000802	0.000851	-0.943100	0.3509

R-squared	0.379371	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.350504	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.076295	Akaike info criterion	-2.245413
Sum squared resid	0.250303	Schwarz criterion	-2.126154
Log likelihood	54.64450	Hannan-Quinn criter.	-2.200738
F-statistic	13.14227	Durbin-Watson stat	1.905427
Prob(F-statistic)	0.000035		

None

اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.545425	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.436531	0.123125	-3.545425	0.0009

R-squared	0.218340	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.218340	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.083699	Akaike info criterion	-2.101684
Sum squared resid	0.315247	Schwarz criterion	-2.061930
Log likelihood	49.33872	Hannan-Quinn criter.	-2.086792
Durbin-Watson stat	2.026214		

اختبار PP

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.593150	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006853
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007172

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:49
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.436531	0.123125	-3.545425	0.0009

R-squared	0.218340	Mean dependent var	0.000193
Adjusted R-squared	0.218340	S.D. dependent var	0.094670
S.E. of regression	0.083699	Akaike info criterion	-2.101684
Sum squared resid	0.315247	Schwarz criterion	-2.061930
Log likelihood	49.33872	Hannan-Quinn criter.	-2.086792
Durbin-Watson stat	2.026214		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 03: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية LPP

عند المستوى

Intercept

اختبار ADF

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.804060	0.0654
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.126829	0.045230	-2.804060	0.0074
C	0.206369	0.065159	3.167179	0.0028

R-squared	0.148739	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	0.129822	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.129032	Akaike info criterion	-1.215887
Sum squared resid	0.749220	Schwarz criterion	-1.137157
Log likelihood	30.57333	Hannan-Quinn criter.	-1.186260
F-statistic	7.862752	Durbin-Watson stat	1.919660
Prob(F-statistic)	0.007423		

اختبار PP

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.804060	0.0654
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015941
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015941

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:50
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.126829	0.045230	-2.804060	0.0074
C	0.206369	0.065159	3.167179	0.0028

R-squared	0.148739	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	0.129822	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.129032	Akaike info criterion	-1.215887
Sum squared resid	0.749220	Schwarz criterion	-1.137157
Log likelihood	30.57333	Hannan-Quinn criter.	-1.186260
F-statistic	7.862752	Durbin-Watson stat	1.919660
Prob(F-statistic)	0.007423		

Trend

اختبار ADF

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.561492	0.2989
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:30
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.189469	0.073968	-2.561492	0.0139
C	0.234531	0.070185	3.341634	0.0017
@TREND("1970")	0.002426	0.002269	1.069249	0.2908

R-squared	0.170298	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	0.132584	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.128827	Akaike info criterion	-1.198985
Sum squared resid	0.730246	Schwarz criterion	-1.080891
Log likelihood	31.17616	Hannan-Quinn criter.	-1.154546
F-statistic	4.515542	Durbin-Watson stat	1.853166
Prob(F-statistic)	0.016455		

اختبار PP

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.561492	0.2989
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.015537
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015537

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:51
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.189469	0.073968	-2.561492	0.0139
C	0.234531	0.070185	3.341634	0.0017
@TREND("1970")	0.002426	0.002269	1.069249	0.2908

R-squared	0.170298	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	0.132584	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.128827	Akaike info criterion	-1.198985
Sum squared resid	0.730246	Schwarz criterion	-1.080891
Log likelihood	31.17616	Hannan-Quinn criter.	-1.154546
F-statistic	4.515542	Durbin-Watson stat	1.853166
Prob(F-statistic)	0.016455		

None

اختبار ADF

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.722017	0.8675
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:31
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	0.010318	0.014290	0.722017	0.4739

R-squared	-0.041017	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	-0.041017	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.141131	Akaike info criterion	-1.057205
Sum squared resid	0.916230	Schwarz criterion	-1.017840
Log likelihood	25.84432	Hannan-Quinn criter.	-1.042392
Durbin-Watson stat	1.797983		

اختبار PP

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.643990	0.8519
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019494
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021852

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	0.010318	0.014290	0.722017	0.4739

R-squared	-0.041017	Mean dependent var	0.031449
Adjusted R-squared	-0.041017	S.D. dependent var	0.138323
S.E. of regression	0.141131	Akaike info criterion	-1.057205
Sum squared resid	0.916230	Schwarz criterion	-1.017840
Log likelihood	25.84432	Hannan-Quinn criter.	-1.042392
Durbin-Watson stat	1.797983		

عند الفرق الأولى

Intercept

اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.188317	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.930136	0.150305	-6.188317	0.0000
C	0.027955	0.021245	1.315842	0.1950

R-squared	0.465340	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.453189	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.140755	Akaike info criterion	-1.041088
Sum squared resid	0.871726	Schwarz criterion	-0.961582
Log likelihood	25.94502	Hannan-Quinn criter.	-1.011304
F-statistic	38.29527	Durbin-Watson stat	1.991078
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.188899	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018951
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018989

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.930136	0.150305	-6.188317	0.0000
C	0.027955	0.021245	1.315842	0.1950

R-squared	0.465340	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.453189	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.140755	Akaike info criterion	-1.041088
Sum squared resid	0.871726	Schwarz criterion	-0.961582
Log likelihood	25.94502	Hannan-Quinn criter.	-1.011304
F-statistic	38.29527	Durbin-Watson stat	1.991078
Prob(F-statistic)	0.000000		

Trend

اختبارADF

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.368523	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.977976	0.153564	-6.368523	0.0000
C	0.080446	0.045424	1.770983	0.0837
@TREND("1970")	-0.002083	0.001597	-1.304501	0.1990

R-squared	0.485694	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.461772	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.139646	Akaike info criterion	-1.036422
Sum squared resid	0.838541	Schwarz criterion	-0.917162
Log likelihood	26.83770	Hannan-Quinn criter.	-0.991746
F-statistic	20.30387	Durbin-Watson stat	1.980278
Prob(F-statistic)	0.000001		

اختبارPP

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.368523	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018229
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018229

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.977976	0.153564	-6.368523	0.0000
C	0.080446	0.045424	1.770983	0.0837
@TREND("1970")	-0.002083	0.001597	-1.304501	0.1990

R-squared	0.485694	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.461772	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.139646	Akaike info criterion	-1.036422
Sum squared resid	0.838541	Schwarz criterion	-0.917162
Log likelihood	26.83770	Hannan-Quinn criter.	-0.991746
F-statistic	20.30387	Durbin-Watson stat	1.980278
Prob(F-statistic)	0.000001		

None

اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.998257	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.887826	0.148014	-5.998257	0.0000

R-squared	0.444301	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.444301	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.141894	Akaike info criterion	-1.045970
Sum squared resid	0.906029	Schwarz criterion	-1.006217
Log likelihood	25.05731	Hannan-Quinn criter.	-1.031078
Durbin-Watson stat	1.996164		

اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.990442	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019696
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.019263

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 18:55
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPP(-1))	-0.887826	0.148014	-5.998257	0.0000

R-squared	0.444301	Mean dependent var	-0.000170
Adjusted R-squared	0.444301	S.D. dependent var	0.190346
S.E. of regression	0.141894	Akaike info criterion	-1.045970
Sum squared resid	0.906029	Schwarz criterion	-1.006217
Log likelihood	25.05731	Hannan-Quinn criter.	-1.031078
Durbin-Watson stat	1.996164		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 04: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-غرنجر

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:14
Sample: 1970 2017
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.922260	0.277273	10.53929	0.0000
LPP	1.767305	0.191580	9.224884	0.0000

R-squared	0.649119	Mean dependent var	5.372738
Adjusted R-squared	0.641491	S.D. dependent var	0.919646
S.E. of regression	0.550644	Akaike info criterion	1.685316
Sum squared resid	13.94759	Schwarz criterion	1.763283
Log likelihood	-38.44759	Hannan-Quinn criter.	1.714780
F-statistic	85.09848	Durbin-Watson stat	0.189424
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 05: نتائج اختبار استقرارية البواقي

Intercept

اختبار ADF

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.312859	0.6160
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.085208	0.064902	-1.312859	0.1959
C	0.005148	0.034687	0.148418	0.8827

R-squared	0.036889	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.015487	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.237705	Akaike info criterion	0.006046
Sum squared resid	2.542659	Schwarz criterion	0.084776
Log likelihood	1.857910	Hannan-Quinn criter.	0.035673
F-statistic	1.723598	Durbin-Watson stat	2.003905
Prob(F-statistic)	0.195887		

اختبار PP

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.383100	0.5826
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.054099
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.058761

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:32
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.085208	0.064902	-1.312859	0.1959
C	0.005148	0.034687	0.148418	0.8827

R-squared	0.036889	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.015487	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.237705	Akaike info criterion	0.006046
Sum squared resid	2.542659	Schwarz criterion	0.084776
Log likelihood	1.857910	Hannan-Quinn criter.	0.035673
F-statistic	1.723598	Durbin-Watson stat	2.003905
Prob(F-statistic)	0.195887		

Trend

اختبار ADF

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.614989	0.2758
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.195067	0.074596	-2.614989	0.0122
C	-0.178084	0.078319	-2.273821	0.0279
@TREND("1970")	0.007564	0.002938	2.574742	0.0135

R-squared	0.162997	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.124951	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.224101	Akaike info criterion	-0.091741
Sum squared resid	2.209729	Schwarz criterion	0.026353
Log likelihood	5.155918	Hannan-Quinn criter.	-0.047301
F-statistic	4.284254	Durbin-Watson stat	2.066415
Prob(F-statistic)	0.019952		

اختبارPP

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.602425	0.2812
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.047016
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.045478

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:34
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.195067	0.074596	-2.614989	0.0122
C	-0.178084	0.078319	-2.273821	0.0279
@TREND("1970")	0.007564	0.002938	2.574742	0.0135

R-squared	0.162997	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.124951	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.224101	Akaike info criterion	-0.091741
Sum squared resid	2.209729	Schwarz criterion	0.026353
Log likelihood	5.155918	Hannan-Quinn criter.	-0.047301
F-statistic	4.284254	Durbin-Watson stat	2.066415
Prob(F-statistic)	0.019952		

None

اختبارADF

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.331910	0.1668
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.085485	0.064182	-1.331910	0.1895

R-squared	0.036418	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.036418	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.235164	Akaike info criterion	-0.036017
Sum squared resid	2.543904	Schwarz criterion	0.003347
Log likelihood	1.846410	Hannan-Quinn criter.	-0.021204
Durbin-Watson stat	2.002367		

اختبار PP

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.403391	0.1473
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.054126
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.058930

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 02/23/20 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.085485	0.064182	-1.331910	0.1895

R-squared	0.036418	Mean dependent var	0.006459
Adjusted R-squared	0.036418	S.D. dependent var	0.239567
S.E. of regression	0.235164	Akaike info criterion	-0.036017
Sum squared resid	2.543904	Schwarz criterion	0.003347
Log likelihood	1.846410	Hannan-Quinn criter.	-0.021204
Durbin-Watson stat	2.002367		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 06: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن

Date: 02/24/20 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LM LPP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.212762	11.06951	15.49471	0.2073
At most 1	0.001416	0.065165	3.841466	0.7985

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.212762	11.00434	14.26460	0.1540
At most 1	0.001416	0.065165	3.841466	0.7985

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LM	LPP
-0.829105	3.848277
1.756755	-2.040172

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 07: نتائج اختبار درجة الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LM LPP
Exogenous variables: C
Date: 02/24/20 Time: 20:20
Sample: 1970 2017
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-44.67270	NA	0.028603	2.121486	2.202586	2.151562
1	81.28807	234.7451*	0.000112*	-3.422185*	-3.178887*	-3.331958*
2	84.82880	6.276747	0.000114	-3.401309	-2.995812	-3.250931
3	86.54835	2.891972	0.000127	-3.297652	-2.729956	-3.087123
4	91.81134	8.372935	0.000121	-3.355061	-2.625165	-3.084380

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 08: تقدير نموذج VAR

النموذج الأول

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/24/20 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DLM	DLPP
DLM(-1)	0.205005	0.292457
	(0.14454)	(0.27458)
	[1.41836]	[1.06509]
DLPP(-1)	0.155821	0.031806
	(0.08121)	(0.15427)
	[1.91884]	[0.20617]
C	0.045937	0.010545
	(0.01410)	(0.02678)
	[3.25873]	[0.39374]
R-squared	0.145956	0.030465
Adj. R-squared	0.106233	-0.014630
Sum sq. resids	0.235330	0.849319
S.E. equation	0.073978	0.140540
F-statistic	3.674344	0.675569
Log likelihood	56.06323	26.54394
Akaike AIC	-2.307097	-1.023650
Schwarz SC	-2.187838	-0.904390
Mean dependent	0.063660	0.030068
S.D. dependent	0.078251	0.139524
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000104
Determinant resid covariance		9.08E-05
Log likelihood		83.52312
Akaike information criterion		-3.370570
Schwarz criterion		-3.132052
Number of coefficients		6

النموذج الثاني

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/26/20 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LPP	LM
LPP(-1)	0.794538	-0.031469
	(0.07551)	(0.04633)
	[10.5219]	[-0.67923]
LM(-1)	0.045300	0.998427
	(0.03498)	(0.02146)
	[1.29505]	[46.5220]
C	0.072723	0.113846
	(0.12179)	(0.07472)
	[0.59712]	[1.52356]
R-squared	0.896218	0.992697
Adj. R-squared	0.891501	0.992365
Sum sq. resids	0.721711	0.271683
S.E. equation	0.128072	0.078579
F-statistic	189.9827	2990.388
Log likelihood	31.45244	54.41166
Akaike AIC	-1.210742	-2.187730
Schwarz SC	-1.092647	-2.069635
Mean dependent	1.410632	5.406355
S.D. dependent	0.388814	0.899283
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.83E-05
Determinant resid covariance		8.61E-05
Log likelihood		86.56744
Akaike information criterion		-3.428402
Schwarz criterion		-3.192213
Number of coefficients		6

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 09: نتائج اختبار صدمة أسعار النفط

Response of LPP:

Period	LPP	LM
1	0.128072	0.000000
2	0.102370	0.003507
3	0.081764	0.006287
4	0.065246	0.008486
5	0.052004	0.010219
6	0.041390	0.011578
7	0.032883	0.012638
8	0.026064	0.013458
9	0.020600	0.014086
10	0.016221	0.014561

الملحق رقم 10: نتائج اختبار صدمة الواردات

Response of LM:

Period	LPP	LM
1	0.013493	0.077412
2	0.009442	0.077290
3	0.006205	0.077058
4	0.003623	0.076739
5	0.001564	0.076351
6	-7.54E-05	0.075909
7	-0.001378	0.075426
8	-0.002410	0.074909
9	-0.003227	0.074368
10	-0.003870	0.073808

Cholesky Ordering: LPP LM

الملحق رقم 11: جدول مكونات التباين

Variance Decomposition of LM:

Period	S.E.	LM	LPP
1	0.078579	100.0000	0.000000
2	0.110623	99.87118	0.128821
3	0.134959	99.63521	0.364792
4	0.155293	99.34165	0.658349
5	0.173054	99.02284	0.977161
6	0.188971	98.69928	1.300716
7	0.203472	98.38353	1.616473
8	0.216837	98.08282	1.917179
9	0.229258	97.80097	2.199034
10	0.240877	97.53955	2.460452

Variance Decomposition of LPP:

Period	S.E.	LM	LPP
1	0.128072	2.948624	97.05138
2	0.163995	3.443248	96.55675
3	0.183356	3.972313	96.02769
4	0.194803	4.527769	95.47223
5	0.201884	5.101189	94.89881
6	0.206408	5.684499	94.31550
7	0.209393	6.270518	93.72948
8	0.211438	6.853282	93.14672
9	0.212905	7.428146	92.57185
10	0.214018	7.991733	92.00827

Cholesky Ordering: LM LPP

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملحق رقم 12: نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/24/20 Time: 22:38
Sample: 1970 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPP does not Granger Cause DLM	46	3.68195	0.0617
DLM does not Granger Cause DLPP		1.13442	0.2928

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات في الجزائر، وذلك من خلال معرفة وقياس أثر التقلبات هذه على الواردات بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2017، وباستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وسببية Granger. قد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، كما لا توجد علاقة سببية بين أسعار النفط والواردات، كما خلصت أيضا إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط بمقدار 1% ستتسبب في إحداث أثر إيجابي على الواردات، وهذا ما يدل على أن الواردات في الجزائر مرتبطة بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، الواردات، نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

Abstract :

This study aims to clarify the effect of oil price fluctuations on the imports in Algeria, by measuring the impact of this fluctuation on imports using Vector Autoregressive (VAR) model and Granger causality, based on annual data covering (1970-2017) period. This study conclude that there is no long-term equilibrium relationship between the two variables, in addition there is no causal relationship between oil prices and imports. As the result showed that a shock in oil prices estimated at 1% would cause a positive impact on the imports, this indicates that imports in Algeria are largely linked to fluctuations in oil prices in global markets.

Keys words : oil price, oil market, imports, Vector AutoRegressive models(VAR).